



كتاب

حقوق الملوك مع هذا الكتاب

القسم الرابع

في الحرب

« تأليف الأمير »

أمير انشلال

فصل جنرال الدولة العلوية في بروكسند

الطبعة الاولى

(طبع في مطبعة الهلال بالبحالة بمصر سنة ١٩٠٠)

« على نفقة ادارة الهلال »

مقدمة

رأيت حاجة اللغة العربية الى كتاب في السياسة يبحث في حقوق الملل ومعاهدات الدول مما أحدثه التمدن الحديث . ولا يليق بامة متمدنة ان تجهل . فعمدت الى تأليف كتاب في هذا الموضوع اعتمدت فيه على ثقات فلاسفة العمران وخيرة علماء السياسة . وقسمته الى اربعة اقسام الاول في المبادئ الاساسية في انشاء الدول وماهية حقوقها وواجباتها . والثاني في الاستيلاء والاستدراك والابحار والانهار والثالث في العلاقات السياسية بين الدول وواجبات الملوك والسفراء والوزراء والقناصل . والرابع في الاختلافات وطرق صلحها والحرب برًا وبحرًا

وفيا انا اعدت مواد الكتاب حدثت الحرب بين انكلترا والترانسفال في جنوبي افريقيا ولهجت الجرائد بذكر اسبابها واختلفت الاقوال في شرعيتها فرأيت ان انشر القسم الرابع من كتابي المذكور لانه يبين حقوق الحرب وشروطها وسائر احوالها وبناء على رغبتني في سرعة النشر لاطلاع قراء العربية على ذلك اقترحت على مجلة الهلال نشر فصول هذا الكتاب تباعاً فاجابت اقتراحي ونشرت معظمه في سنتها الثامنة ثم طبعته على حدة تسهيلاً لاقتنائه وسأغتنم الفرصة المناسبة لنشر الاقسام الثلاثة الباقية . وارجو ان تروق خدمتي هذه في عيون ابناء وطني الناطقين بلغتي وحسبي الله ونعم الوكيل

❖ تمهيد ❖

(نبذة تاريخية في الحرب)

الحرب هي القتال بين قومين واختلاف بين فريقين يفصل بقوة السلاح . وهي قديمة كقدم الانسان لا بل هي في الخليقة منذ رآها الله وطبيعة غريزية في البشر لا تحلومنها امة ولا جيل واسبابها عديدة . فحدث اما غيرة او منافسة او عدواً او طمعاً . واما غضباً لله ولدينه واما اخذاً بثراهاة او لاسباب مالية او اقتصادية وغير ذلك مما يطول سرده

واقدم حكاية في التوراة هي حكاية قتل قابيل لهايل غيرة وحسداً من اخيه والتوراة مشحونة باخبار الحروب والقتال حتى ان القبائل كانت تنفي بعضها بعضاً لا يرحمون صغيراً ولا كبيراً يسبون النساء ويهتكون البنات ويعذبون الاسرى ويستولون على جميع ما نملك ايديهم . وخلاصة الكلام ان الحروب كانت قديماً وحشية كاخلافهم وطباعهم وكانت المعارك عبارة عن مجازر

ومن الغريب ان الخطوة الاولى في مدينة الحرب كانت استرقاق الاسرى وهو كما لا يخفى بعد عاراً في هيئتنا الاجتماعية المحاضرة ومحرم في شرائع المتمدنين هذا وقد اختلف العلماء والباحثون بهذا الفن في شرعية الحروب وظلمها في مدنيها ووحشيتها فنسب لها قوم جميع آفات البشر دينياً وادبياً ومادياً وعارضهم آخرون بانه اذا كان للحرب مضار فلها فوائد ودعوا انها عنصر من عناصر التمدن والتدري

والنوضويون والاشتراكيون في مقدمة المطالبين بالغاء الحرب حتى انهم لا يخشون من المجاهرة بالهزء بالوطنية . وقام منذ ستين سنة تقريباً فحول من الكتبة في اوربا واميركا بمحشون الامم على نرك المقاتلة والغاء المحاربة ويشيرون بتشكيل جمهورية اوربية عامة مؤلفة من جميع الامم والشعوب وانشاء محكمة دولية تحل ما ينشأ من الخلاف والمشاحنات بطرق التوسيط والتحكيم . فعقدوا مؤتمرات وجمعوا جمعيات والقوا خطباً رنانة فبعيت الدول صامنة الى عهد قريب وآخر ما ظهر من صدى تلك

المساعي مؤتمر السلم الذي عقد أخيراً في لاهاي اجابة لاقتراح جلالة نقولا الثاني قيصر روسيا ولكن لسوء الحظ لم ينفرد عقد ذلك المؤتمر حتى نشبت الحرب الحاضرة في الترانسفال

ومن الذين امتازوا بمقاومتهم للحرب إميل دي جيراردين الكاتب الفرنسي ومن اقواله « الحرب هي القتل والسلب تعلمها الحكومات للشعوب . هي القتل والسلب بكلابها الفخر وتنصب لها قصب النصر عوضاً عن ائصة القطع » وقال بولنتكي « ولئن كنت اقدر الشجاعة قدرها وأعجب ثبات جأش الرجال في حومة الوغى واعترف ان الحرب تظهر فضائل الانسان فترفعه الى مصاف الابطال — لا يسعني الا ان انظر من جهة اخرى الى مياغضة الانسان وغريزته الوحشية وكرهه لقربيه وسعيه في اهلاكه وسلب ماله ثم اتأمل في عذاب اولئك المساكين وافكر في حالة العيال وخرب الاموال وتعاسة الالوف من الناس وشقاء ملايين من الارباب . وما صدى هتاف الظفر عندي الا بثابة عياء الذئاب المنترسة اوزثير الاساد الكاسق . ولكن لا أسفاه لا يمكنني ايضاً الا الاعتراف بان نار الحرب تظهر قدرة الشعوب وتساعد على تأييد الحقوق المهضومة فهي ولئن كانت ليست اقصى ما يطمناه الانسان ولكن ما الحيلة وهي لازمة لنا بيد الانسانية »

وكتب مولتك في ١٠ فبراير ١٨٨١ الى المسبوكو باريف « ان كل حرب مهما كانت ظافرة فهي ويل على البلاد فلا غرامة مالية او عقارية تعادل حياة الرجال وشقاء العيال »

وقام من جهة اخرى فحول من الكتبة واعاظم الرجال يقاومون احزاب السلم ويعارضونهم في ادعائهم ومنهم القديس اغسطينوس رغماً عن ان الكنيسة هي سلمية بالطبع . ثم دانتى الشاعر الشهير ولوثير المصلح الكبير وباكون والفيلسوف ابتر وموتسكو وغيرهم من الفلاسفة الذين جاهدوا ليس فقط بشرعية الحرب بل بالنواتد التي تنبع عنها وادعوا ان الحرب كانت في كل الازمان عنصراً قوياً للمدينة واستشهدوا على قولهم بفتوحات الاسكندر وحروب الرومان . ونسب غيرهم الى الحروب الصليبية الفضل في دخول علوم العرب وفنونهم الى اوربا وانها هي التي مكنت المواصلات التجارية بين الشرق والغرب ووسعت نطاقها . وذهب آخرون

الى ان الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاول ساعدت على نشر مبادئ الحرية والمساواة واحتج بعض الكتبة على هذا الرأي فقالوا لولم تقع تلك الحروب لحدثت تلك النتائج ببطء ..

وكتب مولتك الى العالم بولنتكلي بان العلم الدائم هو حلم غير لذيذ وان الحرب باعث من الله في الحكم العام تنمو بها اشرف فضائل الانسان كالشجاعة وقهر النفس والامانة نحو الواجبات ونضحية الذات ولولا الحرب لفسد العالم وضاع في مذهب الدهريين والماديين

فينتج ما قدمنا بان الحرب ويل وبلاء لكنها ملاصقة للبشرية واشد الام ميلاً الى السلم تحتاج احياناً الى الحرب دفاعاً عن حقوقها وذوداً عن حدودها او مساعدة لجار لها او خوفاً من بطش عدواوغير ذلك من الاسباب الداعية اليها وان السلم الدائم من المستحيلات

ووفر العلامة سورل سبب ذلك فقال « لما كانت الام مختلفة طباعاً واخلاقاً ومتباينة مصالح واميالاً استحالَتْ مطابقة مصالحهم وموافقة منافعهم وائتلاف عوائدهم ولو فرضنا وتم لهم ذلك لوقعت الام حينئذٍ ميزانها وضاعت فرائدها وخسرت اخلاقها الخاصة بها . فتقف المدنية وقوفاً تاماً . وبأن هذه الام مرتبطة بعضها ببعض . فتؤثر هذه المخالفات والمضادات بها نظراً لاستعدادها وفطرتها . ولما كانت كل امة مستقلة عن الاخرى يستحيل للواحدة ان تقهر الاخرى وترسخها لارادتها بالطرق السلمية فيعبدون حينئذٍ الى القوة وتجريد السلاح وهي الحرب وليست هي الا نتيجة السلم ولا يخفى بان لكل امة حكومة مؤلفة من افراد الشعب وكل منها لها اغراض واهواء . وغايات تجرّها الى ارتكاب الهفوات والانحراف عن محجة الصواب فتشتعل نيران الحرب بلا داع . والمدن لم تضعف شيئاً من هذه الاهواء الشديدة ولكنها غير محورها وبذل اسبابها كما ينبغي »



القسم الاول

في الاختلافات والمنازعات بين الدول وطرق حلها

تتسبب الاختلافات بين الدول وتحدث المنازعات بين الامم اما عن مس حقوق وهمية او حقيقية واما لتعرض احداها لمصالح الاخرى او خوفاً على استقلالها او صوتاً لشرفها . وهذا التعرض يقع اما رأساً من حكومة الى اخرى او تحويلاً من طرف حكومة نحو فرد من افراد رعية تلك الدولة

ومن البديهي ان من حقوق كل دولة واول واجباتها للمساهمة على مصالحها والدفاع عن حقوقها منعاً للدول الاخرى من التعرض لها في امر من هذه الامور

ومن المبادئ الاولى المقررة تكليف كل دولة الابتعاد عن كل عمل غير شرعي نحو دولة اخرى ثم احترام حقوقها وعلى الاخص الحرص على مس شرفها . فاذا وقع شيء من ذلك وجب عليها التعويض بلا ابطاء ولا اهمال

ولكن لسوء الحظ ليس لتلك الواجبات حدود معروفة ولا لتلك الحقوق قوانين موضوعة ولا محكمة عليها تفصل ما ينشأ من الاختلافات فيما بينها ولا قاض عام عادل للحكم والتنفيذ . فاصبحت كل دولة مضطرة بالطبع ان تنفي لنفسها بنفسها تبعاً لغاياتها وتنفذ حكمها بقوة ساعدها

ولا بد من التمييز بين الاختلافات الشرعية والمنازعات السياسية التي كثيراً ما تحدث من مجرد تضارب المصالح المادية . وقد يكون الخطأ بسيطاً فيعدونه خرقاً للحقوق . فالحكومات كالأشخاص تخلط بين حقوقها ومصالحها تبعاً للاغراض والاجوال وقد تغفل اسباباً ظاهرة واكثر الحوادث التي تنبعث اليها تلك المنازعات السياسية ليست في ايماننا هذه الا نتائج التضاد اما ادياً كالدين ولما اقتصادياً او مالياً وهو الأكثر

والوزراء في عصرنا الحاضر اصبحوا في الغالب اكثر ميلاً الى المسألة مما الى الحرب نظراً لعظم المسؤولية . والملوك وروؤس الحكومات اكثر ميلاً منهم وانما صارت الحرب بايدي الشعوب ومجالس النواب فلم تبقى مسؤولية شخصية على احد لان رؤساء

الاحزاب السياسية هم النابضون الآن على ازمة الامم وم في الغالب آله في ابدى الممولين والمهتكرين الذين ايضا يشترون ام رجال الصحافة فيدفعونهم الى التهور ويخدعون الشعوب ويورطونهم الى اشهار الحرب . فالمسألة المصرية من اولها الى آخرها مسألة مالية وجميع بلايا مصر نتجت من ذلك . وحرب المكسيك كانت حرباً مالية . واي شاهد اوضح من الحرب القائمة الآن في جنوبي افريقيا بين الدولة البريطانية والبوريرسكان الترانسفال ؟ اليس المعادن الذهبية هي السبب الوحيد في اشهارها ؟

وخلاصة الكلام ان السلم الدائم انما هو من قبيل الاحلام والنمذن هو الذي دفع الممالك الاوربية الى سن القوانين وتحديد الواجبات الادبية وقضى على الدول باتباعها والعمل بها قبل العزم على اشهار السلاح . فهي تمنح في حسم اختلافاتها الى الطرق السلمية قبل الطرق الحربية والا حكم عليها التارخ والرأي العام ان حتمها ضعيف وانها انما عمدت الى الحرب ظلماً وعدواناً والطرق السلمية تكون اما بالخبايا السياسية او بالطرق الشرعية او بمقعد مؤتمر او بالتحكيم وهناك ايضا طرق اخرى سلمية تعرف ايضا بالطرق القهرية وهي الحجز والحصر برّاً وبحراً

❖ الفصل الاول ❖

❖ الطرق السلمية ❖

اول الطرق السلمية الخبايا السياسية وتكون اما بين وزراء الدولتين او سفيريهما او معتمديها واحياناً بين رئيسي الحكومتين مشافهة او مكاتبة . وجرت عادة الدول الاوربية ان تنشر بعض مخبراتها على السنة الصحف تحريضاً للرأي العام وتحويلاً للدولة الاخرى - قال العلامة بونفيس « وهو سلاح خطر لان الصحف كثيراً ما تفضل الامم وتقودها الى الخطأ » وقد امتاز البرنس بسمارك عن سائر سياسي عصره في استخدام الصحافة آلة لتنفيذ لمقاصده

❖ المؤتمر ❖ هو مجتمع يضم معتمدي الدول لحل خلاف وقع بينها وهي احسن الوسائل المؤدية الى حسم منازعة والتوفيق بين فريقين او اكثر بدون امراء

الدماء . وسبب ذلك ان الانسان كثيراً ما يرضخ امام الحجّة والبرهان بدلاً من التهديد والوعيد — والافرار بالخطأ لا يحط من قدر المعترف بل هو يرفعه في اعين العاقلين . وقد حلت المؤتمرات في عصرنا هذا اختلافات عديدة وقررت اموراً منيعة . ولكنها قد تكون آلة في ايدي بعض رجال السياسة فيغتنمون الفرص لتنفيذ مآربهم الخصوصية . ومن فاز في هذه السياسة كورنشاكوف وبسارك ضد نابوليون الثالث

﴿ التوسط الحيي ﴾ بركن الى هذه التوسط اذا نشأ خلاف بين دولتين فتتوسط دولة اخرى للفصل بينهما اذا لم يكن هناك علاقة خاصة بينهما وبين احدها بحيث تغرب لها وتتخذ معها وتمد لها يد المساعدة سياسياً او حريياً

ويعتدون هذا التوسط شرعياً بخلاف التوسط في شؤون الدولة داخلياً . والتوسط يكون اما بطلب الدولتين او احدها او وفقاً لمعاهدة او حياً لمصلحة نفسها منعاً لحرب يتصل ضررها بها . وبجمل ايضاً ان يكون رغبة في السلم ونحابة للاحد الفريقين . وقد يتفق ان يتقلب ذلك التوسط الحيي الى مخالفة حرية

ويجب على الدولة المخالفة التي تريد التوسط في خلاف بين دولتين متنازعتين ان تبحث معها اولاً في ايجاد طريقة للتأليف بين دعوى الفريقين والتوفيق بينهما . ثم ان تبدي رأياً وقبل نقل الافكار والخبرات فاذا زال الخلاف وتم الاتفاق وعادت المياه الى مجاريها انتهى توسطها وتمت مهمتها

ولا بد من التمييز بين التوسط والوساطة وان يكن التمييز بينهما صعباً . وكثيراً ما يحدث مثل هذا الغلط في الاخبار السياسية . ومن امثال التوسط الحيي الخلاف الذي نشأ بين فرنسا وبروسيا عام ١٨٦٧ بشأن مسألة لوكسمبورج فعرضت انكلترة توسطها وتنج عنه المعاهدة المعروفة بتاريخ ١١ ايار ١٨٦٧ — التي كانت سبباً للاعتراف باستقلال لوكسمبورج وحيادها فهدمت حصونها وقلاعها .

وعرضت روسيا توسطها لما اختلفت النمسا وبروسيا قبل حربيها الاخيرة فنجح مسعاها ﴿ الوساطة ﴾ هي اهم من التوسط واكثر تأثيراً اذ يحق للوسيط المباحثة والمحاورة ويحق له ايضاً رئاسة تلك المداولة فيفرغ جهده في التوفيق بين المتنازعين ويحق لكل من الفريقين رفض ما يشير به او الادعاء لما يقترحه لان مقامه ليس مقام قاض ولا حكم . كما انه لا يضمن القيام باجراء المعاهدة وتنفيذ بنودها اذا تمت

بوساطته . وخلاصة الكلام ان وظيفة الوسيط هي في غاية الدقة والاهمية لانه مكلف بأبراز كل ما عند من المعارف السياسية بالمحقق والدقة .
والوساطة كالتوسط تطلب اما من الفريقين المتنازعين او من احدهما او تعرض عليهما من قبيل دولة متحابة اخرى . وبحق لدولتين او لكثران تتعاهد على طلب توسط دولة اخرى عند حصول خلاف بينهما

مثال ذلك — لما طال حرب القرم ورأت الدول الاوربية اضرار تلك الحرب وخافت اعايدها اتفقت في المؤتمر الذي عقد في باريس عام ١٨٥٦ وقررت في البند الثامن من تلك المعاهدة انه « اذا حدث بين الباب العالي ودولة اخرى من الدول الموقعة على هذه المعاهدة خلافاً يخشى منه على حفظ العلاقات السلمية يجب على الباب العالي وعلى كل دولة من الدول المذكورة اخطار الدول بذلك والناس توسطها قبل التعويل على استعمال القوة » ولما وقعت معاهدة سان ستافانو ١٨٧٨ قلقت اوربا من شدتها قلقاً عظيماً وخصوصاً النمسا وانكلتة فارسلت عاريتها الى البحر الاسود وتهددت الروسية فتوسط حيثئذر البرنس بسمارك ودعا الدول الاوربية الموقعة على معاهدة باريس الى عقد مؤتمر دولي في احدى العواصم فاذعنت الدول لرأيه واخترت برلين مقراً للاجتماع وانتخبتة رئيساً لذلك المؤتمر فوضعوا المعاهدة المعروفة بمعاهدة برلين

ومن غرائب التلاعب السياسي انه قبل ان ثبت الحرب المذكورة طلب صفوت باشا من الدول الاوربية وساطتها وفقاً للبند الثامن من معاهدة باريس فاعارت الدول اذناً صماء واجابت انها تنفي على الحمياد . مما يدل على ان السياسيين لا يحافون منكرًا عند غاياتهم السياسية ولا يحترمون معاهدة ولا توقعياً

ولما حدث الخلاف بين المانيا واسبانيا بسبب جزائر كارولين طلب البرنس بسمارك توسط البابا لاون الثالث عشر بعد ان خفى العلم الالمانى على جزيرة باب وبعد ان اهان الاسبان سفارة المانيا في مدريد فقبل البابا التوسط بين الدولتين وبعد ان فحص الخلاف واطلع على دعوى الفريقين اعترف بحق ملكية اسبانيا ووجب عليها تميز الالمان بتسهيلات تجارية فقبلت الدولتان هذا الرأي وعملتا به بموجب معاهدة أبرمت في رومية في ١٧ ديسمبر ١٨٨٥ = ويعتد بعض المؤلفين في هذا الفن هذه الوساطة من قبيل التحكيم مع ان البابا لم يحكم حكماً بل ابدى مشورة

الفصل الثاني

* الطرق الشرعية في التحكيم *

التحكيم طريقة من افضل الطرق لحسم الخلاف بين الامم وحل المشاكل السياسية بين الدول . وقد نتج عنها الى الآن فوائد جمة واصبح لها في دستور الدول مقام رفيع لان التحكيم لا يكون الا متى ارتضى الخصمان وانفق الفريقان على حل الخلاف سلمياً قبل الاعتماد على القوات الحربية . وكثيراً ما لجأت الدول في ايامنا هذه الى التحكيم متى امتنع الوفاق بينها بلا وسيط فتنفق حيثئذ الدوائن المختلفتان على اختيار حكم يقضي بينهما وينصل نزاعهما ثم تعهدان الى كتابة صك التحكيم يبين فيه كل فريق دعواه وحقوقه مع تحديد المسائل الشرعية تحديداً جلياً بيناً وإعلان رغبتها في الاتفاق سلمياً ثم تتعهدان بقول الحكم مهما كان والرضوخ له والعمل به

ودعاة التحكيم فئة كبيرة بين الكتبة والفلاسفة وارباب العلم وهم يذهبون الى وجوب عرض جميع المسائل السياسية والمشاكل الدولية على مجالس التحكيم ويرون هذه الطريقة من احسن الطرق لكفالة السلم والوقاية من شرور الحرب

نعم ان مؤتمر السلام الذي عقد في لاهاي العام المنقضي لم يقر امراً كبيراً ولكن التحكيم وحده خطأ خطوة تذكر في تاريخ المدنية وذلك ان الدول قرّرت تأليف مجلس دائم للتحكيم واتفقوا « لاهاي » مقرّاً له واجازوا لكل دولة ان تختار اربعة من معتمديها يكونون اعضاء في هذا المجلس لمدة ست سنوات وتقرّرانه اذا حدث خلاف بين دولتين اخذت كل منهما عضواً او اكثر من اعضاء ذلك المجلس الكبير للتحكيم بينها وقد كان الغرض ان يجعلوا التحكيم اجبارياً ولكن اكنة المانيا رفضنا هذا الرأي فلم يعمل به

والتحكيم لا يكون غالباً الا في الاختلافات الشرعية او الحقوقية كتحديد ارض او حجز مركب او حق صيد او تجارة او دفع غرامة او خرق معاهدة او دفاع عن بعض الامتيازات السياسية او القضائية او نحو ذلك من امثال هذه المسائل التي لاساس لها بشرف الدولة ولا تخط من قدرها او تضعف سلطتها لان هذا مما يعسر التحكيم فيه ولا نظن في العالم محكمة يمكنها حسم النزاع القديم بين فرنسا وانكلترا او بين المانيا وفرنسا

❖ في اختيار المحكمين ❖ لا توجد قاعدة عمومية لاختيار المحكمين وتحديد عددهم فلكل من الفريقين الحرية التامة في اختيار من يشاء . وقد جرت العادة ان يجازم الملوك وروساء الحكومات ولم بالطبع حق استشارة من يشاؤون من رجالهم ووزرائهم وكبار ساستهم الذين يثقون بعلومهم السياسية ومعارفهم الشرعية اذ لا يتأتى للملوك في الغالب درس تلك المسائل وليسوا كمنوال الحل الفواض الشرعية

ويجوز ايضاً اختيار المحكمين من الوزراء والسياسيين وعلماء الشرع والقانون او هيئة مجلس او كلية حقوقية وما شابه ذلك . فانه لما اشد الخلاف بين انكلترا وفرنسا على حق الصيد في البقاع الجديدة حكمت الدولتان كلاً من الميسو مارتس استاذ علم الحقوق في كلية بطرسبورج ولما سوف عليو الميسورييه فنصل جبرال سويسرا في بروكسل واستاذ الحقوق في كليتها . واختارت جمهورية نيكاريكا مجلس تميز فرنسا حكماً للخلاف بينها وبين الجمهورية الفرنسية نفسها . ولا يحق لاحد المحكمين توكيل سواه لان الاختيار انما وقع عليه ثقة بعلومه وزاهته الشخصيتين

وسلطة المحكمين تكون تبعاً لصك التحكيم . ووظيفتهم ليست وظيفة موسطين ولهذا لا يمكنهم اجبار احد الفريقين على قبول التسوية وانما يحق لهم عرضها فان قبلت كان بوالا وجب عليهم اصدار حكمهم مبنياً على الحقوق المقررة وحجج الفريقين ورايها . ويمكن ايضاً تخويل المحكمين فصل الخلاف باجمعو فصلاً نهائياً . مثال ذلك . لما نشأ النزاع بين انكلترا والبرتغال بشأن خليج دالوكا المعروف ايضاً بلوراس ماركس في شرقي افريقيا (وقد لهجت الجرائد بذكر هذا الخليج في هذه الايام الاخيرة بسبب حرب الترانسفال) اجمعت الدولتان على تحكيم المارشال ماكاهون وكان رئيساً للجمهورية الفرنسية وخوالة حق فصل الخلاف نهائياً فاصدر المارشال حكمه في ٢٤ يوليو ١٨٧٥ واعطى الحق لدولة البرتغال

وتنص صدر حكم المحكمين وجب على الفريقين الرضوخ له والعمل به باستقامة وشرف لانها قد تعهدا بذلك ورضيا به . واذا كانت الدولة دستورية وحكومتها نيابية وجب عليها عرض صك التحكيم على مجالسها المصادقة عليه والا انقلبت الغاية وضاعت الفائدة . ويحق احيانا لاحد الفريقين رفض الحكم اذا كان فاسداً في مقدماته ساقطاً في نتائج او لعدم سماع شهادة ما او اذا حدث تلاعب او رشوة وهذا

نادر جده١٠ ويذكر بارناك مع ذلك ان لاون العاشر اخير حكماً بين الامبراطور
مكسميليان ودوج فينسيا فاتتق سرّاً مع كل من الدولتين
وكان التحكيم كثير الشبوع قديماً فاخبرت رومية مراراً حكماً بين الامم وكثيراً
ما اخذت الجمهوريات الابطالية كلية بولونيا المحفوية حكماً في غنلماها واخير مجلس
شيوخ مدينة هامبورغ في عصرنا هذا حكماً للخلاف الذي نشأ بين انكلترا والورتغال
وفي الجيل التاسع عشر كثر التجاء الدول الى طريقة التحكيم لما نتج عنها من الفوائد
نكتفي بذكر اهمها واقربها تناولاً خوف الاطالة والملل
حكم اسكندر الاول فيصروسيا في الخلاف الذي نشأ بين انكلترا والولايات
المتحدة عام ١٨٢٢ بخصوص خلافها في نص معاهدة كاند
واقيم ملك بروسيا حكماً بين فرنسا وانكلترا في خلافها بشأن حجز مراكب انكليزية
في شواطئ السنغال عام ١٨٤٢

وحكمت الملكة فيكتوريا في النزاع الذي نشأ بين فرنسا والمكسيك
وام مسألة تحكيمية هي المعروفة بمسألة الالباما بين انكلترا والولايات المتحدة
وكان السلم بسببها في خطر عظيم مدة طويلة . وسبب ذلك انه لما نشبت الحرب بين
ولايات الشمال وولايات الجنوب سلحت ولايات الجنوب سفناً حربية في شواطئ
انكلترا منها سفينة الالباما التي اضرّت بسفن ولايات الشمال ضرراً كبيراً ولكنهما
ما لبثت ان أسرت فاقامت الولايات المتحدة الحجة على انكلترا بانها خرجت عن
حيادها وطال الجدل واحتمد النزاع بين الفريقين وصعب التوفيق بينهما فعرضت
الولايات المتحدة التحكيم فرضيت انكلترا به وعقدت مجلس تحكيمي في جنيف فاصدر الحكم
على انكلترا واجبرها على دفع غرامة باهظة فامتثلت للحكم وعملت به

وبذكر القراء الخلاف الذي نسمع بذكره احياناً في الجرائد بخصوص صيد الفقمه
في مياه بحر بهرين وما نشأ عنه من الخلاف بين انكلترا والولايات المتحدة وكانت هذه
قد منعت الصيادين الاجانب عن صيد هذا الحيوان ولو كان خارجاً عن مياهها
وكيف قبضت على سفن انكليزية ساقتها الى مرافئها وادّعت بعدالة هذا القرض ما
اوجب كدرا انكلترا وغیظ صحافتها فاشتد الخلاف بين الحكومتين وعجزا عن فصله حياً
فاتفقنا على انتخاب مفوض تحكيمي مؤلف من معتمدين انكليزيين واثنين من الولايات

المتحدة وآخر ايطالي ومعتمد اسوجي نحت رئاسة البارون دي كورسيل سفير فرنسا في لوندرة ، فاجتمع ذلك المفوض في باريس واصدر حكيمه عام ١٨٩٣ فاعطى الحق لانكفرا ودفع ادعاآت الولايات المتحدة

وخلاصة الكلام ان التحكيم افضل طريقة لحسم المنازعات بين الدول اذا كانت شرعية ولكن هناك مسائل في غاية الدقة لا يمكن لاحد النوسط في حلها اذا الحكومات كالاشخاص لا يمكنها تفويض سواها لصون شرفها والذود عن حقوقها وعرضها

❖ الفصل الثالث ❖

❖ الطرق القهرية ❖

اعنادت الدول الاوربية اتحاذ طرق اخرى تسمى قهرية متى ضاقت ذرعاً عن حل اختلافاتها بالطرق السلمية التي تقدم ذكرها وعجزت عن الاتفاق فيما بينها حياً والطرق المشار اليها اربع هي المقابلة بالمثل والاقادة وحجز المراكب والحصار السلمي

❖ المقابلة بالمثل ❖ هي ان تتخذ الدولة نفس الطرق التي تتخذها دولة اخرى نحوها او نحو رعاياها مثال ذلك . اذا وضعت احدى الدول قانوناً جديداً مخصوصاً ضد رعايا دولة اخرى بمس تجارتهم او بضرراً باموالهم او زادت عليهم الضرائب الجمركية او رسوم تذاكر المرور او غير ذلك من مثل هذه الامور حق للدولة الاخرى مقابلتها مثل ذلك عملاً بالحكمة المأثورة « ان الجزء الحق من جنس العمل » ولا يخفى ان اختلاف شرائع الدول داخلياً لا يوجب اتحاذ طريقة المقابلة المشار اليها لأن شرائع الارث مثلاً تختلف في اكثر البلدان فللذكر عند بعضها حق الاتيين وعند غيرها المساواة تماماً وعد اخرى للبكر من البنين ان يرث القسم الاكبر من المال . فمثل هذه الاختلافات لا تدعو الى المقابلة بالمثل لانها امور خاصة باخلاق وعوائد الامم لاحقة بهم

على ان السياسة تقضي على الدول بالمخارج والمناوضة قبل الاعتماد على تلك المبادلة لما فيها من الضرر والخسائر الجمة فاذا فشلت جاز لها المقابلة حقاً وعدلاً . واغلب ما تكون هذه المقابلات في التعريفات الجمركية

*** الاقادة *** اذا لحق دولة ما ضرر او مس كرامة او اهانة من دولة اخرى او من احد رعاياها حق لها النزوع الى قوة قهرية جبرية لتقضي بها حقوقها او تدفع الاهانة التي لحقت بها

ولما كانت كل دولة مسئولة عن عمل كل فرد من رعاياها تجاه الدول الاخرى وحب عليها اذا وقع من قبل احد رعاياها اهانة ما ان ترض تلك الاهانة وتعتذر عنها . فاذا رفضت اصحبت هي المسئولة لان الدول المهانة لا يمكنها طلب التعويض من ذلك الفرد بل من دولته ورجال حكومتها

والاقادة تختلف باختلاف اهمية العمل وباختلاف الاحوال وتباين اخلاق الامم وعاداتهم ولكنها لا يجب ان تكون الا في سبيل الدفاع مع احترام الحقوق الدولية والمعاهدات المرعية والاعدت ظلما وعدوانا

ولا تكون الاقادة في الغالب الا عملاً حربيًا وكثيرًا ما اتخذها الدول النوية ضد الدول الضعيفة . وقد امتازت الدولة الانكليزية في صرامتها بهذا الشأن

وتقوم الاقادة احيانًا بحجز البضائع الخاصة رعايا الدولة الاخرى او بحجز اثمانها المستحقة او بضبط املاكهم . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من الاحجاف لانها في الغالب لا تضر بالمذنبين ولا تنس حكومتهم بل تكون ضررًا ووبالاً على بعض الابرياء . واشهر حادثة في هذا الموضوع وقعت عام ١٧٥٣ اذ اسرت بعض المراكب الانكليزية سفنًا روسيانية وادعت الحكومة الانكليزية بعدالة الاسرفاق فرديريك الثاني ملك روسيا يومئذ على ايقاف دفع ديون الانكليز لجزره عن الانتقام بطريقة اخرى ولا يخفى ما في ذلك من الاحجاف

وتكون الاقادة ايضا بقطع العلائق التجارية والمخارات التاخرافية وسد المواصلات . او بنفي رعايا تلك الدولة او بتوقيف مأموريها او بالغاء المعاهدات والامتيازات التي تعود بالفائدة على رعاياها . وتكون ايضا بالاستيلاء على بعض تجاريتها ومرافقتها . والاقادة عادة قديمة كادت تزول في ايامنا هذه

*** حجز المراكب « الامباركو » *** الامباركو كلمة امماية معناها امساك المراكب وهي عبارة عن حجز المراكب وضبط شعبتها وتوقيف رعايا الدولة الاخرى عليها وهي عادة قديمة ويغلب ان تكون رائدة الحروب

ولكنها تبدت في ايامنا وصارت الدول تعطي المراكب الخارجية والداخلية الى مرافئهم مهلة كافية للخروج من مياه الدولة او لتفريغ شحنها . وقد بدأ بتعديل هذه الطريقة كل من فرنسا وانكلترا وروسيا ابان حرب القرم وحدث ذلك ايضا في الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا

ويجوز امساك المراكب وحجزها اذا كانت في عرض البحار على ان لا تكون في مياه دولة اخرى . واما اذا انتهى الخلاف سلمياً فتعاد الامتعة المحجوزة الى اصحابها واذا قررت الحرب عمل تبعاً لتواعدهما كما سيجي . في باب

ومن امثلة هذا الحجز ما حدث في عهد كرومويل لما اسر بعض الفرنسيين مراكباً انكليزياً فاعطى كرومويل الى الكاردينال مازرين وزير فرنسا يومئذ مهلة ثلاثة ايام للتعبوض فلما انقضت امر باسربعض المراكب الاخرى ثم امر ببيعها فدفعت للتاجر ما لحقه من الخسارة واضطر وزير فرنسا بان يكون الفائض من البيع رهينة امره . . .

❖ الحصار السلمي ❖ اخترع ساسة هذا العصر طريقة قهرية جديدة سموها الحصار السلمي . وغاية منع المواصلات بين شواطئ المملكة بدون اشهار الحرب . ولم يقع هذا الحصار الا من الدول القوية ضد الدول الثانوية او الضعيفة اما تهويلاً عليها او لاجبارها على القيام بامر او منع امتياز او غير ذلك . ويكون هذا الحصار على انواع فاما ان يكون منعاً لعبور المراكب وخروجها من مرافئها مع الترخيص بوقت واحد لساير السفن الاجنبية بالعبور او منعها جميعاً بلا استثناء . ولكن على شرط ان ترد السفن لاصحابها بعد رفع الحصار

واول حصار سلمي معروف في التاريخ حدث ضد الدولة العثمانية عام ١٨٢٧ ابان الحرب المعروفة بحرب المورة اذ ارسلت كل من فرنسا وروسيا وانكلترا اسطولها فحاصرت شواطئ المملكة العثمانية منعاً للاتصال بين جنودها وجيش ابراهيم باشا المصري وحجرت الاسطول العثماني في خليج نافارين . فكانت نتيجة ذلك الحصار السلمي . . . كذا . . . المعركة البحرية الهائلة المعروفة بذلك الاسم

وعام ١٨٢٨ حاصرت كل من فرنسا وانكلترا شواطئ الجمهورية النضية ودام الحصار عشر سنوات متوالية

وحاصرت انكلترا شواطئ اليونان عام ١٨٥٠ اجباراً لهم على دفع غرامة حرية لاجل

تجار الاسرائيليين وكان نورثغالي الاصل ولكنه حمايه انكلتره اسمه باسينيكو وقد ادعى ان قد تعطل له في املاكه على اثر فتنة حدثت ما ينف على عشرين الف ليرة استرلينية فرفضت اليونان دفع نك الغرامة الباهظة فارسلت انكلتره اسطولها وحصرت شواطئ اليونان باسرها حصاراً شديداً

فاحتج الكونت نسرلود وزير خارجية روسيا على هذا الحصار وتوسطت فرنسا فلم تنجح فتمت اخيراً اجراء التحقيق فثبت لليهودي مائة وخمسون ليرة فقط فدفعته له . . .

واقترح غلادستون عام ١٨٨٠ على الدول الاوربية حصار زمير حصاراً سلمياً لجبر الدولة العثمانية على التنازل عن مدينة دوشينو الى الجبل الاسود فرفضت الدول هذا الاقتراح ولكنها ارسلت سفنها فالتفت مراسيها امام دوشينو ونسها

وحاصرت الدول الاوربية ما عدا فرنسا شواطئ اليونان عام ١٨٨٦ لمعها من الخرش بالدولة العثمانية وسحب جودها عن حدودها . وكان الحصار فقط على مراكب اليونان . فاغتمت المراكب الاخرى تهريب المواد الموسوعة

وقد اختلف علماء هذا الفن في شرعية هذا الحصار ورفقوا كما اختلفت الدول في كيفية اجرائه . فالدولة الفرنسية لا تحجز عادة مراكب الدول المحصورة بل تكفي بحجز المراكب الاجنبية فقط بخلاف انكلتره التي تحجز سفن المقيمين لا استثناء . . . والحقيقة هي ان الحصار السلمي ليس الا عملاً حربياً مموّهاً بالسلم يقتنون به خطر الحروب

واليك خلاصة ما قرره مجمع حقوق الدول في مؤتمر عقد في مدينة هيدلبارج عام ١٨٨٧ برئاسة الغراي دوق دي باد . قرّر مبدئياً بان الحصار السلمي مطابق لحقوق الدول على ثلاثة شروط . ١ ان يعطى للمراكب الاجنبية حرية العبور والخروج من الشواطئ المحصورة ٢ تبليغ الدول رسمياً رنج وضع الحصار مع حراسته حراسة كافية ٣ يجوز حجز سفن الدولة المحصورة شرط ردّها بعد رفع على المحاصرون دفع غرامة حرية



القسم الثاني

❖ الفصل الاول ❖

الحرب

ذكرنا في نهيد هذا الكتاب تحديد الحرب واقوال العلماء وفحول الخطباء فيها .
فلا حاجة الى الاعادة

اما السلم فهو الاتفاق المتبادل بين الدول واحترام حقوقها ومعرفة واجباتها المتبادلة . فكل عمل يس احد تلك الحقوق يولد اخلاقاً ويسبب نزاعاً . وقد ذكرنا فيما تقدم الطرق السلمية والشرعية والسياسية والنهرية التي يمكن بها حم الاختلافات الدولية قبل الجنوح الى القوى الحربية . فاذا عجزت جميعها عن حلها وقصرت عن بلوغ تلك الامنية لم يبق الا طريقة واحدة لحسها . ألا وهي الحرب . . . وهذا امر طبيعي طالما نعدر وجود محكمة عليا تنصل الاختلافات الدولية او مسيطرة سلطة الحكم وقوة التنفيذ . فلم يبق وانحالة هذه على الدول الا الاستعانة بقواها واستصراخ شعوبها لتأييد حقوقها وصون شرفها

❖ شرعية الحرب ❖ قسم مؤلفوهذا الفن الحرب الى شرعية وغسيرة شرعية وكان الرومان قديماً يحكمون في هذه المسألة حكماً بأننا . اما في ايامنا هذه فليس لهذا التقسيم اهمية كبرى في السياسة وانما اهميتها تاريخية ادبية . لان نتائج الحرب واحدة كيفما كانت اسبابها . وجميع الذين كتبوا بهذا الموضوع اقرؤا بشرعية الحرب وعبر مونتسكيو عن اقوالهم في كتابه روح الشرائع — حيث قال

« حياة الدول كحياة الاشخاص فاذا حق للرجال القتل دفاعاً عن انفسهم حق للدول اشهار الحرب حرصاً على حياتها »

❖ عدالة الحرب ❖ نسي الحرب عادلة اذا كانت دفاعاً عن استقلال أو حرصاً على حرية او صوتاً لشرف او حفظاً لامنيتها وبزعم البعض ان الحرب تكون عادلة اذا كانت دفاعية ونسي ظالمة اذا كانت هجومية . ولا يخفى ما في هذا التحديد

من الشطط لما يعرض للمؤرخين من المغالط والاهام . اذ الشواهد التاريخية في
ايماننا هذه كثيرة وهي تبرهن لنا ان الساسة الراغبين في الحرب كثيراً ما يغرشون
باخصامهم ويدفعونهم الى العداء بنكاية وحفارة حتى يجروهم اضطراراً الى اشهار الحرب
ليظهروا للورى انهم ليسوا المدافعين عن انفسهم

والحرب السبعينية بين فرنسا ولمانيا اعظم شاهد على تلاعب الساسة ودهائهم .
فان جميع المؤرخين الذين كتبوا في اسباب الحرب السبعينية انهم هو الدولة الفرنسية
بالهجوم ونسبوا اليها سبب تلك الحرب ولم تتجمل الحقيقة حتى اقر البرنس بسمارك
لاحد الصحافيين عام ١٨٩٢ بأنه زور قصداً او عمداً رسالة مليكو غليوم الاول
وهي الرسالة البرقية المعروفة برسالة ايميس وكانت غايته اهاجة الشعب الفرنسي
وحمل نابوليون الثالث على اشهار الحرب فكان كما اراد . ثم عاد بسمارك وذكر
الحكاية تفصيلاً في مفكراته التي نشرت اخيراً بعد وفاته . ونظراً لاهمية هذه الحادثة
التاريخية استمع القراء عذراً في تلخيصها فكاهاً وإفادة

قال بسمارك بعد ان ذكر كدرة من تساهل ملكو نحو سنير فرنسا « عزمت على
الاستقالة من مناصبي فدعوت المارشال مولتك وروون لمناولة الطعام عندي في
(١٢ تموز) وبينما نحن على الطعام اذ جاءني ساعر واخطرنى بوصول رسالة برفية
بالارقام ممضاة من مستشار الملك الخاص في ايميس فأمرت بجلها سرياً . ثم جاءني
بها فلما قرأتها على مسامع ضيفي علت على وجهيها ملامح الكآبة من ضعف الملك نحو
سفير فرنسا بعد ان تجاوز الحد في تحذو وانقطاعا عن الطعام والشراب . اما انا
فاستعدت قراءة تلك الرسالة مراراً وكان الملك غليوم قد اذن لي بنشرها . فأخذت
للحال قلماً وحذفت منها جملاً وإبيت اخرى فانقلب تأثيرها انقلاباً تاماً ثم التفت
الى المارشال مولتك والقيت عليه مسائل مختلفة تتعلق بثقتي بجيوشنا ونتيجة الحرب
ومهاتنا وإذا كان الاولى بنا التريص والامهال ريثما نكمل استعدادنا . فاجابني للحال
بأنه اذا كان لا بد من الحرب فالاولى بنا السرعة اذ كل ماطلة تخر علينا اخطاراً .
فقرأت حينئذ عليها الرسالة منقحة فابرفت اسرتهما وقالوا « قد تغيرت نعمتها الآن »
فقلت « سنصل هذه الرسالة الى باريس قبل نصف الليل وسيكون تأثيرها على
الثور الفرنسي كتناثير الراية الحمراء ونجاحنا يتعلق كثيراً بوقع اشهار الحرب علينا

اذ يهتأ ان تبدأ فرنسا بالعدوان حتى نعلن لاوربا باننا لسنا الا مدافعين
فسرّ مولدك بذلك سروراً عظيماً ثم ارسل نظره الى السماء باسماء وصاح (اذا قدّرت لي
البقاء لا قود جيوشنا في هذه الحرب فالى جهنم النار هذه العظام) وقرع صدره بكلمات
يديه « ا هـ »

فيظهر جلياً ان هذا الداهية هو الذي رغب في الحرب وهو الذي هباًها وحل
فرنسا على اشهارها . ولولم يعترف بتزوير هذا لظل المؤرخون ينسبون السبب
في ذلك الى فرنسا

واي شاهد لدينا اعظم من حرب الترانسفال الحاضرة فان انكتر هي التي رغبنا بها
وما زالت نعرش بالترانسفالين حتى اضطرهم اخيراً الى اشهارها . ولما طلب كروجر
وستاين السلم من اللورد سالسبوري كان جوابه انها البادئان بالعدوان فتأمل
❖ تقسيم الحرب ❖ يفسمون الحرب ايضاً الى هجومية ودفاعية وليس لهذا
التقسيم اهمية ولا دخل في حقوق الدول وانما اهميته متعلقة بنوعية الجيوش وتدريب
حركات الجند على ان جميع شرائع الحرب الدولية يجب ان تنفي محفوظة هجومية كانت
او دفاعية

ويقسمونها ايضاً الى شرعية وسياسية فالاولى اذا كانت من اجل ارث او نفوذ
حكم . والثانية اذا كانت لتوحيد كلمة الامة او استقلالها او لافتح او لاستعمار
او موازنة سياسية . ونقسم ايضاً الى دينية ووطنية وغير ذلك مما يطول شرحه
والحروب الدولية هي التي ننشأ بين الدول والامارات المستقلة وتكون
تبعاً للقواعد المعروفة في حقوق الدول . اما الحروب الاهلية فلا تدخل تحت هذه
القواعد اذ الحكومات لا تعتبر الذين يشقون عصا الطاعة الاعضاء او ثواراً
فيعاملون بمثل ذلك

❖ الحروب البرية والبحرية ❖ تختلف قوانين الحرب البرية عن البحرية
فهي اشد صرامة واكثر توحشاً . وسبب ذلك ان مجال الحروب البحرية اوسع من
المواقع البرية اذ لديها عرض البحار باجمع ميداناً للعراك فضلاً عن تباين معدات
القتال فتخصص اضرارها في تعطيل سفن المراكب التجارية وهدم الحصون وتدمير
القلاع واتلاف الاساطيل وسيجيء تفصيل ذلك في باب

❖ حق اشهار الحرب ❖ ليس لجميع الحكومات والامارات الحق في اشهار الحرب ولكن ذلك خاص بالدول المستقلة هجومية كانت او دفاعية . وليس في ايامنا هن حرب بين الافراد او بينهم وبين الحكومات فقد ذهبت هذه العادة بذهاب القرون الوسطى

فاذا تعدى فرد او افراد في هجوم او استيلاء حق للحكومات معاملتهم معاملة النصوص والقرصان ولا يجب عليها حفظ قوانين الحرب المعروفة . مثال ذلك . لما فاجأ الدكتور جيمسون وعصائمه جمهورية الترانسفال عام ١٨٩١ ووقع اسيراً فلوارادت الحكومة الترانسفالية الحكم عليه بالاعدام لحق لها ذلك شرعاً اما هي فاكتفت بتسليمه الى حكومتها لجازاته كذا . . . ولا يحق ايضاً للسركات التجارية او للجمعيات او الدعات حق اشهار الحرب الا اذا كانت مفوضة من حكوماتها بذلك كما فوضت الدولة الانكليزية الشركة الهندية المشهورة التي كانت سبباً لافتتاح الهند سنة ١٧٧٢

والامارات المستقلة لا حق لها مبدئياً باشهار الحرب واما يحق لبعضها ذلك اذا كان مشروطاً في معاهدات بينها وبين متبوعاتها

مثال ذلك . الترانسفال ومصر وبلغاريا وغيرها . فقد كان للترانسفال حق الحرب هجومياً ودفاعاً ولكن لما اشهرت الحرب المحاضرة على انكلترة عدتها عاصية ولم تعترف لها انكلترة بجنوق الحرب الدولية الا بعد المعارك الاولى . ومصر حاربت طويلاً في افريقيا . ولما اعتدت السرب على بلغاريا ونخرشت ارسلت بلغاريا الى الباب العالي في ١٦ نوفمبر ١٨٨٥ بلاغاً تقول فيها انه لا يحق لها اشهار الحرب عن جيرانها نظراً لكونها تابعة للدولة العثمانية

واذا كانت الدول محاية كسويسر وبلجيكا يحق لها اشهار الحرب اذا كانت دفاعية عن حقونها او عن شرفها ولكن اذا كانت هجومية عرضت استقلالها لخطر الرول

وحق الحرب في الحكومات المتحدة للمجلس الاعلى ولا يحق لولاية اثمهار حرب ما ضد أحد اجيباً كان او داخلياً

فاذا وقعت حرب بين ولايتين عدت حرباً اهلية ولكن اذا كانت الدولة مؤلفة

من 'دول صغيرة مستقلة كالـدولة الألمانية مثلاً فإن الحق في اشهار الحرب الاجنبية للامبراطور فقط . وإنما اذا تحاربت دولتان منها عدت حرباً دولية وليست اهلية .
واذا حدثت حرب بين النمسا والمجر او بين اسوج ونروج (وهذه الحرب لا بد منها آجلاً كان او عاجلاً) عدت حرباً اهلية ولكن يصعب على الدول الحايطة اعداد احداها عاصية على الاخرى او أن تعترف لفريق دون الآخر بحقوق الحرب والحضرة البابوية ولئن كان لها حق السلطة فليس لها حق الحرب اذ لا ملكة لها ولا جنود لديها

واذا حدثت حرب اهلية او حصل انشقاق في دولة وقامت طائفة على اخرى وتمكنت من الاستيلاء على قسم من المملكة كان للدول الحايطة الخيار في اعطاء اولئك المنشقين حق الحرب بدون ان يدعوا ذلك الى مساس حق الحكومة الاصلية مثال ذلك لما حدثت الحرب الاهلية في الولايات المتحدة اعطت فرنسا وانكلترا لكل من الفريقين حق الحرب رغماً عن اعتراض الحكومة الاصلية

❖ الفصل الثاني ❖

شرائع الحرب

لما كان العدوان طبيعياً في الانسان والحرب لاحقة بالبشرية والعمران كما ذكرنا وجب على المتمدنين من الاقوام وضع قوانين فرعية يعمل بها وترتيب نظامات يرجع اليها تخفيضاً لويلاتها وتعديلاً لمصائبها وبلائها . ولرب معترض يقول وكيف يكون ذلك والحرب هي القوة الوحشية تحل محل العدالة والبطش الذي يقود القوي الى الظفر وتدفع الضعيف المغلوب الى الانتياده صاغراً
نعم ان الحرب هي الاستنجاد بالقوة ولكن ليس الى قوة ناشئة بلا رباط ولا قيد ولا شفقة ولا حنان اذ الغاية من الحرب هي الظفر فكل طريقة تؤدي اليها فهي محالة ومباحة وكل قوة تستعمل لا تؤدي الى تلك الغاية ولا تدعو اليه تعد محرمة ومحظورة

اذاً للحرب قواعد مبنية وقوانين مسنونة وحقوق مرجعية وشرائع معروفة .

وحقوق الحرب وقواعدها ظهرت أولاً في القرون الوسطى في عهد الكافلييري (Chevalerie) فاخذت تنمو بنمو المدنية وال عمران عند الامم والشعوب في ذلك العهد فلما وجدوا ان الحرب لا بد منها وان الغاها من الامور المستحيلة رأوا من باب الصواب تعديل عاداتها الوحشية التي كانت اباداة الخصم واحياء اثر العدو واستئصال شائته من الكون — والاكتفاء فقط بفهم الى حد ان يعجز عن المقاومة . فوضعوا لذلك قواعد تعاهدوا على احترامها وسنوا قوانين عملا بموجبها فاخذت تلك العادات بالارتقاء وتلك القوانين بالاننظام وتقلبت من طور الى اخر حتى عمت الدول المتقدمة ثم صارت واجبات ثم تحولت الى حقوق حتى انتهت بشرائع دولية عامة

ولم يتم كل هذا الا في اواخر هذا القرن لأن حروب لويس السادس عشر و نابليون الاول كانت حروبا شديدة الفسادة والشراسة . واما البراق والمتوحشون من الاقوام فلا تزال الحرب عندهم كما كانت اي حروب اباداة وملاشاة . وحروب الرومان واليونان تعد ايضا وحشية . ومن امثال الرومان المشهورة « الويل للمغلوب » و يقول الاستاذ ريفيه في تأليفه ان الاسبانيين قد اخذوا عن العرب مدينة الحرب وتعلموا منهم الرفق في القتال اذ كانت عوائدهم اكثر مدنية من الاوربيين يومئذ

والدول الاوربية في ايامنا هذه تعود الى الحرب القديمة عند محاربتيها اما وحشية او همجية . فحروب فرنسا مثلاً في الداوم وإفريقيا وحروب الانكليز في الهند وكيفية افتتاح ام درمان والروس في القوقاس وتركستان لم تجر تبعاً لقواعد الحرب المتمدنة . وهم يتعاملون لذلك عنراً بان اولئك البراق لا يعرفون قدر تلك القواعد بل يعدونها في اخصامهم عجزاً وضعفاً

وشرائع الحرب الحاضرة قائمة على امرين ومرجعها الى مبدئين . الاول الضرورة اذ الحاجة عندهم تبرز اليأسطة عموماً ولكن على شرط الوصول الى الغاية وهي قهر الخصم وقمعة حتى يعجز عن المقاومة . والمبدأ الثاني مراعاة حقوق الانسانية والمدنية يعني يجب ان نحصر الحرب بين جيشي الدولتين المتحاربتين فقط بدون ان نتناول الافراد . ولكن يتخلل هذا المبدأ احياناً استثناءات لا بد منها سيجيء بيانها في

ويعقبا السلم وهذا لا يتم الا متى اعترف المفلوب بعجزه وضعفه وقبوله بشروط الغالب
بلا غضب ولا احتقار

❖ الفصل الثالث ❖

في اشعار الحرب

ذكرنا فيما تقدم ان السلم موقوف بين الدول على معرفة واجباتهن والتزام بها
واحترام حقوق بعضهن بعضاً . فاذا حدث امر يدعو الى العدوان او رغبت
احداهن بقطع العلائق السلمية مع دولة اخرى وجب عليها اخطار الدول بذلك .
وهذا البلاغ واجب لازم احتراماً لمقام الدول الهابدة واعتباراً لنفس مقامها .
وعليه فاذا لم تعلن الحرب رسمياً فحالة السلم يجب ان تبقى محفوظة وحقوقها مرعية
هذا ولا يخفى بان من واجبات الدول العظمى صيانة حدودها واحترام تخومها
فاذا اجتاز جيش منظم حدود دولة مجاورة بدون اخطار ولا اشهار حرب حق
للك الدولة معاملة اولئك الجنود معاملة اللصوص وقطاع الطرق . واذا عاملت
الدولة المهاجمة جنود الدولة المدافعة بمثل ذلك لم يبق حينئذ للحرب وازع ولا
رادع وذهبت الشرائع ضياعاً وعادت المدنية الى العهبة وعليه كان من الافضل
اعلان الحرب رسمياً وابلاغها الى الدولة المعادية . وكل دولة لا تعجز تبعاً لهذه
القاعدة العمومية شذت عن واجباتها الدولية

وتبلغ اعلان الحرب يكون اشد حاجة واكثر ضرورة اذا كانت الحرب بحرية
وسبب ذلك اعلام ارباب السفن للخروج من مياه الدولة المعادية وتحذيراً للتجار
من ارسال بضائعهم الى موانئها . قال هونتيل « كل سفينة تعجز قبل اشهار الحرب
يعد حجزها من الاعمال الفرصانية » وقد حدث لسوء الحظ حروب كثيرة شبت
في الجبل الماضي بدون سابق علم او اشهار حرب

❖ كيفية اشعار الحرب ❖ كان لاشهار الحرب في الاعصر السابقة طرق
مختلفة وكيفيات متنوعة . فالرومان كانوا ينفذون منادياً خاصاً للحرب معروفاً بهذه
الصفة الى حدود الدولة التي رغبت في محاربتها فيصيح باعلى صوته معلناً اشهار الحرب
ثم ينتزع سهماً ويطلقه الى ارض العدو

وكانت الحرب تعلن في القرون الوسطى بكتاب موقع بامضاء الملك ومهره
يحملة رسول خاص من كبار اهل البلاط الى الملك الآخر
ولما اعلن فردريك المعروف مارناروس الحرب الصليبية ارسل الى السلطان
صلاح الدين الابوي رسولا يحمل اليه كتابا يخاطره باشهار الحرب وانفذ الملك شارل
الخامس ملك فرنسا الى ادوار الثالث ملك انكلترا بلاغ الحرب مع خادم حقير من
خدم بلاط فادهش ملك انكلتره وارتاب في صحة الكتاب ولكنه لما فحص مهر الملك
وثق بصحته وتاهب للقتال

على انهم لم يلتقوا طويلا حتى عادوا في الجيل الخامس عشر والسادس عشر الى
عادة ارسال مناد باشهار الحرب يطوف الشوارع ينهي الناس فلما اشهرت ماري
ملكة انكلترا الحرب على هنري الثاني ملك فرنسا انهدت الى مدينة ريمس حيث
كانت قاعدة الملك مناديا حرييا خاصا وطاف في اليوم نفسه مناد آخر في شوارع
لندره وساحاتها مصحوتا بجحاه المدينة وثلاثة فرسان يسوقون امامه ابلاغا للشعب
باعلان الحرب

واخر بلاغ على هذه الكيفية حدث في بروكسل عام ١٦٣٥ لما اراد الملك
لويس الثالث عشر اعلان الحرب على بلجيكا اذ ارسل مناديا حرييا خاصا اسمه
دالنسون فجاء المدينة على جواده وفوقه درعه وقلنسوته وبيده شارة الملك وهي عصا
مرسوم عليها ازهار الزنبق يتقدمه نافخ بوق فلما وصل ساحة المدينة الكبرى امام قصر
الحاكم استأذن في مقابلته فلم يجبه الى ذلك فآخذ نسخة من اعلان الحرب والقهاها
على الشعب المجمع وخرج من المدينة مسرعا فلما وصل الى القرية الاولى من
حدودها نصب خشبة وعلق عليها نسخة اخرى من الاعلان بعد ان نبه شيخ
القرية بصوت البوق

اما في ايامنا هذه فكيفية اعلان الحرب تكون اما رأسا الى الدولة المعادية
او كما فعلت فرنسا لما اعلنت حربها السعينية على روسيا اذ كانت سفيرها بنديقي
بتبليغ الدولة البروسيانة اعلان الحرب في ١٥ تموز (يوليو) واما ان تكون بطريقة
اخرى كمظاهرة او اخطار نهائي . ولا اهمية لكيفية البلاغ وصورته بل المهم المظاهرة
واعلان النية وامهية تحديد الوقت وتعيين الدعاة التي تبدأ بها الحرب

فان السرب لما اشتهرت الحرب على بلغاريا عام ١٨٨٥ كلفت في ١٤ نوفمبر
متمدد دولة اليونان في صوفيا ان يبلغ اماراة البلغار بان الحرب تبدأ الساعة السابعة
صباحاً . وفي اليوم نفسه زحنت جنود السرب على بلغاريا من ثلاث جهات .
ان استدعاء السفراء ومعتدي السيادة بعد اليوم من علامات قطع العلائق
السلمية بين الدول ولكن لا بعدد دائماً علامة لاشهار الحرب . فاذا طال الامر كذلك
وجب اخطار الدولة الاخرى بينها

والحرب تنتج احياناً عن سبب عرضي او من اتيان عمل يس حقوق دولة اخرى
او يحط من مقامها تعتبره سبباً للحرب فيجب عليها حينئذ اخطار الدولة التي انت ذلك
الامر بلاع نهائي يعرفه الافرج بكلمة (Ultimatum) اولتيانوم والبلاغ
المذكور هو عبارة عن لائحة سياسية بعبارة صريحة قاطعة نهائية تتضمن الاقتراحات
المطلوبة محددة تحديداً جلياً ونظام المحاولة عليها جواً باناً بلا مظل ولا ايهام
وقد يحددون مهلة الجواب فاذا مضت عد ذلك الصمت اعلاناً للحرب
والمهلة يجب ان تكون معقولة اي لا طويلة تسمح للعدو بزيادة التأهب ولا قصيرة
بنوع ان يعقبها زحف الجنود سريعاً

وقد لا يعينون مدة للجواب بل يكتفي بالقول انه اذا رفض البلاغ تكون الدولة
الاخرى على بصيرة من امرها . فاذا كان كذلك لا بعدد رفض البلاغ بمثابة اعلان
الحرب بل يجب انفاذ لائحة اخرى معلنة بذلك . . .

وجملة الكلام ان الغاية من كل ذلك ألا تكون الحرب مباغتة ولا الزحف
مفاجئة بل ليكون الخصمان على حذر وبصيرة من الامر

واما اذا كانت الدولة مدافعة فلا يجب عليها اعلان الحرب على الدولة التي
بادأتها بالعدوان لان الدفاع من مبادي الحقوق الاولى

✽ نشر اعلان الحرب في الجرائد ✽ ومن واجبات الدول المتحاربة اخطار
رعاياها بان الحرب قد اشتهرت بينها وبين الدولة الفلانية لان الحرب تقضي بتغيير
العلاقات بين الامم المتحاربة فوجب والحالة هذه اخطارها بذلك . ولكل دولة اليوم
جريدة رسمية فيها تنشر اعلان الحرب بعد ابلاغها الى المجالس النيابية اذا كانت
الحكومة دستورية

❖ الدول المحايدة ❖ وعلى الدول المتحاربة ايضاً ابلاغ الدول الاخرى بواسطة سفرائها ومعتديها وتطلب منها البقاء على الحياد .
وقد اعتادت الدول في ايامنا هذه ان تنشر رسائل سياسية تنفذها الى معتديها تبين بها عدالة مطالبها وصحة حقوقها او غير ذلك رغبة في اماله الرأي العام وقد يصدرن اليها منشوراً الى شعب الدولة المعادية كما فعل غليوم الاول ملك بروسيا في اوائل الحرب السبعينية اذ أصدر منشوراً الى الشعب الفرنسي قال فيه انه يحارب الجنود الفرنسيين وليس الشعب الفرنسي . . .
ولا حاجة للقول بان آداب كل دولة ومقامها يقضيان عليها باحترام مقام عدوتها والاشارة اليها عند مخاطبتها او الكلام عنها بعبارات لائقة وجمل محتشمة وعليها ايضاً ان تعلن في الجرائد بوجوب رجوع رعاياها المقيمين في بلاد الدولة المتحاربة مع نشر الشرائع الحربية وهي القواعد التي يجازون بموجبها المخالفات التي تحدث خلاف قوانين الحرب ثم اخطار التجار بقطع علاقاتهم مع افراد الدولة المعادية وغير ذلك مما يحجب معرفته والابتعاد عنه

❖- الفصل الرابع ❖-

في ابتداء القتال

بقي علينا ان نبحث بعد اشهار الحرب في امور خمسة . وهي (١) تعيين المتحاربين . (٢) في العلاقات السياسية بين الدول (٣) في المعاهدات (٤) في الاشخاص (٥) في الاموال والاملاك

❖ في المتحاربين ❖ ان الحرب تعطي لكل دولة مهاجمة كانت او مدافعة صفة المتحاربين وحقوقهم التي تمنحها معاهدات الدول وعادات الامم لكل جندي او جيش محارب وهذه الحقوق تتناول ايضاً الامارات المستقلة والحكومات المحايدة ولما الزمر والعصابات والفرسان وان كانوا منظمين ومدربين فليس لهم هذا الحق . فاذا تطاولوا على دولة واجتازوا حدودها عنك ذلك العمل قرصانية او لصوية فيجازون بمثل ذلك . فان غارة غارباليدي مثلاً على جزيرة سيسليا بعصابته

يعد من هذا القبيل وكذلك هجوم جامستون على الترانسفال كما ذكرنا
اما اذا حدثت حرب اهلية وقامت طائفة على اخرى وشقت امة عصا الطاعة
على دولة ما وتمكنت ومن تنظيم جيش مدرّب ورهنت على حسن قصدها وثبتت في
طلب حقوقها بحق للدول الحامية الاعتراف لها بحقوق المتحاربين ولا نعدم عصاة .
مثال ذلك لما شبت الحرب الاهلية بين الولايات المتحدة سنة ١٧٦١ — ١٨٦٥
اعترفت فرنسا وانكلترة بصفة المتحاربين . ولما ثار اليونان سنة ١٨٢٥ — على الدولة
العثمانية رغبة في الاستقلال اعترفت انكلترة بحكومتهم الموقنة اثناء انشائها
بحقوق المتحاربين

ولا بد من التمييز بين الاعتراف بهذه الحقوق والاعتراف بانشاء حكومة جديدة
اذ لا يعد ذلك الاعتراف من قبيل المداخلة . . . هذا وحقوق الملل في ايامنا هذه
نقول صريحاً بان جنود الدولتين المتحاربتين هم وحدهم . . . اعداء . . . بالمعنى الوضعي
لهذه الكلمة . . . واما ما بقي من رعايا الدولتين غير المتحاربين في الجيش فلا يعدون
اعداء . . . وعليه لا يجوز الحاق الاذى بهم

وهذا المبدأ قد ساعد كثيراً على تهديد الحرب وتخفيض ويلاتها اذ كفلت
مصالح الافراد . وكانوا قديماً يجيزون لكل من رعايا الدولتين ابادة بعضهم
بعضاً واذام بما نصل اليه ايديهم بلا تمييز . وبقيت هذه العادة جارية الى اوائل هذا
القرن اذ جاهر بعض الكتبة بهذا المبدأ بدعوى ان الحرب تجعل جميع رعايا
الدولتين المتحاربتين اعداء ولكن لحسن الحظ سقط هذا المبدأ تماماً . ومعاهدات
الدول تحدد اليوم العداة الفعلية بين الجود والبحارة فقط وتوجب حفظ حقوق
الافراد وكل ما يتعلق بهم من شروط وعقار . ولكن قد يتصل بهم ضرر من قبيل
المعاملة بالمثل او وجوب المدافعة كما سيبي

*** العلاقات السياسية *** الحرب متى اشهرت تقطع كل علاقة سياسية بين
الدول المتحاربة على ان هذا القاطع ليس واجباً شرعياً . بل هو من قبيل العادة
والاختيار اذ التاريخ يذكر حروباً كثيرة حدثت بين بعض الدول بدون ان تقطع بينهما
العلاقات السياسية . لا بل ان بقاء معتمدي السياسة ما يساعد على عقد السلم سريعاً .
وعليه اذا بقي السفراء في مراكزهم وجب المحافظة على كرامتهم وإبقاء جميع حقوقهم

وامتيازاتهم الممنوحة — ولكن الافضل استدعاء معتمدي السياسة خوفاً من هرج الشعب فتعطي كل دولة حيثئذٍ لمعتمد الدولة الاخرى جواز مروره (باسبورت) ثم تعلن بانها قد استرجعت براءتها التي منحتها لقناصل الدولة المعادية في جميع ملكتها فيجب حيثئذٍ على القناصل تسليم سجلاتهم الى قناصل الدول المتحاة وتكليفهم بحماية رعاياهم الذين يرغبون في القاء بارض الدولة المعادية اثناء الحرب

❖ المعاهدات ❖ ان اشهارالحرب تفسخ بعض المعاهدات المعقودة قبلها وليس كلها خلافاً لما يدعيو البعض بان الحرب بنفسها تلغي جميع المعاهدات بلا استثناء . اذ يجب التمييز بين المعاهدات التي عقدت من اجل الحرب ولا يعمل بها الا في زمن الحرب وبين صلاحية المعاهدات واجرائها

فالحرب كما لا يخفى تفسخ جميع المعاهدات السياسية والودادية والمحاللات وغير ذلك من امثالها . واما المعاهدات المتعلقة بالحقوق الشخصية التي لها اساس بالحقوق العمومية . كحقوق الارث والوصاية والاملاس والحقوق الملكية عقارية كانت او اديية او صناعية فهذه تنفي جميعها مستمرة ويعمل بها تبعاً للمبدأ الاساسي الذي ذكرناه بان الافراد ليسوا اعداء

واما المعاهدات التي يبدأ العمل بها فهي المتعلقة بالحرب كاحترام حقوق تجارة المهاجرين او اذا كانت تحت حماية دولة اخرى او خاصة بمعاملة الجرحى والاسرى واستعمال الذخائر المنفجرة او غير ذلك . ويدخل ضمن هذه المعاهدات ما هو خاص بالحكومات المهاينة كمالجيكيا واللوكسمبرج وسويسرا وحياد ترعة السويس يعدّ ايضاً من هذا القبيل . وكل ما يخالف احدى هذه المعاهدات يعدّ عدواناً واحتقاراً للدول المسالمة او المهاينة

❖ في الافراد ❖ تنقسم سكان المملكة المحاربة في حال الحرب الى ثلاثة اقسام . الاول رعاياها . والثاني رعايا الدول المتحاة . والثالث رعايا الدولة المعادية . وتنقسم رعايا الدولة المحاربة الى فئتين . الى مقاتلين وهم الجنود البرية والبحرية على اختلاف انواعهم من احيياطي وريديف ومستحفظ وغير ذلك . وإلى غير مقاتلين وهم بقية افراد الرعية الذين لا يقاتلون ولا يعدون اعداء

واما رعايا الدول المهاينة فنحنى لهم حقوقهم الماضية وانما يشترط عليهم لزوم المهاينة

النامة و يترتب عليهم واجبات جديدة في اثناء الحرب
اما رعايا الدولة المعادية فكانوا يعدونهم قبلاً أعداء يلتقون القبض عليهم ويزجونهم
في اعماق السجون او يعاملونهم كاسرى الحرب . ولا يخفى ما في هذا العمل من الاحجاف
والظلم . لان اولئك الغرباء انما جاؤا تلك المملكة واخناروها موطناً لهم ايام السلم ثقة
منهم بحرية الرجوع واعتقاداً بالامن فيجب على الاقل امهالهم ريثما يخرجون من البلاد
واما في ايامنا هذه فقد جرت الدول على هذه الفاعة وقررت اكثرها في
معاهداتها التجارية وهو وجوب اعطاء رعايا الدولة المعادية مهلة كافية للخروج
سالمين من ارض العدو مع ذوبهم واموالهم . وقد عمت هذه الفاعة حتى صارت
نظاماً عاماً وقانوناً متبوعاً

واختلف الباحثون في هذا الفن فيما اذا كان يوافق اطلاق الحرية لرعايا الدول
المعادية في الخروج من ارض العدو وهم بالطبع متى عادوا الى بلادهم انخرطوا في
سلك جيوشهم بعد أن اصبحت الخدمة العسكرية اليوم عند اكثر الدول الزامية .
فيزيدون والحالة هذه جنود الدولة ويكونون بالطبع اشد خطراً لوقوفهم على مواقع
البلاد ومعرفتهم ثروة المدن فيكونون بمثابة ادلاء للجيش ورواد له . ولكن من
جهة اخرى اذا ارادت احدى الدولتين المحاربتين منع هؤلاء من الخروج عرضت
رعاياها عند الدول الاخرى المعاملة بالمثل فضلاً عما في ذلك من الخطر اذ قد
تدفعهم الوطنية الى تجسس حركات الجنود المعادية والوقوف على محال الضعف وغير
ذلك مما يصعب كتمان . ولهذا السبب قررت الدول في اواخر هذا القرن اطلاق
الحرية لرعايا الدولة المعادية بالخروج من بلادها

كذلك فعلت فرنسا والمانيا في اثناء حربيها السبعينية . وقد يتفق كثيراً
ان بعضهم يرغبون في البقاء ولا يودون الخروج من البلاد فيجب حينئذ على الحكومة
مراعاتهم وحسن معاملتهم تبعاً للمعاهدات الدولية والرفق بهم مع وضعهم تحت مراقبة
الشرطة . ولكن يحق لها اخراجهم عنوة من المدن المحصنة او ابعادهم الى مكان
بعيد من ساحة الحرب

وجملة القول انه يحق للحكومة اتخاذ جميع الاحتياطات التي تقتضيها امنيتها
والحركات العسكرية ولكن يجب ان يكون كل ذلك برفق وانسانية

وتباحث المؤلفون فيما اذا كان يحق للدول المحاربة ابعاد رعايا الدولة المعادية قهراً افراداً او جملة — ولا يخفى ان قوانين بعض الدول كفرنسا مثلاً تجيز ابعاد الاجانب بلا سبب ظاهر حتى في ايام السلم وهذا الامر منوط بناظر الشرطة . اما انكثرة فبعكس ذلك لانها لا تبعد اجيباً من بلادها مهما كان واجباً كان اذ الشريعة الانكليزية تكفي وحدها لحماية جميع من وطئ ارضها . واما في ايام الحرب فقد اجازوا لكل دولة ابعاد من تشاء من الاجانب اما خوفاً من نجس او منعاً من مظاهره الشعب او لاسباب اخرى توجبها حالة الحرب . ويحق للدولة ايضاً ابعاد البعض واستبقاء البعض الآخر كما فعلت حكومة الترانسفال في حربها المحاضرة فانها ابعدت بعض الانكليز وأذنت لآخرين بالبقاء فيها . وفي حرب القرم اجازت كل من فرنسا وانكثرة لجميع رعايا الروس بالبقاء .

ولما اشهرت الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا كان في باريس وحدها ما ينف على ثلاثين الف الماني ونحو مئة الف في سائر المملكة . وكانت الحكومة الفرنسية قد رخصت لهم بادئ بدء بالبقاء واشترطت عليهم حسن السلوك ولكن لما زحمت الجنود الالمانية على البلاد الفرنسية اشتد خطر بقاء الالمان بها فاخطرهم فرنسا بوجوب الرحيل عنها ورخصت لبعض الذين وثقت بحسن سلوكهم بالبقاء . فلما وصل الالمان امام اسوار باريس لم يبق ضمنها من الالمان الا بعض المتشردين الذي لم يقل احد من سفراء الدول المتحابة حمايتهم . ورغماً عن ذلك فقد اضاف البرنس بسمارك على الغرامة الحربية مائة مليون من الفريكات تعويضاً لأولئك المتشردين . . .

❖ في الاموال والعقارات ❖ هل يجوز حجز اموال رعايا الدولة المعادية وعقاراتهم ؟ — تلك مسألة قد اختلف عليها الاقدمون بدعوى ان تلك الاموال منقولة كانت او غير منقولة هي جزء من مجموع ما للامة المعادية وكلما يخص بالجزء اخص بالكل واتباعاً لهذا المبدأ حجز كثير من الاموال في الحروب الماضية . واما في ايامنا هذه فقد اختلفت الكنية بوجوب احترام اموال رعايا الدولة المعادية تبعاً للمقاعنة الاساسية التي ذكرناها ان الحرب لا تكون بين الافراد . فضلاً عن ان تلك الاموال قد انتقلت الى الاجانب وقت السلم وتبعاً لشرائع البلاد والحرب لا تغير

شيئاً من الحقوق الشخصية وعلى هذه القاعدة حرماً حجز ديون الدولة الأخرى سواء كان قرضاً لها أو لرعيها

وقد حجزت الدولة الفرنسية إبان حروب الثورة جميع الديون الخاصة برعايا الدول المعادية لها وفي الحجز إلى سنة ١٨١٤ أي بعد سقوط نابليون الأول .
وعام ١٨٠٧ ألغت الدولة الانكليزية الحجز على جميع المراكب الدائرية التي كانت بغورها وجميع الأملاك الخاصة بهم فحجزت الدائرك مقابل ذلك جميع ديون الانكليز في بلادها . .

والدول كانت تحجز قديماً سفن الدولة المعادية الراسية في مرافقها بدون إهمالها للالتزام عن مياها أما اليوم فقد ذكر أن قد اتفقت جميعها على إعطاء مهلة لأرباب السفن للخروج من مياهم إلا إذا وجدوا أن خروجها يضر بحركاتها ويفشي أسرار أساطيلها . وفي الحرب السبعينية أعطت فرنسا مهلة شهر للسفن الألمانية للخروج من المواني الفرنسية وفي حربنا مع روسيا أعطت الدولة العلية خمسة أيام للسفن الروسية . . .

✽ قطع العلاقات التجارية ✽ الحرب تقطع عدد أشهرها جميع العلاقات التجارية بين رعايا الدولتين المتحاربتين . تلك عادة قديمة العهد ولا تزال مرعية إلى أيامنا هذه . على أن بعض العلماء اعترض على هذه القاعدة بحجة أنها مخالفة للمبدأ الأساسي أي أن الحرب محصورة بين الدول وليس بين الأفراد . فضلاً عن أنها خطأ محض في الاقتصاد السياسي لأن التجارة تستمر جارية بين رعايا الدولتين المتعاديتين وإنما عوضاً من أن تكون العلاقات رأساً تنتقل إلى رعايا الدول الأخرى الذين بالطبع يزدون الرسم (القومسيون) والسمرة والشحن وغير ذلك من الرسوم الزائدة التي تدفعها رعايا الدولة المتحاربة . وقد ردّ على ادعائهم هذا غيرهم فقالوا أن التجار كثيراً ما يفضلون أرباحهم على الوطنية ويمدّون كل من يحول دول مكاسبهم عدواً لهم . . . وعليهم أن استمرار العلاقات التجارية يساعد على إطالة زمن الحرب ويسعف الدولة المعادية ويزيد ثروتها . فضلاً عن أنه لا يؤمن الحركات العسكرية من الإباحة في المراسلات التجارية . وقال آخرون أن على جميع أبناء الوطن مساعدة دولهم بجميع قواهم وتنفيذ الخسارة على الحاق الضرر ببلادهم

ولذا يجازون كل من يخالف ذلك إلزام جراً شديداً. ذلك لما عقدت قرنها
قرنها المعروف بأن تحريم الملاحة البحرية اكتسب أحد مبادئ الأمان وأما كون ذلك
ذلك الترخيص فسلطة الحكومة الألمانية أمام محاكمها وحكمت على الحياة
وأما ما يجب العلم به فيما إذا كان يجب هذا التبع أم لا مطلقاً عاماً - فليس
الذي يوجب ذلك قطع العلاقات التجارية والإخبارية والاسلات والاستار وكل
مطلقاً منها كانت وفي غير ذلك وإن على الدولة أن تتبع ظروف الحال ونصالحها
دولها ورعاها.

وأما العادة التجارية اليوم فهي أنه متى اشهرت الحرب تعلن كل دولة إذا كان يجب
قطع العلاقات عموماً أو تحريم بعضها مع ذكر شروطها - وفي الغالب يعمون النصار
(البحرنة) لمبدأ العدل.

وأما إذا كان المنع عاماً فيعطون مهلة للتجار لتصفية أشغالهم فإذا انقضت جازي
كل مخالف وحجرت بضائته وفي حرب القرم رخصت كل من فرنسا وإنكلتر
التجار مع نفور روسيا غير المحصورة على أن تكون البضائع غير مبروعة ومقبولة على
ظهر السفن الحايطة.

وفي الحرب التي اعلنتها فرنسا وإنكلتر على الصين عام ١٨٦٠ اجازت بقاء
العلاقات التجارية لايت الحرب كانت من أجل اجبار الصينيين على دفع ديونهم
للجارة الأوروبية.

ولا يخفى بأن قطع العلاقات التجارية يسري أيضاً على تجار الدول المجاورة للدولة
المعادية. هذا وكل اتفاق تجاري أو مقاوله تعقد بين أفراد الدولتين المتحاربتين في
أثناء حربيهما يعد باطلاً ولا يخفى لأحد الطرفين مطالبة الآخر بالعمل بذلك
الاتفاق. والحرب توقف المعاملات الشرعية بين رعايا الدولة المعادية إلى أن

القسم الثالث

* الحرب البرية *

* طرق الهجوم والدفاع *

ذكرنا فيما تقدم ان من مبادئ حقوق الدول المقررة في يومنا الحاضر حصر
العداوة الحربية بين الدول المتحاربة بدون ان تنصل الى افراد رعاياها وبعمارة
اخرى ان الحرب يجب ان تحصر بمصارفها وما يخص محد الدولة وحدها ولا احد لهذا
الاعمار وكما انه يجوز قتل الخصود في الماء كرههم الحصون، وتدمير البلاع والتعور
يسوع ايضا الاعمار العالية العدو وهدم سككهم وقطع طرق مواصلاتهم ما كانت وانلاف
دعائره ومؤثره وجمع ما يخص وحى ولا يخط من مظاهر الادبي . وكل ما تقدم بجائر
على شرط انواع الممارس الاولى في الحرب وهو ان يعود ذلك العمل بمائدة على الفاعل .
على ان الحرب تحرم اتيان عمل لا دافعة له لما كان عمل الاقدمون في حروبهم
فقد كانوا يجيزون ارتكاب جميع المعرّمات وايضا البطائح والواحدش . وعليه فقد
اجمع معتمدو الدول في مؤتمر بروكسل عام ١٨٦٤ ان الحرب لا تعطى المقاتل حرية
الاختيار في طرق اصراره . وقد حرّمت الوسائل المعالمة للشرائع المدنية والمساوية
للمواظب الانسانية .*



الفصل الاول

الطرق المأثرة والممنوعة

نقسم هذه الطرق الى رربية وعدرية .

فالطرق الرربية المأثرة هي (١) حح العدو اذا اسلم ودلك امره بدني لان المحدي اذا كف عن القتال او قعد عن الدفاع وحتت معاملته كاسير حرب (٢) الاجهار على الجرحى (٣) لا يحق لاني قائد كان ان يعلن عدم اعطاء الامان للعدو المقاتل سواء كان السبب نصا او اسقاما او تهويلا (٤) لا يجوز اهانة العدو ولا تعذيبه حتى ولو كان ذلك في سبيل احارته على اناحه اسرار دولته (٥) لا يجوز الذك بالعدو عيلة او اغراء آخر على قتله سواء كان سلطانا او حديا (٦) لا يحق لاي كان اسقاط آخر من حق حماية المشرائع له واجازة لكل فرد قتله . وقد شدت الدول المحاللة عن هذه القاعة لما اعلنت اسقاط نابوليون الاول من حماية المشرائع لما رجع من جربة الى انا مناه عام ١٨١٤ . وكان ذلك باغراء وزيره نابليون المشهور .

واما الطرق الممنوعة * فهي (١) استعمال القنابل والقذائف والاسلحة التي تزيد في تعذيب الجرحى لافائدة (٢) الرشق بالاسهم المسمومة او اطلاق الزجاج المسحق او الرمي برصاص مصوع ومشقوق كما فعل الانكليز في الثورة الاخيرة في الهند باستعمال الرصاص المعروف باسم « دم دم » ولكن لا يحقني بان ما اخترع في السنين الاخيرة من المهلكات القارية والمدمرات الحربية فهو اشد هولاً واعظم تأثيراً من تلك الادوات الممنوعة وقد حرّم البابا ايهوسا الثالث استعمال القذائف القارية في الحرب اذا كانت بين البصارى فقط

وخلاصة الكلام ان الغاية من هذا المنع هي عدم استعمال كل سلاح يزيد في تعذيب الجرحى ولا يأتي سائفة منه اذ الغاية من الحرب اضعاف الخصم حتى يعجز عن القتال او الدفاع فاذا جرح العدو جرحاً سيظاً حصلت تلك الغاية ولا حاجة لتشويهه طول عمره

وقد قررت الدول في مؤتمر بطرسبورج (١٨٦٨) منع استعمال القذائف اذا كان وزنها يقل عن ٤٠ غرام منفجرة كانت او محشوة بمواد التهابية وفي الحرب السعيدة كانت كل من دولتي فرنسا وروسيا تنهين الاخرى باستعمال قنابل منفجرة كما يفعل اليوم الانكليز والاميرس في حرب الترنسفال وذهب بعض الشراخ ان قوانين الحرب تحظر تحييد القبائل الهجيرة والمتوحشة لئلا لها قوانين الحروب الخاصة.

وقد انتقد بعض المشرعين من الالمانيين والابيطاليين لوجود عساكر الجرائر المعروفة بالركو في الحرب السعيدة واتهمها بمارك ظلمًا وبيوتًا باتيانها امورا وحشية فرد العلامة كالينو الشهير حيث قال « ان فرق التروكونعد جدا منظما اذ رأها ضباط من الدرنيس قد اجسوا تدريبهم وتنظيمهم واظهروا في الحرب للسعيدة بسالة غريبة وشجاعة فائقة اقيمت الرعب في قلوب الالمان ولم يتكلموا منكرا » وقال العلامة اوت لماذ لم ينفذ الالمان على تحييد روسيا مثلاً بعض القبائل الاسيوية التي هي اشد هجيرة من عساكر الجرائر وكيف اجاروا للنفسا تحييد قنائل الكروات في جروبها مع ما هم عليه من البربرية ؟

✽ التسميم ✽ من اكر المحرمات في الحرب وام الامور الممنوعة في اياما هذه التسميم على اختلاف طرقه سواء كان من قبيل تسميم الابار او الانهار او الطعام او السهام وكر من يلجأ الى استعماله اسقط نفسه من حق حماية الشرائع له وانما يجوز تحويل الانهار ومجاري المياه وتنجيف الينابيع لان العذو مني حرم من الماء اضطر الى اخلاء مركزه

✽ الطرق الذميمة ✽ القتال يجب ان يكون شريفاً يعني يجب على كل من المحاربين ان يكون على ثقة من استقامة عدوه وشرعه وحفظه لشرائع الحرب فكل خدعة غير جائرة تدب غدرًا واغتيالاً - مثال ذلك - لا يجوز الاختلاف بالوعد او النكث بالعهد او الكذب بالتقول او المهاجمة فجأة في اثناء هدنة - والمخاطرة بالتسميم حتى اذا اقرب العدو منه فجاء بسهولة - او رفع علم الصليب الاحمر الخاص بعربات الجرحى والاشه تشفيات على العربات التي تقل اوثون والدخامر او الخداع باستعمال رواية الموضين المخدرة السلمية او غير ذلك مما يحذر هذا المحرم ولا يجوز استعمال

الكلاب المعروفة « بول دوك » لانها حيوانات كاسرة بخلاف الكلاب الاخرى فانها تأتي بخدمات نافعة اذ تهدي الى المحرعى وتحمل الرسائل والذخائر

✽ **الحيلة** ✽ هل يجوز استعمال الحيلة في الحرب ؟ - نعم وقد قبل الحرب خدعة واجمع المشرعون على ذلك واتى عليه معتمدو الدول في مؤتمر بروكسل (١٨٦٤) في السد الرابع عشر ولكنهم قالوا ان الحيلة في الحرب جائزة على ان لا تكون غدريه محالفة للشرائع الحربية فالكامر والمهاجمة فجأة او غلساً او المظاهرة بالنفري او التهويل و نشر الاحبار الكاذبة او الرسائل المرورة وما اشبه ذلك فكله جائز وانما لا يسوع استخدام اثماب الاعداء ولا اريائهم ولا اتخاذ شارائهم ولا تقليد رايائهم او اعلامهم . وفي شرائع الولايات المتحدة كل عدو يلجأ الى اتخاذ تلك الحيلة بحسب حقوقه من حماية الشرائع له . ولكن الشراع اخذوا فيما اذا كان يجوز تقليد سير الاعداء ونوبيهم واتحاد شعارهم . الشعار بداء خاص بين الجبود يتعارفون به ويسميه العامة سر الليل) فمنهم من اجازته بحجة ان العدو طالما لم يبع شعاره ولم يجر عن كنيته تنويقه فلا عذر في استعماله بخلاف لباس الجبود فهي ظاهرة للعيان . ورد غيرهم بان العدو لا يصل عالماً الى معرفة شعار العدو وسر تنويقه الا تعذيب الاسرى ولا ينبغي ما في هذا الامر الطبع من المحالفة لشرائع الحرب الممثلة

وقد اتهم الفرنسيون البروسيايين انهم اكثروا في الحرب السعيبية من نشر الاخبار الكاذبة والرسائل الملفة . وادعوا ان تلك الحيلة ولئن كانت جائزة شرعاً فهي مخالفة للشرف العسكري

وجملة القول ما قاله مولتك « ان اعظم خسر في الحرب السرعة في انجازها فيجوز استخدام جميع الطرق المؤدية الى ذلك بشرط الا يكون ذلك العمل مذموماً . . . » اه

✽ الفصل الثاني ✽

✽ في الطرق المجازة والمعلقة ✽

لما اجتمع مؤتمر بروكسل (١٨٦٤) عرضت الدولة الروسية مشروعاً بينت *

فيه الطرق الجائرة والهمالة في الحرب فلم يتم الاتفاق عليه بحجة انه يستحيل ادراك الغيب ومعرفة اخطار السهو وعليه فقد تنوع الدول التعليمات التي نشرتها الولايات المتحدة في اثناء حربها الاهلية ومنها فتتطف ما جاء في البند الخامس عشر . « ان ضرورات الحرب تحيز ائتلاف العدو المسلح وكل منس وجدت في اثناء النزال ولم يستطع انقادها ويجوز اسر كل عدو مسلح كان او اعزل اذا كان اسرع يعود بفائدة على الأسر . وعليه يسوع هدم الماني والطرق والاقية وقطع وسائل الانضاليات وجر المون والدخائر والاستيلاء على كل ما يعود منه فائدة على شرط ان لا يكون محالاً هذه القاعدة الاساسية والتعليمات مؤثر بطرسبورج فيما يخص بالقذائف »

﴿ الحصار ﴾

لا يحى ان عاية كل مقاتل الاستيلاء على مواقف العدو ومواقع الحصنة التي هي ركن مكن له في دفاعه فالاستيلاء عليها يكون اما بحصارها راً او محرراً او باطلاق التنايل عليها .

﴿ فالحصار البحري ﴾ - هو قطع كل اتصال عن الثعور والمرافق التجارية كانت او حرية وعن مصاب الانهر اذا كانت خاصة بالعدو والحصار يجب ان يكون بالدواع الحرية ولا يجوز الا بتعانة بمراكب قرصاية . ويجوز التضيق على المحصورين وتجهيزهم حتى يضطروا الى التسليم صاغرين وقد ذكرنا في الطرق القهرية غير الحرية عن الحصار الملقب بالسلي .

ويجى للمحاصر الترخيص للسفن الحاربة بالدخول الى الثعور المحصورة . وقد صار للحصار اهمية كبرى في الجيل التاسع عشر وحدث مراراً كثيرة . وقد تقرر في معاهدة الاستانة سنة ١٨١٨ بان نزع السويس هي محايدة ولا يجوز لاي دولة كانت حصارها . . .

وكثيراً ما يرافق الحصار الهجوم على الحصون والقلاع للاستيلاء عليها عنوة واقتداراً بدون انتظار مفاعيل المجاعة .

وام حصار حدث في هذا الجيل المنقضي حصار سانتبول ١٨٥٤ - ١٨٥٥ وحصار بلاغيا ٢٧ - ١٨٧٨ اما الروسايون في حربهم السعينية فقد اكتفوا

تطويق المدن المحصورة وباطلاق القنابل عليها بدون هجوم أو اقتحام على أسوارها . . . وبالمطع يحق للمحاصر اطلاق القنابل على حصون العدو وقلاعهم ليلاً نهاراً وإحياناً على المدينة نفسها خوفاً من اطالة الحصار . وهذه الطريقة كثيراً ما تلقي للربح في قلوب المحصورين فيجاملون قائدهم على التسليم . وقد اوصلت الاختراعات الحديثة رمي القنابل الى درجة فائقة من الاصابة مما جعل لهذه الطريقة خطارة كبرى

وحاء في الد الخامس عشر من تعليمات مؤتمر بروكسل بأنه لايجوز اطلاق المدافع على مدينة غير محصنة أو مدينة قد استسلمت وفتحت أسوارها للعدو وإنما كل مدينة تظهر تسامناً أو دفاعاً حق المحجوم عليها وحار حصارها وقد اجمع المتشرعون بالنهي عن اطلاق المدافع على المدن التي لم تترك في الحرب أو الثغور الخرابية الغير المحصنة إلا إذا كان ثمة ضرورة حربية فوق العادة

وحدث العادة ان يحل الحصار ارباب السلطة المحصورة يعزمو على رمي المدينة بالقنابل بدون وجوب تعيين الساعة كي تمكس النساء والأطفال والشيوخ من الالتجاء الى ملأ أمين واكي نصان كدور العلم والساعة والمأحف في حرز مكس . وهذا الاخطار لم توحه شرائع الحرب ولكنهما عادة جارية . والمأجأة جائزة اذا وجبت وظالم لم يتم تطويق المدينة لا يحق للمائد المحاصر مع النساء والأطفال من الحروح منها .

ولما حاصر الألمان مدينة باريس ١٨٧٠ امطروها ناراً حامية بلا اذار الامر الذي اوجب اعتراض معندي الدول الذين طالبوا في العاصمة فامد أقدامهم رنة الى الدرس سمارك احتجاجاً على ذلك العمل فمأجأة سمارك بان الاذار ليس واجباً في شرائع الدول ولا هو عادة من عادات المحاصرين

قال العلامة بونيفيس « قد اجمع الكنة والشرع قبل الحرب السبعينية على وجوب تصويب المدافع على الحصون والقلاع ونكبات الجود اوكل ما يتعلق بالحركات الحربية فقط كذالك فعل الفرنسيون والانكليزي في حصار ساستول اذ المدينة لم يمسها ضرر رغماً عن اطالة الحصار ولا يذكر من شرعاً نجاسر على القول بأنه يجوز اطلاق القنابل على مباني المدينة المحصورة وعلى معالمها وقصورها إلا راً للعد المحصور

على التسليم ومع ذلك فقد اجاب الجنرال دي فريدلاند في نواب مدينة ستراسبورج
خطاباً غريباً حيث قال ردّاً على اعتراضهم « اما اعلم ان اطلاق المدافع على مدبتكم
فكني من فلاحكم وحقنكم فعليكم اجباراً فاقبلوا على التسليم » ومن الغريب ان المبعوث
روين جاكوبن المشرع البلجيكي (وزير ملك سيام حالياً) قد ايد هذا الرأي
ولكن انترض عليه اكثر الشراخ حتى من الالمانيين مثل بلوتشلي وجافكت
ومارتس الروسي وغيرهم

ويخشى مع ذلك ان يمدو غير الالماني حدوثهم في الحروب المستقبلية . فتكون
قد تفتت المدينة خطوط الى الورا

وعلى كنهنا كانت الحالة على المحاصر ان يجلس عدم الماني التي لا يريد تدميرها
شي . وخصوصاً المعابد والهياكل والكليات والمدارس والناقص والمستشفيات على شرط
الآن تكون - واثبت طريقة ما الى ما بعد من ماني الدفاع ويجب على المحصور ان يرفع
على قمة تلك البناية علامة طائفة يرميها العدو والماصر . وقد حثت المادة ان نصب
راية بضاء عليها سم الصليب الاحمر فوق المستشفيات وراية بضاء على الكنائس
والمدارس وقد تقدم انه يجب حشد الامتاع من استعمال تلك الابنية لحماية حرية
والأفانها تحسرت العدو وحق له تدميرها

وقد اجمع الدرسايويون على اتهام الالماني عدم مراعاتهم تلك النوازل الاساسية في
حربهم المستقبلية . وكتب الملاة نازير من الجمع العلمي الدرسايوي في مجلة العالم في
١٥ أكتوبر ١٨٧٠ ان الالماني في حصارهم - ستراسبورج تركوا المصون وصعدوا مدافعهم
على المدينة فامطروها قتال محرق واصابوا الكمية الكثيرة رائدة الشهيرة ومكتبتها
وه مستشفياتها . واعذر الالماني ان ذلك حدث خطأ من فرق المدفعية فرد حجهم
قائلاً ان خرائطهم كانت دقيقة واضحة فلا يجهل هذا الخط وعليهم فانهم اخفقوا عمداً
٤٠ الف مجلد والذين وارسااته مجلد عظيم من مكتبها وقد انتقدت جرائد الالماني
نفسها على هذا الصنيع المشي

ولكن لما وصلوا الى اوجار ماريس اول قبلة سقطت كانت بجانب الماتيون
ولم يستقل كنيسة سان مليس وكلية السوربون وكلية الحقوق وماوي العيان
واكثر المستشفيات فاعترضت حكومة الدفاع الوطني على هذا العمل فاستجيب الالماني

انه يصعب اصابة الرمي على بعد ٧ او ٨ كيلومترات . . .
ولا ينبغي ان الامراض قد تكثر في ايام الحصار ويشند الضيق والجوع على النساء والاطفال والشيخوخ فيضطر القائد المحصور الى اخراجهم من المدينة فيردهم المحاصر على اعقابهم كي يحملوا المحصورين على التسليم . وبجث الشراع فيما اذا كان يجوز اتيان مثل هذا الامر فاجازه بعضهم ومنه آخرون ولكن الفئة الكبرى ذهبت بجواره
واما معتمدو الدول وقناصلها فيحق لهم البقاء في المدينة المحصورة اذا شاؤوا ولم الخروج منها عند الحاجة وانما لايجب لهم المداومة على مراسلة حكوماتهم سرّاً وبواسطة الرسل الخاصة . كذا فعل بسمارك ١٨٧٠ في حصار باريس مع معتمدي الدول الذين بقوا فيها ولم يأذن لهم بخارج دولهم الا برسائل جلية مفتوحة وانما رخص في ذلك لمعتمد الولايات المتحدة فقط لغاية سياسية كانت في النفس

❖ الفصل الثالث ❖

❖ في حقوق المتحاربين وواجباتهم نحو جنود العدو ورعاياه ❖

قلنا فيما تقدم بانه قد اجمع الشراع واتفق الراي العام ووافقت جميع الحكومات المتقدمة على وجوب تحديد العداوة الحربية بين قوات الدول المتحاربة وحصر القهر والضرب بين جيوشها بدون مس ببقية رعاياها المستكنين
وعليه فانهم قسموا الاعداء الى مقاتلين وغير مقاتلين . فكل محارب امتنع عن الدفاع او عدل عن القتال عداً اسير حرب ووجب حينئذ معاملته بصفته هذه اي برفق وعناية . واما اذا وقع فرد من رعايا الدولة المعادية بين يدي العدو ويملك سلاح عومل بموجب ما تقتضيه حالة الدفاع وظروف المكان

❖ في المقاتلين ❖

المقاتلون هم الجند على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم من عامل او محاذ او احتياطي او رديف او غير ذلك من برّي او بحري سواء كان من المتطوعة او المنظمة او غيرها فالجنود المنظمة يعرف من كينيتها بترتيبها وطرق تدريبها وشكل البسما ويدخل من ضمن الجنود المنظمة بقية المواطنين فيؤكوكلاء المؤن

وحافظي المال والنفس والأطباء والمرضى وباعة المأكول والمشروب ولا يحق لأحد منهم حمل السلاح لأنهم لا يعدون مقاتلين بالمعنى الوضعي لهذه الكلمة . وإنما يجوز أسرمهم ويجب تمييزهم بالرعاية ما عدا الأطباء . فلا يجوز أسرم عملاً بموافقة جينفا كما يجي .

الفرق المتطوعة

انشأت هذه الفرق خلافاً شديداً في الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا وخصوصاً المعروفة باسم «الفران تيرور» ورفض بسمارك اعتناهم مقاتلين . ولكن مؤتمر بروكسل قرر في بنده الثاني بانه يحق للمتطوعة المشاركة ومعاملتها عند وقوعها بالأسرتين لقواعد الحرب على شروط أربعة :

- ١ - أن تعترف حكومتهم بهم وترخص لهم حمل السلاح
- ٢ - بوجوب تدريبهم وتنظيمهم تحت رئاسة قائد مسئول عنهم أو يتعلق بالاقبل بفائد الجيش العام
- ٣ - يجب أن يكونوا لاسبين ألسة خاصة أو على الأقل أن يكون لهم علامة ظاهرة ثابتة تعرف من بعيد للعين المجردة
- ٤ - بوجوب حمل السلاح ظاهراً بلا تنكر ولا استتار ثم معرفة شرائع الحرب وقواعد العمل بها

النهضة العامة (الجهاد)

يحدث كثيراً في الحروب أن ينكسر أحد الجيشين وينفرط عتقه ويتمزق شمله فتقتضي الأمة المكسورة من زحف العدو على بلادها فتدعو الحكومة حينئذ عامة الشعب وكل قادر على حمل السلاح أن يهب للدفاع عن الوطن وإخذ الثار . واختلف المؤلفون في شرعية تلك النهضة وهل يمكن معاملة الناهضين تبعاً لقواعد الحرب وهم بلا وازع ولا رادع . ويشهد لنا التاريخ بنهضات عديدة من هذا القبيل نكتفي بذكر نهضة البروسيايين عام « ١٨١٣ » لما زحف نابليون الأول على بلادهم ونهضة الفرنسيين في الحرب السبعينية لما هاجمهم الجنود البروسياينة من كل جانب بعد أن أسروا معظم الجيش الفرنسي وإمبراطوره . فاستصرخت الحكومة الموقنة بالشعب الفرنسي أن يهب باجمعهم للذنب عن الوطن وأمرت باخلاء كل بقعة وكل قرية

عد اقترب العدو والسعي بقطع خط رجوعه والاستيلاء على ذخائره وموتونه ومفاجاته ليلاً وغير ذلك . واعتبر المرسوبون هذا العمل شرعياً وإنما اثارته هذه المسألة بحثاً طويلاً وجدلاً عنيفاً في مؤتمر بروكسل وإراد معتمدو الدول الكبرى ان لا يعد في سلك المقاتلين الا الفرق المتطوعة ولكن اصر معتمدو الدول الثانوية بوجوب الاعتراف بشرعية النهضة العامة

هذا ولم يعد في ايماننا لامثال تلك النهضة اهمية كبرى اذاصح كل فرد جندياً واصبحت النهضة نادرة فضلاً عن ان ضررها اكثر من نفعها لعدم الاقترار على تدريبها فتصبح محلبة للأمراض والابوثة وباعثاً للخوف والاهام

﴿ معاملة المتحاربين ابان القتال ﴾

لا يخفى ان من الامور الدينية المقررة شرعاً جواز قتل وجرح العدو عند اشتدك القتال وتلاحم الجيوشين . فاذا كف جندي عن القتال او امتنع عن الدفاع امتنع قتله او جرحه . اذ كل من عجز عن الاضرار لا يجوز ضمه . ولا فرق فيما اذا كان العجز اختياراً كالنسلیم او اضطراراً كزعم السلاح من يده غصاً . فالعدو متى اصبح اعزل حرم مسه .

وعليه فان قتله يعد جرماً وجرحه بذالة . اذ قد اصبح اسير حرب والاسير وجبت رعايته

لا تميز شرائع الحرب المتقدمة لقائدها ان يعلن عدم اعطائه الامان سواء كان لغاية في النفس او تمهيداً او انتقاماً

فاذا حدث ان خالف عدو قواعد الحرب وهناك حرمتها فذبح الاسرى او سكان مدينة افتتحها عنوة حتى للعدوان يلجأ الى المقاتلة بالمثل ولا يخفى ما في هذا العمل من الظلم الفاحش والمظاغة المائلة لانها تنفع بالطمع على الابرياء . والعدالة تنضي بوجوب مجازاة الفاعلين اذا وقعوا في يد العدو ولكن بعد ان يجالوا الى مجالس المحارب لهاكمتهم افراداً ومجازاة كل بما جتته يده . ولكن لسوء الحظ العادة فوق العدالة . وهي تميز المقاتلة كما تقدم .

﴿ في الجواسيس ﴾

الجاسوس في الحرب هو الشخص الذي يختلس الوقوف على حالة قوات العدو

سرًا وبسعى متكرراً لمعرفة مكانه وجميع ما بهم معرفته لا يصلها إلى عدوه وأما في السلم فهو الباحث في أرض العدو للوقوف على أصناف أسلحته وكيفية استحكاماته وأنواع قلاع و عدد حصونه ومقدار ذخائره وغير ذلك . فإذا التفت القبط على في زمن السلم عدو عملة جرمًا فيحال إلى المحاكم العادية لمحاكمته ومجازاته تبعاً لشرائع البلاد وأما إذا وقع في قبضة العدو في أبان الحرب فيحال إلى مجلس حربي وجهلته عادة الأعداء أما شتقاً أو رمياً بالرصاص ولكن إذا تمكن جندي أو ضابط من خرق مناطق العدو بدون أن يتكر وتمكن من الوقوف على حركات العدو ثم وقع في قبضته فلا يعد جاسوساً بل أسير حرب وللجاسوسية في الحرب إخصام وأعوان . فالعلامة موتسكيو الشهير وفور وائل من أكثر إخصامها . بخلاف العلامة سويرل وكالفو وهنر ومارتنس فهم من أنصارها والفائلين بلزومها في الحرب وفردريك الثاني ملك بروسيا كان من أشد أعوانها وكثيراً ما لجأ إليها وكذلك نابليون الأول . ويقول العارفون أن الجاسوسية كانت للبروسيين في الحرب السبعينية أكبر عامل لظفرهم

ورغماً عن شرعية الجاسوسية فجزاء الجاسوس الأعدام كما تقدم نظراً لخطارها وسوء عواقبها . ولا فرق فيما إذا كان الجاسوس وطنياً دفعته غيرة على بلاده إلى اقتحام ذلك الأمر أو مغروراً بهال . إذ النتيجة واحدة في الأمرين وإنما يشترط لمحاكمة الجاسوس ومجازاته أن يلقى القبض عليه وهو في حال التجسس فإذا فاز بالأبواب سالماً ثم عاد فسقط بيد العدو أعد أسير حرب ولا يجوز أن يضام من أجل عمله السابق . وأما إذا كان الجاسوس من رعايا الدولة التي أسرته عد خائناً لبلاده فيحال حينئذ إلى المجالس العادية لمحاكمته . وجزاء الذي يجرب الجاسوسية تجربة كجزاء العامل فعلاً

ولا يجوز مجازاته إلا بعد محاكمته وإثبات التهمة عليه معاً لا ارتكاب الخطأ والذهول ودفعاً للشك والأوهام إذ كل عدو في الحرب مبال بالطع إلى كثرة الشك والارتباب

❖ في الجنود الفارة أو المنضمة إلى العدو ❖

قد يتفق أن بعض الجنود يفر من جيشه تخلصاً من عناء الحرب أو هجرة وبعضهم

ينضمون الى جند العدو ويحلفون به . وهذا العمل يعد بالطع خيانة تستحق الجراء الصارم
واختلف الشراع فيما اذا كان يحق للمريق الذي لجأ اليه هارب ما ان يعيد من
حيث اتى او يسلمه الى حكومتهم . فعضهم اوجب ذلك وعضهم لم يوجه . ومن
الديهي انه لا يحق له عجازة الهاربين من صفوف اعدائه لان ذلك التارار لا يؤثر
الا بعوده وليس له مع ما عادته اليه . وانما يحق له طرده وعدم قبوله ولا يعد ذلك
الطرد خيانة او عقوقاً لعدم ارتباط احد المريقين بعهد ما . والعادة الجارية عدم
تسليم الجود الهاربة الى العدو ولو ائح في الطلب

﴿ في السعاة وحاملي البريد ﴾

اذا كان السعاة من الجند وكانوا متقلدين سلاحاً ومرتدين اللباس العسكري
وقد عهد اليهم نقل المراسلات خطية كانت او شفاهية الى قوات الجود المعادية
او الى مدينة محصورة او الى الحكومة نفسها فاذا وقعوا بيد العدو وهم قائمون باجراء
مهمهم يعدون اسراء حرب

ولكن اذا كانوا بخلاف ما تقدم يعاملون بمقتضى الاحوال التي وقعوا بها في
ايدي العدو . فان لم ياتوا امراً مموعاً ولم يستعملوا الخدعة عثوا اسراء حرب والا
اذا عمدوا الى الاستتار او الانكار والحيلة عدوا جواسيس . وكذلك حاملو
البريد اذا وقعوا في يد العدو فهم اسرى ويحق ضبط رسائلهم والوقوف عليها واما
اذا كانوا يحملون رسائل بين المتحاربين انفسهم فتقلب صفتهم فلا يجوز حينئذ
مهمهم ولا ضبط رسائلهم اذ يصبحون كحاملي المخابرات السياسية

﴿ في الادلاء ﴾

تختلف معاملة الادلاء باختلاف حالانهم واجناسهم فاذا كان الدليل جندياً
من جيش العدو وقد استوطن البلاد وعرف طرفها واختر معارها ومسالكتها ثم
وقع في يد العدو فهو اسير حرب ولا تؤثر دلالة شيئاً . ولكن اذا كان الدليل من
ابناء البلاد وهدى العدو الى مسالك وطوبى بعد عمله خيانة فيجازى عملاً بشرائع
بلادهم تبعاً للنظامات العسكرية وخصوصاً اذا عمد الى تلك الخيانة رغبة في كسب
درهم او مطيع آخر ادنى اما اذا ثبت انه حمل على ذلك من العدو قهراً فلا يجوز
مقتله او عجزانه

❖ في الرواد ❖

الرواد يكونون عادة من الضباط بعهد اليهم استكشاف مواقع العدو ومراقبة حركاته وترتيب قواته فاذا وقعوا في ايدي العدو كانوا اسراء حرب لان غماهم كان ظاهراً . واذا كانوا من غير المجد عملوا تبعاً لظروف الحال ولا يجوز عدهم جناسيس

❖ في راكي المناطيد (البالون) ❖

صار للمناطيد في ايامنا هذه اهمية كبرى مع ان استخدامها كان قديماً فقد استخدمها الفرنسيون في معركة فلوريس في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٧٩٢ وفي حصار ماينس سنة ١٧٩٤ ولكن لم يبحث احد عن الكنية والمولفين في شرعية استعمالها وكيفية معاملة راكبيها الا بعد الحرب السعيبية ولا يحى بانها افادت الفرنسيين كثيراً فان غمناً طار بها وتخلص من باريس وقد طوقها العدو من كل جانب وسقط في مدينة « تور » حيث اعدّ الدفاع الوطني الامر الذي اهاج سمارك فتهدد بمعاملة راكي المناطيد بمعاملة الجناسيس طبقاً لشرائع الحرب - ولم يكن في ذلك العهد فقر واحد تشير الى المنطاد و يرغب بعض كتنة الالمان في تأيد دعوى سمارك في هذه القضية فلم يفلحوا اذ ان معظم المشرعين يعدون راكي المناطيد كالرواد والسعاة الذين يحرقون صنوف الاعداء علانية بالسهم الرسمية فينسلقون الجبال والهضاب استكشافاً لمواقع العدو وانما اجازوا تصويب المدافع والسادق على المناطيد والسعي لاسقاطها فاذا افلحوا وجب معاملة راكبيها كاسرى حرب ومن الغريب ان الشارع بلوتشلي الالماني الشهير ادعى بان البضاء الذي يكون فوق معسكر جيش هو خاص بذلك الجيش . وقد جعل حدوده من ثلاثة الاف الى اربعة الاف قدم صعوداً وردّ عليه الشارع كالمو فقال ان مثل راكي المناطيد مثل بحارة سفينة تمكنت من خرق ثغر محصور يراكب العدو فمن يحرق الهواء كمن يحرق الماء . ووافق على قوله مؤتمروكسل ولم يسع مندوبو المانيا الا الاعتراف بوجوب معاملة راكي المناطيد بمعاملة اسرى حرب

✽ في مراسلي الجرائد ✽

اصبح لمراسلي الجرائد السيرة الذين يرافقون الجيوش في الحروب مقام رفيع .
وكثيراً ما تكون الصحف اسبق في نشر اخبار الحرب من القواد انفسهم . فان مراسل
جريدة التيمس هو اول من بشر الامة الفرنسية بدخول جنودها ظافرة الى تينازاريف
قاعدة مداغسكر . ومكانب روترسق الجنرال روترس قائد الجيوش الانكليزية
حالا في الترانسفال في تبشير الامة الانكليزية برفع الحصار عن « مفكين » بعد
حصار ستة اشهر . وقد انذرت جريدة الدالي مايل وحدها خمسة عشر مراسلا الى
حرب الترانسفال فلم يسلم الا واحد منهم وسقط الباقون اما قتلى او اسرى واما مرضى
وكفى بذلك دليلاً على أهمية الصحافة في ايماننا . ورغماً عن ذلك فلم يتقرر في امرهم
شيء بعد وإنما بحق للفائد العام قولهم في لحاق جيشه او رفضهم وبحق لهُ ايضاً مراقبة
رسائلهم التلغرافية وحجزها اذا كانت مضرة بحركاته

فاذا وقع مراسل في قبضة العدو لا يحق لهُ المطالبة بان يعامل كاسير حرب اذ
للعدو حرية التصرف به وإنما جرت العادة بحسن معاملتهم ورعاية مقامهم

✽ في الاجانب الذين ينغشطون في جيش العدو ✽

لا فرق اليوم في كيفية معاملة الجنود الوطنية التي تحارب دولة عدوة لها وبين
الجنود والضباط المأجورين الذين ينغشطون في صفوف العدو طمعاً بمال او
انتصاراً لهم . ويذكر القراء حسن معاملة الانكليز للضباط الفرنسيين فيلوي
دي ماربول الذي سقط قتيلاً في حرب الترانسفال بعد ان اضر بالانكليز ضرراً
كبيراً وكيف احتفلوا بدفنه واكرموا رمته مما يدل على عدم اهمية هذه المسألة في
ايماننا الحاضرة

ولا يخفى بان لا فرق في ما تقدم بين معاملة الرجال والنساء فالجزء واحد لكلا
الجنسين



الفصل الرابع

في واجبات المتحاربين بعد القتال

على المتحاربين بعد الاعتراك وانجلاء القتال واجبات هامة توجبها الانسانية وفروض مقدسة تدعو اليها المروءة والمدنية نحو من خانهم الدهر وسقطوا في حومة الوغى اما قتلى او جرحى او اسرى

القتلى

قررت عادات الامم المتقدمة ثلاثة واجبات نحو القتلى

الواجب الاول صيانة جثثهم وحرمة ابدانهم فلا يجوز سلب ما عليهم او تنشيش جيوبهم بل يجب اعادة كل ما يعثرون عليهم الى ذويهم بواسطة حكوماتهم ولكن لا يحفى ما في تنفيذ هذا الامر بالدقة من الصعوبة والمعاذير
الواجب الثاني - تحقيق شخصية الميت فلا يجوز دفنه الا بعد ان اخذ جميع الاشارات والعلامات المثبتة حقيقة شخصه . وكانوا يبتدون سابقا الى معرفة القتل بواسطة تذكره ونبرة فرقتهم مع كنية سجله . واما الآن فتسهل معرفته اذ كل جندي يخطط في جيبه صفيحة نحاسية قد حفر عليها جميع ما يلزم للهداية اليه فتمتى تم التحقيق عن كل ذلك وجب ارسالها الى الفريق الآخر مع الموجودات التي وجدت عليه

الواجب الثالث : دفن القتلى باحترام . وذلك فرض محتموم يعود على الظافر او على الراسخ والراكر في ساحة القتال . وكثيرا ما يتفق القواد على هدنة وجيزة ريثما يتمكن كل فريق من دفن قتلاه ونقل جرحاه

ويجب على الاخص اخذ الحيطه والحذر التام من التسرع بدفن القتلى خيفة من ان يكون بينهم جرحى في قبور الحياة . ثم الحرس من عدم تنشيط الاويثة القتالة او الامراض المعدية وغير ذلك مما هو معروف من قواعد الصحة وحفظ الابدان

﴿ في الجرحى والمرضى ﴾

لا شيء أولى بالاعناء وادعى الى الرأفة والحنان من الجرحى او المرضى الذين يستقلون في ساحة القتال دفاعاً عن اشرف بلادهم وذباً عن وطنهم وهم بعيدون عنه ناوون عن الامل والخلان . ومن الواجب البديهي ان يعتني كل فريق بجرحاه ومرضاه ولكن قضت الشرائع الدولية على كل فريق من المتحاربين بالاعناء بجرحى الفريق الآخر ومرضاه كأنهم من جنده بلا ميزة او استثناء وقد استندوا من عهد ليس قريب مستشفيات نهالة لتلك الغاية . وكان القواد يتعاهدون قديماً قبل تصادم الجيشين على كيفية الاعناء بجرحى بعضهم بعضاً ويتواتقون على العناية بهم وتريضهم مع حفظ كرامة المرضى والإطباء والجراحين وغيرهم من القائمين بخدمة منهم . ولما كانت تلك المعاهدات موقفة بجهلها الجدد ويتعذر عليهم اجراء منطوقها ولا يخفى ان عدد الجرحى في الحروب الحاضرة يتكاثر من يوم الى آخر لما اخترعه من الآلات الخاصة للارواح والقذائف الهائلة .

﴿ جمعية الصليب الاحمر ﴾

النضل في النكر بحالة الجرحى والاشارة سوحوب استنطاق طريقة لسرعة معالجتهم وتريضهم يعود الى رجل سويسري الاصل من اهل البر والاحسان يدعى هنري ديرلن وكان قد تفقد عام ١٨٥٩ ساحات الحرب التي نشبت بين فرنسا والنمسا في شمالي ايطاليا وشاهد اهم معاركها المعروفة باسم سولفرينو وكان قد سقط بها اربعون الفا بين جريح وقتيل ونحو ذلك العدد من المرضى وكان قد اخذ على نفسه الاعناء بمواساة الجرحى ومعالجتهم فاشاهد بلواهم نام عينه وسمع آنيهم وعويلهم وبكاءهم باذنيه مما تنفطر له القلوب فنشر بعد الحرب كتاباً سماه تذكارات سولفرينو شرح فيه ما عاينه ووصف حالة اولئك احسن وصف بما اهلج الهواطف واثار الحاسات الانسانية في عموم الطبقات ومختلف البلدان وشاركته في جهاده الخيري جمعية خيرية سويسرية وكانت الغاية اولاً تأليف جمعيات في كل بلاد لمساعدة جرحى الحروب . ولكن اشار بعض الالمان بوجود تعاهد الدول على صيانة تلك الجمعيات وعدم التعرض لها وغير ذلك مما استلقت اُنفظار الحكومة السويسرية فدعت في ٦

حريران سنة ١٨٦٤ جميع الحكومات الاوربية والامبركية لعقد مؤتمر دولي في جنيفيا وساعدت فرنسا ذلك المشروع كثيرا فتم انعقاده في ٨ آب ووضعوا مشروعا قرروا فيه كيفية معاملة الجرحى في حومات الوغى وصادق عليه معتمدو الدول الاوربية اجمع ووافقت عليه اخيرا تركيا والعجم واليابان وسيام والكونغو وغيرها واضيف الى ذلك المشروع بنود خاصة بالمعارك البحرية لم يتم مصادقة الدول عليها حتى الآن

ولا يسعنا في هذا المختصر الا اقتطاف اهم ما جاء في ذلك المشروع من الامور التي تخص بمعاملة جرحى الحرب

١ = قرروا وجوب حياد المستشفيات وعدم ضررها او مسها اذا كان فيها مريض او جريح على شرط الا يكون فيها جند ما لاي عذر كان سواء للهموم او الدفاع

٢ = صيانة اطباء والمرضى والجند القتالة والكهنة . فاذا وقعوا في قصة العدو لا يمكن عدم اسرى حرب ولكنهم اما يعتنقون في احرار وظيفتهم عند العدو واما يرجعون الى معسكرهم محمولين

وليس في ذلك المشروع ذكر للجمعية الاخرى التي تتألف عادة عند انشباب الحرب لمساعدة الجرحى ولكنهم في الغالب يحسون معاملة القائمين بها . والسكان الذين يعتنقون بالجرحى يعفون من ضرائب الحرب وغرائبها

٣ = الاعتناء بجميع الجرحى على السواء بقطع النظر عن مللهم او اجناسهم او مذاهبهم ويجوز للفواد اعادة الجرحى الى معسكرهم اذا تعذر عليه تريضهم

٤ = اعادة الجرحى الذين لا يصلحون للحرب بعد شئهم الى بلادهم

٥ = لا يحق لاحد التعرض لعجلات الجرحى او لقطرها الا اذا كان سببها مضرًا بحركات الجند وترتيب صفوفهم فيقتضي للفائد اجبارها على السير في طريق آخر

وقد اتفقوا تسهيلا لتمييز تلك العربات وعمال تلك المستشفيات على علامة تظهر عن بعد فاختروا العلم السويسري اعترافا بفضل تلك البلاد على هذه الجمعية وهو صليب احمر على علم ابيض برفعونه على قمم المستشفيات او على ظهور العربات

والقطارات ويتقلد الممرضون والمستخدمون على سواء عدم
وقد أبدلت الدولة العثمانية الصليب الاحمر بهلال احمر ابان الحرب الاخيرة
مع الروسية وصار الهلال من ذلك العهد علامة مستشفيات الدول الاسلامية
واشار البعض بوجوب اخيار علم آخر جديد ليس فيه اشارة الى ديانة او انتماء
الى امة

وانثارت هذه المسألة خلافاً شديداً بين الفرنسيين والروسين في الحرب
السبعينية واشتد اللجاج بين سمارك والكونت دي شودوري من اجل كيفية معاملة
الجرحى وكان كل فريق يلقي الذنب على الفريق الآخر بلا جدوى ولا طائل
واما الدولة الروسية فقد جمعت في كراس صغير جميع التعليمات اللازمة بهذا
الشأن ووزعته على جنودها وكلفتهم حفظ قواعد والعمل بموجب
وجملة القول انه مع ما في ذلك المشروع الجليل من الخير والبر والاحسان
وما نجم عنه من الفوائد فقد وجدوا فيه بالاخبار نقصاً لانزال الامم المتقدمة نسي
في سد رحمة بني الانسان

❖ في امري الحرب ❖

كان الافدمون في سالف الزمن يعتبرون العدو الذي يقع في قبضة ايديهم
اسيراً لانهم يروون الشرائع الانسانية فكاسوا يذبحونهم كالاغنام بلا شفقة ولا حنان
كذلك كانت عادة الاشوريين والفينيقيين والمصريين واليهود في حروبهم ولم
يكن عملهم محصوراً في الاسرى بل كان يتناول جميع السكان بلا تمييز في الاجناس
والاعمار . ولكن لحسن الحظ (كذا) تغلب الطبع على الظافرين فابدلوا القتل
بالاسترقاق وهذه اول خطوة خطتها الحرب نحو المدنية والنضل الاكبر فيها
عائد الى الرومان لانهم اول من استعبد الاسرى وسخر الشعوب المغلوبة .
ثم جعلوا عبودية الاسير خاصة بالدولة وليس بالجندي الآسر او قائده . ولكنهم
عادوا في القرون الوسطى الى تلك العادة الوحشية فصاروا يذبحون الاسرى
وكثيراً ما كانوا يذبحون سكان المدن وخصوصاً اذا استقبلوا في الدفاع او
ثبتوا في القتال وكان للظافر عدم المحنى المطلق في التصرف باسير وله الخيار

في قتلهم أو بيعهم أو استرقاقهم ثم لتنتشر عادة القندية فلأثره بسببها عدد من القواد وغنمو أموالاً طائلة وأصبحت الحرب تبحر راجحة ووصل بهم الحد إلى تعيين تعريفة لكل فئة من الأسرى كما يعمل التجار في تقدير اثمان سلعتهم

وأخيراً بطلت تلك العادة وخطت الحرب خطوة مهمة في هذا الشأن في أواخر القرن الماضي فانتقد المؤرخون قسوة البحارل بومارت لذبوحه إلى اسير في يافا وحملوا عليه حملات شديدة رغماً عن اعتذاره بأنه لم يفعل ذلك إلا اضطراراً حجة أنه كان قد أمر بتسريع أوائل الأسرى للمرق الأولى فعادوا إلى قتالهم وأنكروا على روسيا أيضاً إرسالها أسرى الفرنسيين عام ١٨١٢ إلى سيبيريا

وإختلف علماء هذا الفن قديماً فيما إذا كان يجوز معاملة الأسرى تلك المعاملة الوحشية . فجازها بعضهم وحرما الآخرون . وأما اليوم فقد أجمع الشراع على سداء عام وهو أن العدو الذي يقع في قبضة عدوه فهو أسير حرب يجوز موقناً عن مشاركة قومه في القتال فلا يجوز قتله ولا ضعه ولا بيعه ولا استرقاقه

وقد يتفق أن يجلب الأسير على الأسرار تباكاً أو يتعذر عليه حراسة أو غير ذلك فهل يجوز والحالة هذه حرمانه من الأمان وهل يجوز قتله . — تلك مسألة دقيقة أجازها بعض الشراع مثل بلونشلي وهافنر وغيرها وأما كالعوا وأمثلة فقد حرمو قتل الأسرى تحريماً تاماً وقالوا أن تعذر على الأسر حراسة أسراه وجب عليه أن يجلي سبيلهم ويطلق سراحهم لأنه إذا كان لا يجوز للقائد إحراق مدينة أو قرية تعذر عليه حفظها في يد فالأولى أن لا يجوز قتل النفس وهي أعز وأمن من حجارة مرصوفة وصار للأسرى في الحروب الحاضرة أهمية كبرى نظراً لكثرتهم فقد بلغ عدد أسرى الفرنسيين في الحرب السبعينية ١٦٠ و ١١ ضابطاً و ٨٨٥ و ٢٤٢ جندياً فتأمل .

ويتفق أحياناً أن يقع الملوك والوزراء وغيرهم من كبار المملكة في قبضة العدو فهم حينئذ أسراء حرب . إذ الغاية من الحرب إضعاف العدو بجميع الوسائل المشروعة . ولكن من البديهي أن معاملتهم تكون ممتازة للرعاية والإكرام . فلا يعاملون الملوك اليوم كما عامل شركان فرنسوى الأول ملك فرنسا . فالألمان أكرموا نابوليون الثالث إكراماً قايماً بما أسره في سيدان . وكذلك فعل

الفرنساويون بالامير عبد القادر الجزائري والروس مع الامير شامل الشركسي حتى بلغ منهم الحد الى معاملة ملوك الامم المتوحشة معاملة حسنة كما فعل الفرنسيون في بهانزين ملك الباهومي وملكة مداغسكار بعد ان اشتهر عنهما من اللطائف ما اشتهر وقد احسن الانكليز معاملة زعيم الزولوس ولكنهم اساءوا معاملة نبلوليون الاول في جزيرة القديسة هيلانة . بيد انهم اكرموا كرونجه القائد الترانسفالي كثيراً وهو اليوم اسيرهم في تلك الجزيرة

❖ في كيفية معاملة الاسرى ❖

الاسر عند الامم المتقدمة عبارة عن حجز مؤقت يمنع الاسير من مساعدة قومه في القتال او الدفاع ويكون تحت سلطة الحكومة وحمايتها وليس قبضة الجندي او القائد الذي اسره وللظافر الحق المطلق في حرمانه من حرية الرجوع الى معسكره ولكنه لا يحق له قصاصه او تعذيبه او اهانة او تشويه او حرمانه من الطعام او الشراب باعتبار كونه عدواً وقد وقع اسيراً . واجبات الاسير الرضوخ لنظام الظافر فاذا نمر او عصى حق عايد الجزاء او التصاص فيحال الى مجلس عسكري واذا ارتكب جرماً عومل بموجب ذلك النظام

ولا يجوز الاستيلاء على امتعة الاسرى او سلب ما عليهم من الحلي والدرام فاذا دعت الضرورة الى ربحها من ايديهم وجب اعادتها حين تسريحهم ولما الاسلحة فهي بالطبع غنيمة الاسر وانما جرت العادة من قبيل المجاملة رد السيوف الى الضباط فقط

والاسرى يرسلون عادة الى مدينة محصنة او معقل او الى معسكر ويحددون لهم محلاً معلوماً لا يتعدونه او يطلتون لم حرية التنزه على شرط الحضور في ساعة معينة لاعدادهم

ويعطى للضباط حرية اكثر مما للانفار . ويجوز احياناً بحسن الاسرى حقوقاً من الحرب او اذا خالف النظام وانما العدالة تقضي ألا يسجنوا مع المجرمين

ويجب معاملة الاسرى بالرفق وعلى الحكومة الاهتمام بهم والعناية بامر معيشتهم تبعاً لشروط مقررة بين المتحاربين فاذا لم يكن ثمة شروط معروفة وجبت معاملتهم من

حيثية المطعوم والمشروب معاملة الجنود الظافرة على السواء وتنفى النفقة على الغالب حتى يقع الصلح أو التبادل
 يؤذن بعض الأحيان للأسرى بالاشتغال كسباً لمعيشتهم وإنما تلك منة وإحسان من الظافر
 والعدالة والشرف العسكري يجرمان إجبار الأسير على مشاطرة بلاده في عمل حربي مهما كان كما أنه لا يجوز الاساءة اليه لحمله على افشاء سرجه أو الافادة عن احوال وطنه
 وقد اُجاز في تشغيل الأسرى في أشغال عامة على شرط ان لا تكون تلك الاشغال متعبة او مخطرة او محطة بمقام الجندية وإن لا يكون لها علاقة بالحرب المنتهية .

✽ فرار الأسرى ✽

إذا حاول الأسير الهرب فلا يعد فراره حرماً وإنما محاولته هذه تعرضه الى صرامة شديدة وإحتياطات أخرى شرعية بحق للأسر اتخاذها .
 فيجوز إطلاق الرصاص عليه في أثناء فراره على شرط ان يحظر بذلك . ولكن إذا تمكن من النجاة ولحق بمعسكره ثم عاد فوقع أسيراً مرة ثانية فلا يمكن مجازاته لمراره الأول لان الرمن الأسر كما ذكرنا لا يعد ذنباً بل يعرض المار الى التشديد والمراقبة بصفة خاصة

إذا حدثت مؤامرة عامة بين الأسرى على الفرار جملة أو أفراداً وكشف أمرهم وقع المتآمرون تحت القصاص والعقاب الشديد حتى انه يجوز الحكم عليهم بالاعدام إذا اقتضت الضرورة ذلك وكان الذنب كبيراً

لا يجوز جعل الأسرى متكافلين فإذا لاذ بعضهم بالفرار فلا يسوغ مقاصة رفقاء الآخرين كما فعل القائد البروسياني فالكنستين في الحرب السبعينية فإنه أمر بحجر عشق أساركلهما فرأسير من رفقاءهم

يسرح العدو أحياناً أسراه مرخصاً لهم بالعودة الى وطنهم إذا وعدوا وأفسوا بالاستكانة وعدم تجريد السلاح عليه في الحرب المنتهية
 فيجوز للأسير عند عودته الى وطنه ان يستخدم في الوظائف الملكية والسياسية مع

الاذن بتعليم الرديف وقمع الفائرين ومجاربة عدو آخر لبلاده اذا لم يكن محالاً للعدو الذي اطلق سراحه .

على الاسير ~~الأسير~~ شرح القيام بوعده فان اخلف به وحسب يمينه جازت مجازاته حتى المحكم عليه بالاعدام ولكنهم قلما يصلون الى هذه الصرامة الا لضرورات داعية اذا اطلق سراح اسير ما بعد ان وعد وأقسم هل يجب على حكومتهم احترام يمينه واعفاءه من الخدمة العسكرية ؟ — تلك مسألة منوط امرها بشرائع المبادلة الداخلية فاذا كانت تجيز لجودها الوعد فحتم عليها القول به والقيام به وجوده والا حتى لها مجازاة جنديها لمخايلته شريعة بلاده ولكن يجب رتقا عن ذلك احترام وعده وقسمه . كذا افنت فئة من المنشعبين . واحسن ما ذكر في هذا الباب ما جاء في تعليمات الولايات المتحدة وذلك انه اذا رفضت حكومة ما قسم جندها وجب عليها ارجاعهم بالمحال الى اسرهم فاذا رفض العدو قبولهم فهم راء من يمينهم . ومؤتمر بروكسل يشير على الحكومات بقول يمين جودهم معاً للمشاكل

الاسر بطل بمادة الاسرى ويكون باتفاق خاص يسمى « كارنل » والمبادلة هي اختيارية وإنما يجب التصريح في الاتفاق فيما اذا كان يجوز للجود المسرحة العود للخدمة العسكرية

والمبادلة هي ان يبدل جندي ما آخر وضابط بضابط وجريح بجريح ومريض بمريض . وهكذا كل على نسبة رتبته ومقامه وحالته . ويجب على كل أسير أن يصدق القول في اعلان رتبته بدون تمويه او تضليل . والضابط يبدل عادة بعدد معلوم من الاسار بنسبة رتبته ومقامه

وينتهي الاسر اخيراً بانتهاء الحرب وعقد الصلح فلا يبقى ثمة الا الاتفاق على شروط التسريح المادية كالغرامة وما أشبهها

هذا وقد كتب المنشعبون قصولاً ضافية في هذا الباب اقتطفنا منها زينة احوالهم وآراءهم خوفاً من التطويل الممل وهو لا يهيم الا الذين انقطعوا لدراسة هذا الفن

الفصل الخامس

في غير المقاتلين

قد حرمت حقوق الملل في عصرنا الحاضر ما كان محافراً الى اواخر القرن الماضي وعليه فقد ميز الشراع في ايامنا هذه بين العدو المحارب ويسمونه «عدو عامل» والعدو غير المحارب وهو «عدو غير عامل» فاجمعوا على صيانة السكان غير المقاتلين وعدم التعرض لحريتهم ومعااهدات الدول توجب حرمة اعراض النساء وصيانة الاملاك وعدم التعرض الى المعتقدات الدينية وغالباً بتعهد المتحاربون على ذلك عند اشهار الحرب

ولما اشتهرت الحرب السبعينية أصدر ملك روسيا منشوراً الى الشعب الروساوي يقول فيه «اني احارب الجيش الروساوي وايس الروساويين فاني اتخذتهم تحت حمايتي يتمتعون بأمن تام في جميع ما يحصهم طالما كانوا لا يجاهرون بالعداء نحو الجنود الالمانية»

وساء على تلك القاعدة الاساسية لا يجوز جرح أحد من السكان او تعذيبه او اهانة ولا معاملته بقسوة واستبداد وعلى الاخص خرق حرمة العيال او عرض النساء

ولا يجوز حملهم على قسمين الطاعة والامانة للعدو الظافر فان احتلاله البلاد انما هو وقتي

ولا يجوز اكرامهم على مشاركة العدو في قتاله مع اثناء وطء ولا يسوغ تجنيدهم او سوقهم قهراً الى الاسوار وحمايتهم على الهجوم او الدفاع ولا يجب قسورهم بهولاً باباحة ما عندهم ما يفيد العدو ويأول الحاضر بلاده ولا الى خيانة الاسرار وتفسير اشارات جبهته فان مثل تلك الخيانات توجب المجازاة عند جميع الحكومات

ولا يحق لعدو قهر أحد من السكان على حراسة مؤنثه وذخائره والدفاع عنها ضد مواطنيه ولا اجبارهم على ركوب السكك الحديدية سماً لجند بلاده من هدم الخطوط

او تمديد الفطر . ولكن الالمان كثيراً ما لجأوا الى تلك الوسيلة في اثناء حربيهم الاخيرة . فقد كانت المجنود الالمانية تسوق اعيان المدن الرساوية التي احتلتها سوقاً فيركونهم في العرصات الكائنة في مقدمة الفطر رهائن حتى اذا كان ثمة مكيدة او دسيسة لتمديد الفطر او قلع الخطوط ان يقع الملاء على الرساويين فقط . وقد اشهد الرساويون كثيراً على هذا العمل وعدوه محالاً لحقوق الملل مغايراً للعدالة بحجة ان الانتقام بهذه الكيفية يقع على الارباء

هذا وإنما الحرب هي الحرب كما يقال فقد توجب ضرورتها اموراً لا بد منها اجازتها شرائع الحضارة رغماً عن قساوتها وظلمها كوضع الصرائب على سكان المدن التي يجتاحها العدو والاستيلاء على ما يحتاج اليه المهتلون من الادوات وغنمها وتسخير الافراد مثل المون والدخار على خيولهم وعرباتهم مع ما في تلك الامور من المشاركة للعدو في محاربة ملاده والتسهيل عليه في سبل النفع والاستيلاء غير ان ذلك العمل لا يعد خيانة لانهم احرلوا عليه قهراً

ولكن لا يجوز سؤفهم الى مباحات الحرب وتعريضهم لاططار القتال . فاذا كانت الطرق قد دمرت والجمود تعطلت بحق للطاير تسخير السكان في اصلاحها وإعادة سائها ولكن لا يحق له حملهم على فتح سكة جديدة حربية . وجرت العادة ان يجبر الغالب سكان المدن التي يمر فيها ان يدلوه على الطريق ولا يحق ما هذه الدلالة من الاهمية فهي اشد ضرراً على ملاده ما لو كان الدليل في صفوف الاعداء ومع ذلك لا يعد عملة خيانة لانه فعل ذلك مكرهاً

ومن الداهية ان الدليل اذا تدرع من تلقاء نفسه بدلالة العدو على طرق البلاد عد عملة خيانة واستحق الجراء

فاذا خان الدليل وضل الطريق عمداً فالعادة ان يحكم عليه بالاعدام نظراً للاخطار التي يجلبها للعدو وإنما يجب قبل الحكم عليه التدقيق والتحقيق فيما اذا كان تضليله عمداً او جهلاً

❖ في الرهائن والعصيان ❖

لا يحق للعدو الغالب ان يرغم عدك فرداً او افراداً لكي يحمل سكان مدينتهم على اتيان امر ما . تلك عادة قديمة هيجية قد حرّمها المتمدنون

ولكن المملوك مطالب بالطاعة الغالب ذلك حق القوي على الضعيف فان
عصاه حق عليه الجراء . واختلف الشراع في كيفية معاملة السكان الذين شغلوا عصا
الطاعة واثاروا الناس على العدو والمحتل بلادهم وقد تعذر على مؤمر بروكسل حل تلك
المسألة الدقيقة ولذا فانهم تركوا لكل قائد حرية العمل تبعاً لظروف
المكان والزمان

ومن الديهي ايضاً ان القائد الذي يحتل مدينة مكلف بالحرص على سر حركاته
وقواته فاذا افشى ذلك السرفرد من السكان حق لفائدة تجارائه سواء كانت تلك
الاباحة عمداً او جهلاً سهواً او صمماً . ولكن الجزاء يكون بقدر الجرم على ان يكون
ذلك بعد محاكمتهم قانونياً

الفصل السادس

حقوق المعارب في ارض العدو

ذكرنا فيما تقدم ان العاية الاولى من الحرب اثبات ساطة القوي على الضعيف لاهما
تنتهي باعتراف المملوك بضعفه واصباحه صاغراً لشروط العالب . فكل عمل يؤدي
الى تلك العاية كان حلالاً جائزاً والعكس بالعكس . وعلى هذا المبدأ قسم الشراع
الاعمال الحربية الى « ضرورية » و « غير ضرورية » فالاعمال الضرورية هي التي
تمكن العدو من اضعاف عدوه باسرع ما يمكن والغير الضرورية هي التي تطيل زمن
الحرب وويلاتها بلا فائدة تذكر ولا نتيجة تحمد

وذكرنا ايضاً ان الحرب في ايامنا لا توجب اعدام جند العدو بأسره وعدم ابنته
وتخريب املاكه فخرمان العدو من الاقتتال والاعتراك ومنعو من الانتفاع بامواله
وذخائره تكفي للوصول الى تلك العاية

والقوات الحربية لا تقتصر على القوات العسكرية بل وهي تتناول القوات الاخرى
الناتجة من اسباب الثروة كالعقارات والاملاك واورادات البلاد ولكن لا بد للوصول
اليها من احتلال البلاد او فتحها وهذا مدار بحثنا في هذا النصل

❖ في طبيعة الاحتلال ❖

كان للغالب المحتل من قديم الزمن الى اواخر القرن الثامن عشر حرية العمل ومطلق الصرف في ارض عدوه وقد وافق الشرع والسياسيون على ذلك ولكنهم يزلوا في ايماننا بين الاحتلال الموقت والامتلاك الدائم ، فاذا كان الاحتلال مؤقتاً حتى للمحتل الاتيان بما ياول الى انتهاء الحرب ولكنه لا يحق له قسب الهيئة الحاكمة باسمها وان ساع له منع تلك الهيئة من الانصياع لاوامر الحكومة الشرعية المغلوبة ، مع ترك الادارة على ما كانت عليه قبلاً ولا اكتفاء الاستيلاء بالامانة من احتلاله العسكري الا اذا كانت تلك الهيئة معاكسة له فيحق له تشكيل حكومة مؤقتة لخدمة مصالحه اثناء الاحتلال . اما اذا كانت غاية المحتل ضم البلاد الى بلاده فيحق له قسب الهيئة الحاكمة وتاليف حكومة اخرى تجري الاحكام باسم الفاتح الغالب . كما فعل الروس بانيون عند احتلالهم الانزاس واللورين . ولكن مادامت الحرب قائمة فذلك الاحتلال لا يبدئ شرعياً قانونياً . وسواء كان الاحتلال دائماً او مؤقتاً فالمحتل ان يأتى على صيانة جنده لانه اصبح مسئولاً عن الاشخاص والجماعات التي وقعت تحت سلطته . والعادة في مثل هذه الحال ان يصدر الغالب منشوراً يعلن فيه حدود الارض المحتلة واجبات كل فرقة . كذا فعل الالمان في الحرب المبعينة فوضعوا الاحكام العرفية في كل بلد احتلوه

❖ في شرائع البلاد بعد الاحتلال ❖

تبقى الشرائع المدنية جارية مجراها في البلدان التي احتلها العدو الا اذا كانت مقاومة لمصالحه وهو نادر . لان اشرائع تكون في الغالب خاصة بالافراد وليس بالحكومات ونس على ذلك القوانين والظلمات الخاصة بالبلديات وقد جرت عادة المتغلبين ان يتركوا الاحكام الشرعية جارية مجراها الا اذا كانت مضره بهم كاحكام الفرقة العسكرية فانه يحق لهم حجبها عن الاشخاص القادرين على القتال من الانضمام الى جنده

واصدر الامبراطور غليوم في الحرب المبعينة منشوراً في ١٥ ديسمبر حرم فيه على سكان المقاطعات التي احتلها الجنود البروسيانة اللحاق بالجيوش الفرنسيين والانضمام تحت اوائه وقرر عقوبة كل مخالف بمجزا املاكه ونفيه عشر سنوات من بلاده .

اما المحافظة على القوانين الجزائية فانها اشد لزوماً من جميع الشرائع والنظامات لان المنشردين واللصوص وقطاع الطرق يقتسمون فرص الحرب للتعدي والسلب فيجب والحالة هذه السهر والصرامة في الجزاء عنة ومثالاً طبقاً لشرائع البلاد الاولى الا اذا كان التعدي واقعاً على جنود المحتلين فيجازون حينئذ طبقاً لشرائعهم

* في ادارة العدلية بعد الاحتلال *

اذا كان الاحتلال مؤقتاً لا يحق للمحلل توقيف الاحكام العدلية او تغييرها بل يجب علو صيانة حقوقها وإطلاق الحرية لها لان الغاءها لا يجرى الى الغالب نهجاً ولهذا السبب عينوا ليس من مصلحة القضاة الوطنيين اثارة الاحقاد ومعاكسة المحتلين . ولكن باسم من تجري تلك الاحكام ؟ - باسم سلطة الحكومة الشرعية الاصلية وقد ابادها العدو باحتلاله ؟ - ام باسم الغالب وسلطنة جبرية غير شرعية ؟ - تلك مسألة سببت اخلاقاً شديداً في الحرب السبعينية بين الالمان وقضاة المرسوبين . لان الالمان رفضوا بادي ذي بدء الاعتراف بالحكومة الجمهورية فافترحوا على مدينة « ناسي » ان يصدروا احكامهم باسم نابوليون الثالث وكانت الامة الفرنسية قد خلعت . فرفض القضاة اقتراحهم فطلبوا اليهم ان يفضوا باسم السلطة الالمانية العليا المحتلة الا انزاس والمورين وكانت غايتهم تحويل احتلالهم النهري الى احتلال شرعي فرفضوا ايضاً . فاقر القضاة اخيراً بالاجماع في جلسة عامة على توقيف الاحكام وأفلوا المجالس وحذا حذوهم قضاة مدينة « لان » و « فرسابل »

هذا واذا اقتربت جنود الدولة المحتلة ذنباً نحو السكان سيفلوا الى المجالس العسكرية وحوكموا طبقاً لشرائع بلادهم الجزائية

واما اذا اقترب بعض السكان ذنباً فتختلف طرق محاكمتهم باختلاف المحتلين . فالفرنساويون يسوقونهم الى مجالسهم العسكرية ويحاكمتهم كالجنود الفرنسية . واما الالمان فانهم يضعون الاحكام العرفية في كل بلد احتلوه . وما ادراك ما الاحكام العرفية قال ولنتكون القائد الانكليزي الشهير « ليست الاحكام العرفية الا ارادة القائد العام (كذا) »

* في الموظفين والادارات *

الاحتلال يعرض الموظفين المحليين الى امور صعبة دقيقة لانهم مطالبون من جهة

باتباع أوامر رؤسائهم وحكومتهم المغاوبة ومن جهة أخرى بمراعاة الغالب الفاتح . وإنما عليهم في كل حال تنصيل اطاعة حكومتهم الأصلية وترك وظائفهم اذا صدرت اليهم الأوامر بذلك . كما فعلت النمسا لما زحمت الجيود الروسية على مقاطعة سوهيميا في حرب سنة ١٨٦٦ فانها امرت جميع موظفيها على اخلاف طقائهم حتى اسار الشحنة بترك وظائفهم وإخلاء البلاد . وقد اشترط بعض الشراخ على هذا الامر .

ولكنهم يميزون عادة بين الموظفين السياسيين والموظفين الاداريين فالعمال السياسيون كالولاية وإشالم ينسحبون امام العدو ويحلون البلاد

وإما بقية الموظفين كالشيوخ وأعضاء المجالس البلدية وعمال الجمارك وإشالم فيكتمهم النفاء في وظائفهم رغماً عن الاحتلال مع تقديم مصلحة الوطن على كل شيء .

ولما دخل البروسيانيون البلاد الفرنسية في الحرب السبعينية ادخلوا الولاية بغيرهم من الالمان وطلب حاكم فرساليا الالماني من المامورين الفرنسيين البقاء في وظائفهم فرفضوا وردوه خائفاً ففرم كلاً منهم بدفع ٢٠٠ فرك وزج اثنين منهم في السجن . . . كذا .

❖ في الصحافة ❖

الصحافة في الحرب من اشد الاخطار على القواد نظراً لتسرعها في نشر الاخبار والحركات التي يجب ان تبقى مكتومة . وعليه جرت عادة القواد الذين يرغبون في اخفاء حركاتهم ان يمنعوا مخبري الجرائد من مرافقتهم . وقد يمنعون صدور الجرائد المحلية ايضاً . ولا يخفى بان الانكليز من اشد الاقوام رغبة في اطلاق الحرية للصحافة ومع ذلك فهم اشد الناس تضييقاً عليها في زمن الحرب . وعليه يحق للقائد اذا احتل مدينة او مقاطعة ان يقيد حرية الجرائد او يضعها تحت المراقبة او يلغها اذا شاء كما تقتضيه ارادته وظروف الحال . على انهم كثيراً ما يتخذونها وسيلة لخداع العدو . . .



الفصل السابع

في اموال العدو الثابتة والمنقولة

الحرب تخول الظافر حق الاستيلاء على جميع ما يقع قبضته من اموال العدو من ثابت ومنقول ولكن الشراع يميز بين تلك الاموال فاجمعوا لاداءه بان المظافر حق الاستيلاء على حصون العدو وقلاعهم وثكناتهم وان له مطابق التصرف بها ان شاء استخدمها لنفسه وانزع عنها وان شاء دمرها اذا اقتضت ظروف الحرب هدمها على شرط ان يكون للجند صفة المحاربين كما قدم وان يصدر القائد العام امر خطياً بالهدم والدمير واما الابنية السلمية التي لم تنس للحرب كالمعاهد العلم وصروح الادب والمنشآت والمعابد والكنائس والمناصب والمكاتب والكنيات وغير ذلك فلا يحق للظافر هدمها ولا نشويها بل يجب عليه صيانتها والحرص عليها وانما يحق له تحويها اذا اقتضت الظروف الى ثكنات او الى منشآت او مستودعات المؤن والذخيرة وقد قل العلامة فانل « من اهم واجبات الظافر صيانة المعاهد في شرف الانسانية وزينة المدينة وهدمها لا يزيد العدو معة وانما بجملة معدوداً من اعداء البشرية »

ولما دخل البروسيايون باريس بعد سقوط نابليون الاول عام ١٨١٥ ارادوا هدم عامود فنوم الخامس الذي كان قد نصبه نابليون بعد ظفر عليهم في معركة يانا المشهورة وسكة من مدافعهم فعارضهم القائد ولكنون الانكليزي في هذا العمل ثم حاولوا هدم الجسر المعروف باسم تلك الموقعة ايضاً فانفذ ولكنون جداً يجرسون حوار الجسر المذكور اما فرانسوا يوسف امبراطور النمسا فانقم من نابليون (صهره) بمحذوق ولباقة وذلك ان نابليون كان قد شاد في مدينة ميلانو بايطاليا قبة نصر نقش عليها رسماً يمثل امبراطور النمسا فرانسوا يوسف خاضعاً لشروط التسليم التي اشترطها عليه فلما استقال نابليون في فونتيانو مكرهاً امر الامبراطور فرانسوا يوسف ان ينقش تجاه ذلك الرسم اسقالة نابليون المذكورة . . .

ولما دخلت الجنود الفرنسية والانكليزية (تكين) عاصمة الهين سنة ١٨٦٦ اضرمو النار في قصر الامبراطور الصربي رغماً عن المحقوق والمعاهدات ومن الغريب ان بعض الصحافيين لا يزالون يلحون على الدول في الحرب المنشبة

في الصين الآن بوجوب هدم قصر الامبراطور وتدمير جميع المعابد والابنية المقدسة
عمر للصينيين وإتقانا من الدوكر
وبعبارة اخرى يطلبون مقابلة الهجبة باعمال هجبة اخرى وما المرق اذا بينها
وبين المدنية ؟

هذا وقد حرمت حقوق الدول ائتلاف محتويات المكاتب وخزائن المتاحف لان
ائتلافها ليس من ضروريات الحرب على ان يبعها لايحوز ولو قيل باستعمال ثمنها
للحرب لان ذلك مخالف لمبادئ المدنية والعمران . وانما اجاز بعض الشراح الاستيلاء
على بعض مباحات المتاحف او المكاتب غنيمة وشعارا للغلبة والظفر . وانما الاكثرية
معاكسة لهذا المبدأ

وكان بونبارث قد نقل عام ١٧٩٤ بعد انتصاراته المشهورة في ايطاليا بعض ما
وجده في متاحفها من الرسوم الجميلة والتماثيل القديمة والقوش الفاخرة والآنية البديعة
ماذوفا باتفاق خطي وقعه كل من البابا والدوق دي بارم وفييسيا . فلما دخلت
جنود الدول المتحالفة باريس سنة ١٨١٥ بعد سقوط نابليون اقترح اللورد كاسترا لاغ
معتمد انكثرت رد تلك التحف والرسوم الى متاحفها فاحتج الوزير نالايران بان تلك
التحف اصبحت ملكا للامة الفرنسية باتفاق معلوم . فلم يعجا باحتجاجه بل هجمت
جنود الدول المتحالفة على متحف الوفر في باريس واخرجوا منه تلك التحف عنوة واقتدارا
واما الالمان في الحرب السبعينية فقد كانوا شديدي المحافظة والسهر على المتاحف
التي وقعت بايديهم في فرساليا وسان جرمان ومعمل ستر . حتى ان الدرس سمارك
كان قد التمس من سيد البيت الذي اقاما به في فرساليا ان تبعة ساعة بسيطة كانت
في غرفة اشتغالو تذكارا له ورضي الثمن الذي تقدره فابيت عليه ذلك . واخيرا
استولى عن تلك الساعة عنوة وترك بدلا صرق من الدراهم تزيد عن ثمنها اضعافا فحمل
كتبة الفرنسيين عليه حملة شديدة لا يزال صداها يرن في الاذان هذه الايام ولقبوه من
اجل ذلك بسارق الساعات

﴿ في العقارات ﴾

اجمع الشراع وانفتت الحكومات بان للغالب حق الانتفاع بابنية العدو المغلوب
وعقاراته على ان لا ينجى له املاكها

وللظافر ايضاً حق الاستيلاء على واردات الدولة وصادراتها والانتفاع بمداخلها
فيحوز له كراء مزارعها وحراجها وجميع ما يخص بها والانتفاع من غاباتها وقطع
اشجارها استقداً لاخشائها في بناء الاستحكامات وفتح الطرق اذا افترضت الحركات
الحربية الدفاع . ولكن قطع تلك الاشجار يجب ان يكون تبعاً للظلمات الموضوعة
والقواعد المسنونة للاخراج

* في المنقولات *

من البديهي ان للظافر حق امتلاك جميع منقولات العدو التي تستخدم للحرب
كالاسلحة والخيول والذخائر وعربات النقل والمؤن وما اشبه ذلك
والقاعدة المرعية عند الدول ان تلك الغنائم هي للدولة وليست لافراد الجند
الذين يفتسسونها . فان الفائد العام يعطي بدلها لكل غنم مبلغاً معلوماً من المال . . .
كذا فعل الالمان في الحرب السبعينية

* في السكك الحديدية *

للسكك الحديدية في الحروب المحاضرة اهمية كبرى لانها اصبحت ركناً قوياً للدول
فاذا عرف القواد استخدامها كانت اكبر مساعد لهم على الظفر نظراً لسرعتهما في نقل
الجيوش وجمع الذخائر والمؤن وغير ذلك مما تحتاج اليه الجنود في حركاتهم الحربية .
ولكن اهميتها هذه جعلتها عرضة لطوارق الحرب ونصاريفها . واصبح هم القواد الاول
عند زحفهم على بلاد العدو الاستيلاء على السكك الحديدية وحجز جميع مهماتها ومعداتها
من عجلات وارتنال وقواطر فيستخدمونها لحاجاتهم ويحرمون العدو من فوائدها
فيزيدونه ارتباكاً وقهراً . وقد حجز الالمان في الحرب السبعينية جميع السكك
الحديدية الفرنسية التي وقعت في قبضتهم وتولوا ادارة سيرها فاوجب ذلك جدلاً
طويلاً في شرعية ذلك الحجز ونتائج . ولكن لما كانت السكك الحديدية من اكبر
العوامل في الحرب اصبحت حجزها والحالة هذه شرعياً وانما تختلف نتائجها باختلاف
البلدان وتبعاً لادارتها فالسكك الحديدية في المانيا وبلجيكا مثلاً خاصة بالحكومة
واما في انكلترا فانها لشركات تجارية تحت مراقبة الحكومة وبعضها في فرنسا خاص
بالحكومة وبعضها للشركات . فاذا كانت تلك السكك خاصة بالحكومات حق
للظافر حجزها وتولي ادارتها والانتفاع منها ومن اجورها ايضاً طالما هو محتل ارض

العدو ولكن لا يحق له بيع شيء من ممتلكاتها ومعداتها لانه ليس مالكاً ونقطة الخلاف بين الشراع هي - هل يجوز للظافر استملاك تلك الممتلكات والمعدات وإرسالها الى بلاده او لا ؟ فبعضهم من اجاز ذلك لان تلك الممتلكات حربية وبعضهم لم يجزه بدعوى ان الغاية الاولى منها تجارية وليست حربية فيحق للظافر الاستفادة منها واستخدامها طالما كانت الحرب منشبة فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها لاصحابها . وقد وافق على هذا القول جميع حقوق الممل

واذا كانت السكك ملكاً لشركات خاصة حق للأغالب الاستيلاء عليها منعاً للعدو من استخدامها وجاز له تولي سهرها ومراقبة ادارتها . فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها لاصحابها بجميع معداتها . ولكنهم اختلفوا فيما اذا كان يجب عليه التعويض على الشركات المذكورة ما لحقها من الخسائر

ولما حجز الالمان في الحرب السبعينية جميع السكك الفرنسية بلا استثناء عرقلو حركات الجيش الفرنسي وضعفوا اركانها . ثم تولوا ادارتها ووعدوا الشركات بانهم يقتضون حساباً مضبوطاً يدفعونه عند نهاية الحرب لكل شركة نصيبها وهكذا كان . فقد اضيف على معاهدة السلم بند يوجب انتخاب مفوض مختلط لتصفية حسابات الشركات المذكورة

❖ في البريد والتلغراف والتلفون ❖

من البديهي ان للظافر متى احتل ارض العدو حق الاستيلاء على جميع طرق مواصلاته البرية والبحرية واستخدامه لنفسه وحرمان عدوه منها . وفي يومنا الحاضر عند كل دولة متقدمة غرف خاصة منظمة لكيفية شؤون ادارة البريد والتلغراف والتلفون نظراً لنوائدها وكثرة منافعها في سرعة نقل الاوامر والاخبار

وخلاصة الكلام ان حكمها في الحرب تحكم السكك الحديدية اي يحق للظافر الانتفاع بها واستخدامها او قطعها اذا شاء . وليس له حق استملاكها فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها بدون ان يكون مطالباً باصلاحها اذا كانت متعطلة

❖ في عوائد الدولة وضرائنها وديونها ❖

من الامثال الدارجة عند الافرنج « عصب الحرب المال » والدولة بالطبع اشد حاجة اليه في زمن الحرب منها في زمن السلم وعلى هذا المبدأ حق للظافر بداهة

الاستيلاء على اموال العدو باجمعها سواء كانت خاصة بجند او مودعة في صناديقه ومصارفه . وانما لا يحق له مس راس المال الخاص بالافراد والشركات الموجودة ولا في صناديق الاقتصاد والمعاشات والعجزة وغير ذلك . وانما يصعب في الحرب التمييز بين تلك الاموال

والاستيلاء على تلك الاموال لا يكفي احياناً لاضعاف العدو . ولذلك فانهم اجازوا للغالب الانتفاع بـداخيل العدو وجمع ضرائبه وصرفها لادارة البلاد الذي احتلها ويجب ان تكون كيفية تحصيل تلك الضرائب تبعاً لقانون البلاد المسنون . فان تخلى الموظفون عن وظائفهم تولى الظافر بالطمع ادارة تحصيلها كما يشاء .

واما اذا كان للدولة المغلوبة ديون مستحقة فيحق للظافر الاستيلاء عليها ايضاً والانتفاع بها وانما لا يسوغ له تحصيل الديون الغير المستحقة . كما انه لا يجوز للدولة المغلوبة الرجوع على السكان بعد السلم واجبارهم على دفع الضرائب والديون التي اقتضاها الظافر منهم في ابان احتلاله بلادهم . وهنا موضوع مباحثة طويلة بين الشراع في هذه المسألة اكتفينا بما تقدم خوفاً من ملل القراء

الفصل الثامن

في حقوق وواجبات المتحاربين وعقارات الافراد

كان القدماء في سالف الزمن يعتقدون ان الغاية من الحرب محق العدو وملاشاته وان الاستيلاء على ما هو خاص به واستملاك عقاراته من الحقوق البديهة الطبيعية بحجة ان كل ما اختص بالمغلوب هو غنيمة الغالب . وظلت تلك العادة متبعة الى العصر الحديث . ومن الغريب ان بعض مشاهير الشراع كفانتل ومارتنس وكروسبوس قد وافقوا على هذا البداء وذهبوا الى انه يحق للغالب الاستيلاء على ماشاء من اموال العدو سواء كان خاصاً به او بحكومته حتى اذا جاء الجيل التاسع عشر بتمدنه فنقض تلك العادة العجيبة وقرر ان الحرب انما تكون بين الحكومات وليست بين الافراد . والفنال يجب ان يحرص بين الجنود والبحوش وحرماً من

ما يخص بالافراد الذين لو نقول على الحياد لما امنوا من غوائل الحرب واضرارها
اذ يكفيهم منها قهر دولتهم وزحف العدو على بلادهم

﴿ صيانة العقارات الخاصة بالافراد ﴾

حرم الشارع مس اموال الافراد وعقاراتهم لانها ليست من قوات العدو .
وعليه فقد وضعوها تحت حماية حقوق الملل العامة وجاءت التعليمات الاميركانية
ومؤتمر بروكسل ومنشورا كسفورد مطابقاً لذلك المبدأ . وكان بوبارت يصدر
في حروبه اوامر صارمة الى جنوده برعاية هذه القاعدة . وكذا فعل البروسيان في
الحرب السبعينية ولكن لا يسعنا الا استلزمات انظار القراء الى الفرق العظيم بين العلم
بذلك المبدأ والعمل به اذ يتعذر وقد يستحيل اتباعه بالدقة التامة والآن فكيف
ينسنى للقواد الزحف بجنودهم الجسارة بدون ان يدوسوا المزروعات او ينجسوا في
الحقول والبقاع ؟ وكيف يمكنهم القتال هبوماً كان او دفاعاً بدون اطلاق المدافع او
بدون اصابة القرى والساكنين وغير ذلك مما لا بد منه ولذا اضاموا الى تلك القاعدة
ذيلاً مؤاده : ان مبدأ صيانة العقارات يكون مرعياً اذا لم يكن خرقه ضرورياً
لحاجيات الحرب . وبعبارة اخرى حرماً ما ليس بضروري لحركات الجند وامنيته
واباحاً ما هو لازم للظفر والقهر

﴿ نظام العقارات ﴾

لا يحق للغالب اذا احتل بلاد العدو ان يغير شيئاً من نظام العقارات او يمس
املاك الافراد . فلا يجوز له حرقها ولا استملاكها حتى ولا استغلالها واستثمارها .
وقد اجمع الشارع على ذلك المبدأ . وضافوا اليه ان من مصلحة المحتل صيانة تلك
الاملاك من طمع جنوده . وثانياً لان من واجبات الجند الامتناع عن الاتيان بامرلا فائدة
له منه . فضلاً عن ان حسن تصرفه يساعد على اخضاع السكان واستسلامهم له . وعليه
لا يجوز حرق المساكن او المزارع او الانبار والاهراء او اتلاف المفروشات او
هدم الطرق او الاقنية او الابنية الا اذا كانت كما ذكرنا لازمة للحركات الحربية .
وانما يجوز للعدو مثلاً اتلاف الغلال والمحاصيل ليعرم عدوه من الانتفاع بها اذا تعذر
عليه نقلها ولكن لا يجوز له قطع الاشجار كالزيتون او الكرم لان ذلك يضر بالسكان
سنوات عديدة بدون فائدة للفاعل

ومبدأ هذه الصيانة يجب ان يكون مرعياً في الاملاك والعقارات الخاصة بملك او رئيس الدولة المعادية واما راتبة المخصص له من الدولة فتحكم بحكم اموالها تبعاً لما ذكرنا

* المنقولات *

حكم المنقولات بحكم العقارات تماماً فكل ما كان ضرورياً للحرب وحركاتها جاز حجزه او الاستيلاء عليه وما عدا ذلك عدّ شراً ونهباً وقد ذكرنا بان المنقولات والمهمات الخاصة بالافراد او الشركات اذا كانت تنفيذ المحتل لنقل مهمات كالسكك الحديدية وغيرها جاز له حجزها والانتفاع بها على شرط ردها لاصحابها بعد عقد السلم .
اما الاسلحة فمما كانت للحروب او للقتل يجوز حجزها ولو كانت خاصة بالافراد لانها تعد من وسائل القتال وانما يجب على الحاجز ردها او التعويض على اصحابها بعد نهاية الحرب .

* السخرة *

السخرة هي ما يفرضه الظافر على السكان الذين احتل بلادهم من احضار ما هو لازم له من اي نوع كان . وكانت العادة جارية قديماً حتى في اواخر القرن السادس عشر بان يختطف الجنود عنوة واقتداراً ما يحتاجون اليه من غذاء ومشروب ولا يعني بان ذلك العمل اقرب الى النهب مما الى السخرة .

والوزير الفرنسي لوفوي الشهير هو اول من الف ادارة منتظمة لهيئة لوازم الجيش من المؤونة وقد حسنت جميع الدول المتقدمة تلك الادارات في ايامنا . ولكن مما بلغ من انتظامها فلا بد من السخرة وهي تكون اما في ارض العدو او في ارض المحالين على السواء والفرق انما يكون بدفع قيم ما يأخذونه من الخزينة وكثيراً ما لجأ ناپليون الاول الى السخرة نظراً لكثرة حروبه ووفرة جنوده . ومع ذلك فهي لا تعد شيئاً بالنسبة الى عدد الجيوش التي يمكن سوقها في هذه الايام . وعلى الاخص لسهولة انتقالها وسرعة حشدتها في اماكن مختلفة ونقط متباعدة . ولهذا لا يابستحيل تجهيز كل ما يلزم لتلك الألوف لا بل لتلك الملايين من المؤونة والزاد . فالسخرة اذاً لا بد منها على كل حال والحاجة اليها تبررها وعاملها القوة وتعد مع ذلك شرعية في انتمائين الملكية

والاحكام العسكرية .

وعليه يحق للعدو اذا احتل بلدًا ان يسخر سكانه في ماهو في حاجة اليه من منزل وملبس ومفروش وما كول ومشروب واجبارهم على ايواء خيوله وحيواناته ومهاتوه وتقدم العلف لهم والنور والوقود .

ويحق له تسخير عربات النقل والحيوانات مع ساقنتها وكذلك المراكب او السفن التجارية الماخزة في الانهار والبحيرات وتسخير الطواحين والافران وجميع المعدات التي يحتاج اليها لترميم الجسور واصلاح الطرق او الآلات المتعطلة . وتقدم جميع احتياجات المرضى والجرحى من الادوية والضمادات والاجهزة وغير ذلك مما يطول ابراده .

ولكن لا يحق للغالب اجبار المغلوب على تقديم معدات القتال او الذخائر اما اذا وجدت فيحق له حجزها ولكنه لا يستطيع تسخير السكان في صنعها اذ يعد ذلك العمل اجبارًا لم على مشاطرة العدو في قتالهم .

والعادة ان تكون السخرة بواسطة ضباط مخصوصين لتلك المهمة فيطلبون كل ما يحتاجون اليه من مشايخ اللدان او من رؤساء بلدياتها بعد ابراز امر القائد خطياً بذلك .

والبدء الرتبسي في ذلك ان المستخر مطالب بدفع قيم او اجور ما يسخره ولكن قلما يرخص العدو والغالب لتلك القاعدة العادلة . وحكم الاجاب المتوطنين كحكم الوطنيين الاصليين فليس لهم حق الامتياز شيء او طلب تعويض خاص لهم .

❖ الضرائب المالية ❖

تقسم هذه الضرائب الى جزية وغرامة . فالعدو المحتل يحق له تفرغ السكان كلهم او بعضهم بمال معين اذا اُصيب نفر من جده ما هامة . والجلالس الحرية تحدد مقدار ذلك المال ويجب ان يكون على قدر الجرم وان لا يلحق الارياء . وقد شكوا الفرنسيون كثيراً من الالمان في الحرب السبعينية لانهم لم يكتفوا بجعل المدينة كلها مسئولة عن عمل فرد من سكانها بل كانوا يجملون الناحية كلها مسئولة بعمل ذلك الفرد ويغرمونها . فان مدينة شانيلون الصغيرة غرمت بدفع مليون فريك — فقط لا غير — تعويضاً عن هدم جسر دمرته الجنود الافرانية قبل رحيلها عنها . وغرموا

مدينة اخرى بعشرة ملايين فرنك من اجل تدمير سكة حديدية . وطلبوا اربعين الف فرنك تعويضاً عن قطع سلك برقي . وتنافر احد الجنود الروسانية في مدينة « اورايان » مع احد سكانها فغرموا المدينة بدفع ستماية الف فرنك .
اما الغرامة الحربية فانها عادة قديمة جداً وهي عبارة عن ضريبة نقدية يفرضها الغالب على سكان البلد الذي قد احتله . وقد حاول الشراخ تفسير تلك الضريبة فسمها بعضهم تعويضاً للجنود بمنعهم من السلب والنهب . ولا يحني ما في هذا التفسير من المخالفة لمبدأ مدينة الحرب لان النهب والسلب محرمان في هذه الايام عند الامم المتمدنة .

وفسرها آخرون بان الغاية منها تعويض اكلاف الحرب على الغالب . وهذا التفسير مخالف ايضاً لمبدأ آخر وهو ان الحرب تكون بين الحكومات وليست بين الافراد وكما لا يحني للغالب اجبار السكان على الانتظام بجيشه سداً لما «نقص منه» فلا يجوز له تكليفهم دفع ضريبة مالية مساعدة له على زيادة قهرهم والآن فالحفاظ بين السكان والحكومات هو حفاظ في المسئوليات . فضلاً عن ان الاحتلال لا يكون نهائياً واذا وقع السلم لا يرضى الظانفراحياتاً باسقاط ما استولى عليه من الغرامة الحربية الاصلية .

يبرهن على ذلك بما جرى للفرسويين في حربهم السمينية . فقد رفض الالمان اسقاط شيء مما غرموه لسكان المقاطعات التي احتلتها الجنود الرومانيات من اصل الخمس المليارات الفارمة التي اقترحها بسمارك على الحكومة الفرسوية . ومع ذلك فقد غرم البروسيون مقاطعة السين السفلى بدفع ٢٤ مليوناً ومدينة « روان » وحدها غرمت بدفع ستة ملايين وخمماية الف فرنك واجبرت على دفعها في اثناء خمسة ايام . وغرمت باريس حين تماسيحها بعد حصارها بدفع ما بقي مليون فرنك . والمقاطعات المحتلة بتسعة وثلاثين مليوناً وبلغ مجموع السخرة ثلاثماية وسبعة وعشرين مليوناً فضلاً عن الخمس المليارات . فتأمل

❀ التعدييات الغير المشروعة على الاملاك الخاصة ❀

كانت العادة جارية الى اوائل القرن المصمر ان يبيع النائد للجنوده نهب المدينة المحصورة وسلبها مكافأة لهم وتنشيطاً لهم . ووافق على تلك العادة بعض

ارباب الافلام وفئة من الشراع ولكنهم حرموه في هذا القرن تحريماً شديداً . قال بلوتشلي « ان حجب النهب لا تكفي لاختفاء همجية ذلك العمل الوحشي لان تمهيس الجنود حتى يعملوا اعمال قطاع الطرق مغايرة للشرف العسكري . فضلاً عن انه مخالف للقاعدة الحربية المدنية — الافراد ليسوا بحاربين — وعليه لا يجوز ضرهم او اذيتهم » فالنهب محرم اذاً حتى ولو كان من قبيل القصاص او المبادلة او من اجل اي عذر كان .

والفرنسيون يتهمون الالمان بانهم خالفوا تلك القاعدة في الحرب الاخيرة وقد جرى التحقيق على تلك الشكاية بامر من وزارة الداخلية فوجدوا مبلغ ما نهبوا يوازي نحو مائتين وستة واربعين مليوناً من الفرنكات . وصادق بعض المؤرخين الالمان على هذا العمل وساقوا قادتهم بالسنة حداد . وابتعد الكتبة كثيراً على الجنود الفرنسية والانكليزية لنههم في الحرب الصينية عام ١٨٦٠ القصر الصيني واحرقوه بعد ان سلبوا جميع محتوياته .

الغنائم

الغنيمة ما كان خاصاً بالجنود من الاسلحة والالوية والخيول وغير ذلك فيحق لكل جندي الاستيلاء عليها غنيمة . ولكن لا يجوز من المحلي والنفود الخاصة بالجنود كما انه لا يسوغ من ما هو خاص بالافراد . وللقائد العام الاختيار فيما اذا كان يترك تلك الغنائم للجنود او يعوضها عليهم بمبلغ من المال . وقد اصبحت تلك العادة قاعدة عمومية عند الدول المتقدمة واجمع الشراع عليها .

التعويضات

اذا اصاب بعض السكان بشيء ما تقدم ذكره من ضربة او سفع او غرامة فهل يحق لهم طلب التعويض ومن يكون ؟ -- يجب التمييز اولاً بين تلك الخسائر فاذا وقعت في الحرب بسبب هجوم او دفاع او اطلاق مدافع فلا يحق لهم طلب التعويض من احد الفريقين — لان الحرب هي من القوات الغالبة وشبيهة بالآفات السماوية كالطغيان وسقوط الصاعقة . ولكن لو فرضنا وحق لهم طلب التعويض فمن يكون ؟ امن الدولة الغالبة او من الدولة المغلوبة ؟ لا يكون من الدولة الغالبة لانها ليست مسئولة عما خربت مدافعها وقنابلها وزحف جنودها الا اذا خالفت في سبورها

قاعدة من بعض قواعد الحرب المرعية فانها تكون مسئولة لدى الدولة المعادية والدول الاخرى . ولكن لا تكون بمسئولة عن شيء تجاه الافراد . واما الدولة المغلوبة فلا يفتنم عليها شرعاً التعويض عما وقع على رعاياها من اضرار الحرب لانها تعد ذلك من القوات القاهرة . واما فعلاً فقد جرت العادة ان تسعف بعض الدول رعاياها الذين اصبوا برزايا الحرب شفقةً وحناناً عليهم فقط . كما فعلت فرنسا في الحرب السبعينية وكذلك فعلت مصر بعد الحوادث العراقية . اما اذا وقع الضرر على بعض السكان من دولهم في سبيل التحصين او الدفاع في الحرب فبالطبع يحق للمحاصرين طلب التعويض من حكومتهم لنظامهم الخاص بهم .

وحكم التعويض على السفرة حكم ما تقدم ولكن العادة ايضاً ان الدولة تضع ضريبة على المقاطعات التي سلمت من اضرار الحرب اسعافاً للذين رزئوا بويلاتها . والعادة ايضاً ان يكون ذلك الاسعاف عاماً بقطع النظر عن رعية المرزوين واجناسهم وانما تلك عادة وليست بقاعدة .

* في اللصوص وسلاية الجنود *

بعض الناس يلحفون الجيوش في الحروب فيفتنسون الفرصة للسلب والنهب ويطوفون مواقع القتال والعراك فينهبون الجرحى او الموتى . فاولئك هم اللصوص وسلاية الجنود وجزائهم القتل بلا سؤال او جواب لان عملهم يعد من الاجرام العسكرية النظمية . . اهـ

الفصل التاسع

* العلاقات والمخابرات بين المتحاربين *

ذكرنا فيما تقدم ان الحرب متى شهرت قطعت العلاقات بين الدول المتحاربة وكذلك الجيوش متى زحفت ونهيات الصنوف للقتال وجب قطع العلاقات والمخابرات بين القواد وجنود الاعداء . ولا سهل التمسس وهانت الخيانة فتضعف ثقة الجنود بقوادها ويكون ذلك باعثاً على اخلال النظام ودليلاً على ضعف القائد العام . ولكن لا يخفى بان الضرورة كثيراً ما تقتضي بالمخاطرة بين القواد لتسوية شؤون

لا يمكن نسوبتها إلا لرضى الفريقين . فكل اتفاق يتبنون عليه واجب عليهم وعلى حكوماتهم العمل به والقيام بشروطه بصدق وإخلاص نية . ومهما يكن من مركز الفائدة العام عند حكومتهم فانه عند العدو حر في حركاته وحشد الجنود التي هي تحت قيادته . وقد حدث ان بعض الحكومات اعترضت على عهود بعض قوادها تخلصاً ما رضوا به وانفقوا عليه .

ومعور تلك المخابرات والمفاوضات - واسمها بالفرنسية (Cartel) (كارتل) تكون اما من اجل مبادلة الاسرى . او في جوازات التسريح والتأمين او الهدنات والتسليم

❖ رسل الحرب ❖

يختارون المتقاتلون لمخابراتهم في حروبهم رسلاً خاصة فينتخبون من بين الضباط اشدهم دهاء واكثرهم اقداماً واوسعهم خبرة فيحملونهم الرسائل والمخابرات ويعهدون اليهم سلمها الى العدو وفعالهم اجنياز صفوفهم الى القائد الاكبر يتقدمهم . مطبل او مبق وجندي آخر رافعاً لهما ايض . فادا جهل الطريق او اللغة اصطحب معه دليلان او ترجمانان . ومع هذا فالقواد غير محبوبين على قبول رسل العدو بل هم مخبرون في قبولهم او رددهم . ولما يجب عليهم حينئذ اخطارهم عند خفارة الجيش او مقدمتهم بعدم امكان قبولهم واعطاء الاوامر اللازمة لارجاعهم الى معسكرهم سالمين . وقد يتفق ان يملن احد الفريقين الى عدوه عدم قبول رسل من لدنه الى مدة محدودة حرصاً منه على بعض حركاته او غير ذلك . فكل رسول يتجهج بعد ذلك على خرق صفوف الاعداء بعد محاربتنا . ولكن لا يجب ان يكون ذلك المنع طويلاً ولا فالتبعة على القائد عظامه

ويتفق احياناً ان يتخذوا الرسائل ناهية للفائدة العام عن حركاته او كسباً للوقت فاذا وقعت الشبهة في ذلك حق للفائدة رفض الرسول او امساكه والاحتفاظ عليه . واذا تقدم رسول والمركة في احتدام والقتال في اشتداد والظفر يرفرف بين الفريقين جاز للقائد الظافر رفض الرسول واذا قبله حتى له الاحتفاظ به الى ما بعد نهاية المعركة وليس عليه كف القتال وانفاد الرحف والهجوم حين مشاهدة علم الرسول ولا اصبح الظفر عرضة للخطر كل حين

وقد انفتحت الدول وقررت جميع الشرائع من قديم الزمن ان رسول الحرب

مصون بجرم مسه اوضع او اهانة او اسره او جرحه او قتله . ويجرم مس من كان بمعينه . فكل من يقدم على شيء من ذلك عدو عملة جرمًا عظيمًا مخالفًا للشرف والقوانين الحربية واستحق الجزاء . وإنما يشترط ان لا يعد ذلك العمل جرمًا إلا اذا وقع عمدًا . فاذا جرح الرسول او قتل وهو خائن صنف الاعداء حين انشأ القتال فلا يحق لباعثو الشكوى او اقامة الحجة لان ما اصابه قد يكون بالصدفة ومعنى اتم الرسول رسالة اعيد الى مقدمة جيشه مع العوطات اللازمة لعوده سالمًا ومنعه من الوقوف على حركات العدو وقواته . فاذا كان قد اطلع على شيء من ذلك احتفظ عليه الى ما بعد نهاية المعركة

وإذا كانت حقوق الدول قد منحت رسول الحرب حق الصيانة والامانة فقد حرمت عليه تعدي ذلك الحق او اتخاذ تلك الرسالة حجة للتجسس . فاذا ثبت انه استخدم الراية البيضاء وسيلة للوقوف على حركات جيش العدو او قوته عدو جاسوسًا وعمول معاملة الجاسوس . ولكن لا بد قبل مجازاته من التصريح بأعمال الفكرة وإثبات ذلك الجرم اثباتًا يتأخر لما للراية البيضاء في الحرب من الاهمية وحقوق الحرمة والصيانة ويجب ايضا اخطار العدو بامر تلك التهمة .

✽ اجازات التامين والتسريح والحماية ✽

اذا اقتضت حالة الجند وحاجة البلاد حرية المرور في بعض حدود البلاد او فيما بين خطوط الجنود فالقوة العسكرية تمنح الاجازة اللازمة في هذا الشأن . وهي تقسم الى اجازتين احدهما تعطى للأشخاص ونسبى اجازة تسريح والاخرى اللامتنعة والبضائع ونسبى اجازة تأمين او ترخيص

فاجازة التسريح لا تعطى حق المرور الا لما قلها . فلا يجوز لاحد استخدامها او الانتفاع بها بخلاف اجازة التأمين . واجازة التسريح تعطى لمن كان عليه صفة سياسية وحيثما لمراسلي الجرائد او لغيرهم اذا شاء القائد العام وله وحده الحق في المنع او المنع . اما اجازة الحماية (sauvegarde) فهي اجازة خاصة تمنح لمعاهد العلم والادب والديانة كالمدارس والمتاحف والكنائس والاديرة حماية لها من غوائل الحرب وتعطى احيانًا للطاحن والافران وغير ذلك مما يحتاج اليه الجند او السكان . وهذه الحماية تقسم الى قسمين « حماية مينة » وهي اجازة خطية بسيطة تسلّم لطلبها . و « اجازة حية » وهي خطية ايضا ولكن تعطى لحاملها حق حراسة ابنته بحماية خاصة مستلحة .

القسم الرابع

الحرب البحرية

الحرب البحرية اشد هولاً وافصح مجالاً من الحرب البرية وتكون اما باحراق الاساطيل او اغراق الدوارع او تدمير الحصون او تخريب الثغور او هدم الكنائس والمستودعات واحتلال الشواطىء او غير ذلك من ائتلاف تخارة العدو . وخلاصة القول انها الحاق الضرر والدمار بجميع ما هو خاص بالعدو بحراً والدفاع عما هو خاص به

ولا خلاف بين القواعد الموضوعة للحرب البرية والبحرية ولكن بالنظر الى التباين بين البر والبحر صعب الطمع تطبيقها كلها في المكائين على الدماء فنتج من هذا التباين العديد قواعد خاصة بالحرب البحرية تختلف عن قواعد الحرب البرية سواء كانت لاحقة بالدول المتخارئة او خاصة بالدول المحايطة والعياد في هذا الباب شأن هام امردنا له قسماً خاصاً سيجيء ذكره

الفصل الاول

ساحة الحرب

الحروب البحرية ساحاتها المجرور الشاسعة او المياه الخاصة بالدول المتخارئة ولا يجوز ان تقع في مياه الدول المحايطة او الترع او البرازخ والانهار المتفق على حياذها كترعة السويس مثلاً فان الدول متفقة في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ على حياذها مع بقاء البحر الاحمر حرّاً . ومن الانهر المتفق على حياذها الكونغو والنيجر والدانوب الى حدود الانواب الحديدية . ولكل دولة الحق لابل من الواجب عليها

منع كل اقتتال في مياهما ولو اضطرت في ذلك الى استخدام القوة . فاذا وقع عداء رغماً عنها حق لها طلب الاعتذار من الدولة المتعدية وعليها الرضوخ . وفي التاريخ امثلة كثيرة على ذلك

* الطرق المحللة والمحرمة هجوماً او دفاعاً *

كل ما ذكرناه في الحرب البرية من الطرق المحللة والمحرمة ينطبق على الحرب البحرية كل الانطباق . وقد ابنا ايضاً ان الاتفاق الدولي الذي عقد في بطرسبورج في ١١ دسمبر سنة ١٨٦٨ اوجب منع القذائف المنفجرة التي ترن اقل من اربعة ارباع غرام ويشل هذا المنع ايضاً الحروب البحرية ولكن ما يستعملونه اليوم في الحروب من آلات التدمير والهلاك لما تشعراه الابدان رعباً وهولاً . فان نسافة (طوربيلا) تكفي لاغراق اكبر دارعة بما فيها من الاموال والرجال في بضع دقائق . وقد كان من السهل قديماً انقاذ النوتية اذا غاصت سفنهم في لجج الماء اما اليوم فينعذر وقد يستحيل انقاذهم لسرعة الفرق وشدة هول معدات القتال لان قرائح مخترعي هذه الايام متجهة الى المباراة في ابتداع آلات الهلاك تاسرع ما يكون من الزمان . فاذا كانت الشعائر الانسانية تاتي استخدام تلك الطرق الهائلة فحقوق الممل تنجحها نعتاً للقاعدة الاساسية وهي ان الغاية من الحرب انلاص قوة العدو . والخدعة في الحرب البحرية جائز جوازها في الحرب البرية على شرط الا تكون بطريق الغدر او على غير ما يقتضيه الشرف العسكري . فمن الغدر مثلاً الهجوم على العدو براية مزورة ولكنهم اجازوا رفع الراية المزورة او المستعارة للفرار من وجه العدو خوفاً منه . وعلى هذا فاستعمال هذه الراية يكون محلاً او محرماً تبعاً لكيفية استعمالها

اذا لجأ ربان سفينة الى تلك الخدعة واحتمل برفع الراية المزورة على سارية بقصد الهجوم على العدو فهل يجوز لعدوه استعمال تلك الخدعة ؟ - كلاً . لانها خدعة غير مشروعة ومخالفة للشرف العسكري ومنافية لمقام الامم المتقدمة . وقد اجمع الشراع ايضاً على تحريم اطلاق القنابل على سفينة معادية اذا انزلت علمها لان انزاله اشارة على الخضوع والتسليم

ولا يخفى ما لحصار المواني والثغور التجارية من الاهمية وستفرد للكلام فيه فصلاً خاصاً . على اننا نكتفي بان اطلاق القنابل على الثغور البحرية والثكنات والمحصون

والمضايق وغير ذلك ما يعدونه من طرق الدفاع جائز ولكنه لا يجوز على ثغر تجاري لا حصون تحمي ولا مدافع تصونه فهو بمثابة مدينة مفتوحة لا يجوز حصارها أو تدميرها وجميع أمراء البحر الذين خالفوا هذه القاعدة عرضوا أنفسهم لانتقاد الأمم المتحدة وأخصهم الأميرال نلسون الأنكليزي لأنه فاجأ كوينهاجن عاصمة الدانمرك بأسطوله عام ١٨٠١ وأطلق عليها قنابله لكي يجبر العمارة الدانمركية التي كانت راسية هناك على التسليم

❖ الأسلاك البرقية البحرية ❖

واختلف الشراح في جواز اتلاف الأسلاك البرقية البحرية . على أن الاتفاق الدولي المبرم في تاريخ ١٩ مارس ١٨٨٤ بين ست وعشرين حكومة يقول بوجوب حماية الأسلاك البحرية في زمن السلم . ولكنه لم يشر إلى حمايتها في زمن الحرب . وبحسب استاذي العلامة رينو الشهير في جميع وجوه هذه المسألة وفي أنواع ضررها للعلاقات الدبلوماسية الحربية فقطع في الأمور الآتية :

أ - يجوز قطع الأسلاك البرقية إذا كانت تصل نقطتين خاصتين بدولة واحدة معادية كالسلك الذي يصل مثلاً سبيليا بإيطاليا أو كورسيكا بفرنسا . وهذا القطع جائز سواء كانت الأسلاك في عرض البحار أو في مياه العدو

ب - يحق لكل دولة قطع الأسلاك البرقية التي تتصل ببلاد عدوها كالأسلاك الموصلة بين فرنسا وبريطانيا

ج - إذا كان بين أحد المحاربين وبلاد محايدة أسلاك فالحارب الذي ينتهي عنده السلك حرٌّ في قطعه أو إيقاعه عملاً بالعادة السياسية كلٌّ سيد في أرضه . أما المحارب الآخر فلا يجوز له مسه لأن العلاقات بين المحارب والمحايد من الأمور الجائزة على شرطين . الأول أن المحايد لا يحق له مراسلة ثغر محصور إلا إذا كان يتدبّر في أرض دولة محايدة وينتهي في ثغر محصور . فمن البديهي أنه يحق للمحاصر قطع ذلك السلك ومنع كل صلة معه . وله أيضاً أن يمنع المراكب من العبور أو إيصال الرسائل . والشرط الثاني أنه لا يجوز للمحايد نقل الرسائل من أحد المحاربين ويشترط في حرية المواصلات البرقية بين المحاربين والمحايد أن لا يكون بها إشارة إلى الحركات الحربية . ولكن لا يخفى ما في هذا الشرط من الصعوبة والدقة إذ من

الامور السهلة انفاذ الرسائل السياسية بشكل الرسائل السهلة وقد يكون فيها اتفاق او ائتار او استطلاع لحركات العدو فاذا اشته بذلك جاز قطع السلك
٢ اذا كانت الاسلاك بين دولتين معاهدتين فلا بحق لاحد قطعة باي وجه كان . اه

اسر السفن وقدميرها

لكل محارب الحق في اسر سفن عدوه او تدميرها سواء كانت حربية او تجارية ولاستيلاء عليها بجميع ما تحوي من الاموال والرجال او الاسلحة والذخائر . وكذلك المراكب الاجنبية التي يسأجرها العدو للخدمة ويستثنى من ذلك السفن الناقلة لرسل الحرب او المستخدمة لمباداة الاسرى او لطلب هدنة وانما يشترط عليها الا تنقل من الاسلحة والذخائر الا مدفعا صغيرا لاعطاء الاشارات والعلامات اللازمة

وقد اصيف على اتفاق جنيف الشروط الآتية ١ - عدم جواز اسر المأمورين الروحانيين والاطباء والمرضين واعادة ما لم من الآلات الجراحية والتضميد اذا كانت ملكا لم وانما عليهم القاء على تلك السفن قياما بواجبات منهم مع حق العود الى بلادهم عند الفراغ منها

٢ لجميع اصحاب الزوارق والقوارب الذين يعرضون انفسهم في امان المعركة لنقل العرقى والجرحى ونقلهم الى المراكب المخصصة للمستشفيات حق المهايدن سواء كانت تلك السفن خاصة بالعدو او بالمهايدن

٣ جميع السفن المخصصة للمستشفيات تخضع لشرائع الحرب وبجوز اسرها وحق استملاكها على شرط عدم تغيير صفتها في زمن الحرب . اما السفن الاخرى المخصصة بالمهايدن او بشركات تجارية تعد محايدة ويجب صيانتها ولكن آكل من المحاربين حتى المراقبة والتنشيش عليها

٤ كل مركب تجاري اذا كان غير ناقل سوى الجرحى او المرضى له حق المحايد لاي امة كانت

٥ جميع العرقى والجرحى الذين نجوا لا يمكن استخدامهم في الحرب المنشئة
٦ يجب على تلك السفن رفع راية الصليب الاحمر بجانب الراية الوطنية

ووضع تلك الإشارة على اذرعة جميع اطباؤها وممرضها وبجارتها ومستقدميها تمييزاً
لهم عن المحاربين

❖ الفصل الثاني ❖

❖ في اموال الافراد المعايدين ❖

ذكرنا فيما تقدم ان لكل محارب الحق في اسر مراكب العدو الحربية وتدميرها
والاستيلاء على ما فيها . ولا فرق كانت تلك المراكب خاصة بالعدو او مأجورة
لخدمته في تلك الحرب

فهل يجوز للمحارب اسر اموال الافراد للعدو . واذا جاز له ذلك فكيف يكون
شأنه وما هو نصيب بحارة تلك السفن والاموال المشحونة ؟ تلك مسألة من اهم
مسائل هذا العصر الدولية وقد طال جدال الشراع والسياسيين فيها نظراً
لخطارتها ولانها تمس مصالح الدول الكبرى سياسة واقتصاداً وخصوصاً الدولة
البريطانية العظمى . لان تجارتها كما لا يخفى من صادر ووارد انما تنقل على البحار
وبقدرون قيمتها بنحو العشرين ملياراً في السنة . فضلاً عن مساسها بحقوق الدول
المحايدة من بعض الوجوه كما سترى في القياسات الفرضية الآتية . فالسفن المذكورة
اما ان يكون ما تحمله خاصاً بالعدو او بالمحايدين او بعضه لعدو وبعضه لوائك .
وقد تكون هذه السفن ملكاً للمحايدين تحمل اموالاً للمحايدين وقد يكون فيها بضاعة
حربية مهربة وربما كل ما فيها او بعضه خاصاً بالعدو او غير ذلك

ولما كان للحياد والمحايد اهمية كبرى فترجى البحث في هذا الشأن الى النصل
الذي افردناه لذلك ونكتفي الآن بالبحث عن سفن العدو القبارية اذا كانت ناقله
اموالاً للافراد التابعين له .

❖ في العادة الدولية ❖

للدول عادة قديمة وهي قاعدة متبعة عند العموم تخول لكل محارب الحق في اسر
مراكب العدو التجارية وحجز ما عليها من البضاعة الخاصة به بعد القيام ببعض
المعاملات الرسمية . وقد حاولت بعض الدول ابطال تلك العادة يوم اتفقت في

قرارها المعروف بقرار باريس (١٦ افريل ١٨٥٦ على الغاء القرصانية ايضاً . فاقر على ذلك الاتفاق احدى واربعون دولة او مدينة حرة الآ الولايات المتحدة واسبانيا والمكسيك فانها رفضته . وسبب رفض الولايات المتحدة انها اشترطت في قرارها ابطال اسر بضائع الافراد النابعين للعدو ابطلاً تاماً ومنع التفتيش . وحجتها في ذلك ان الدول التي عدد مراكبها التجارية كثير وقوتها البحرية ضعيفة تصبح بالغاء القرصانية عرضة للدول البحرية القوية اذ تحرم نفسها من الاستعانة بالقرصان . فاعلنت حينئذ دول روسيا واطاليا وبروسيا وفرنسا استعدادها لقبول شرط الولايات المتحدة فخالفتهم انكلتة فاحبط سعيهم جميعاً وفسد ذلك المشروع فوقفت المسألة عند هذا الحد وظلت تلك العادة مرعية

* اسر الافراد *

يحق للمحارب اسر ضباط سفن الدول التجارية وبجارتها اذا كانوا من تبعة العدو وله ان يحجر عليهم في مدينة يخنارها هو . فاذا كان فيهم اناس من تبعة دولة اخرى يسلمون الى قناصلهم وهؤلاء يتولون امر اعادتهم الى اوطانهم . واما الذين ليسو من ضباط السفينة ولا من بجارتها كالسافرين مثلاً فلا يجوز اسرهم او حجرهم ولو كانوا من رعية العدو الا اذا كانوا عاملين في جيشه او اسطولوه . ولا يخفى ان اسر ضباط سفن العدو التجارية وعساكرها وسيلة من اهم الوسائل الفاضية باضعاف قوة العدو . وهي لا تختلف مبدئياً عن العادة في الحرب البرية . فقد ذكرنا في ذلك القسم انه لا يجوز للزاحف على بلاد العدو اسر احد من رجالها الاشداء طالما كانوا مستكينين تخلصاً من مشقة حراستهم ودفعاً لا كلاف قلمهم وتغذيتهم . اما اذا رغبوا في اللحاق بجيش العدو والانضمام اليه فللزاحف حينئذ الحق في منعهم وصددهم خوفاً من زيادة قوة العدو . كذلك في الحرب البحرية فان لكل فريق من الاعداء ان يتخذ الطرق المؤدية الى اضعاف خصمه وعلى هذا المبدأ اباحوا اسر ضباط سفن العدو التجارية وبجارتها لانهم لو اطلقوا سيولهم لاسرعوا الى الانخراط في اسطول العدو . ولا يخفى بان الاساطيل تجمع بجارتها من نوتية المراكب التجارية والنوتي لا يمكن استبداله او الاستعاضة عنه بمواه من عامة الناس . لان مهنة نقضي المزاولة الطويلة والممارسة الصعبة لاكتساب الخبرة في ركوب البحار . ولما كان عدد البحارة في جميع

البلدان محدوداً فكل نوتي يؤسر يعد بالطبع نقصاً في قوة العدو . ففي عام (١٧٥٥) اسر الانكليز المراكب الفرنسية التي كانت تصطاد سمك المورينا (Morue) فحرمت فرنسا بتلك الوسيلة من خدمة اثني عشر الف نوتي دفعة واحدة . . . ولكن انكلمترا خالفت في عملها هذا حينئذ الحقوق الدولية لان الاسر وقع قبل اعلان الحرب رسمياً . . .

❖ في الاشياء والاموال ❖

اذا التقت سفينة تجارية لاحد افراد العدو باحدى سفن الفريق الآخر الحربية . فهل تعد تلك السفينة معادية ؟ . — تلك مسألة يختلف اعتبار الدول فيها باختلاف قوانينها وشراعتها . فالشرايع الفرنسية مثلاً تعتبر صفة المالك وصفة الراية المرفوعة معاً . ومحاكمها المختصة بالنظر في الغنائم والمكاسب تعتبر تابعة صاحب السفينة حتماً طبعياً لحياذ تلك السفينة او عداؤها . ولا عبث في محل اقامتهم . ونعتبر رفع الراية التي تحمي السفينة من الامور الثانوية . اذ لكل دولة شروط خاصة تجوز بها رفع الاعلام على المراكب التجارية .

اذا باع فرد من نعة العدو مركبة الى آخر من نعة دولة محايدة ووقع ذلك البيع في ابان الحرب عد البيع في اعتبار العدو الاسر ملغى لا يعمل به . الا اذا وقع قبل اشهار الحرب وثبت وقوعه بالاوراق والصكوك المؤيدة لذلك هذا هو مختصر الشرايع الفرنسية لهذا الشأن وهي على العموم صريحة بسيطة خلافاً للشرايع الانكليزية والاميركية فانها ملزمة بمهمة تقبل التأويل والتفسير فامسكنا عن ابرادها او تلخيصها خوفاً من ملل القراء .

❖ في الامور المستثناة ❖

واستثنت الدول المتقدمة بعض السفن من الاسر او الحجر اما شفقة على الضعفاء او صيانة للعلم والمدنية واليك السفن المستثناة

أ — مراكب الصيد — فلا يجوز اسرها ولا الحجر عليها اذا كانت خاصة بصيد الاسماك على الشواطئ رحمة باصحابها ومن يتبعهم لئلا يجرموا من كسب معاشهم فضلاً عن ان صيد الاسماك لا يعد قوة ولا ضعفاً بالعدو . وهذا الاستثناء شامل للصيادين ولكل ما هو خاص بهم من مؤونة او زاد او شباك او اسماك . وذهب بعض الشرايع

بان ذلك لا يتناول المراكب الكبيرة التي يصطادون بها الحيتان والفقمات والمورينا وغيرها لانهم يعدون ذلك تجارة وصناعة فضلاً عما لجارتها من الاهمية الكبرى . ولا حاجة الى القول بان ذلك الاستثناء انما يشترط فيو ان لا تكون لتلك السفن علاقة بمركات الاعداء .

٢ - البعثات العلمية - جميع المراكب الموقوفة للاسفار العلمية او للابحاث الاكتشافية تستثنى ايضاً من الحجر والاسر . تلك عادة مرعية عند جميع الدول المتقدمة منذ اواخر القرن الماضي

استدراك - اختلف الشراع في المراكب التي تلقىها الامواح والاعصار والزواج على شاطئ العدو او التي تدفعها الى الالتجاء الى احد مراقبو فيها اذا كان يجوز اسرها والعادة المتبعة عند الدول متباينة فبعضهم من يأسرونها والبعض الآخر يفرجون عنها تبعاً للظروف والحاسات . . .

٣ - المراكب المخولة الى مستشفيات - ذكرنا شروطها والبنود الاضافية على اتفاق جنيفيا في ما مرفلتراجع

٤ - السفن التي تنقل البريد والرسائل - لم يتم بعد اتفاق الدول على استثناءها ولكن ذلك امر غير بعيد لما اصبح للبرد من الاهمية الآن

٥ - البضائع المشحونة - من الامور المقررة ان البضائع المشحونة على السفن تستعبر تابعة لتلك السفن ولا تقبل الشرائع الفرنسية لهذه القاعدة استثناء . ولكن من هو صاحب تلك البضاعة هل هو الشاحن او المشحونة له . والعادة ان ترسل البضائع مضمونة على حساب المشحونة له فهو اذا صاحبها الا اذا كان ثمة اتفاق آخر مشروط . فالشرائع الفرنسية تحترم ذلك الاتفاق وتعمل به كما انها تقبل الدعوى بان البضائع المنقولة على مركب عدو هي عدوة ايضاً وتكلف صاحبها اقامة البرهان على حيادها

ومن المبادئ الاساسية ايضاً عند اقامة الدعوى ان يكون الاسر مدافعاً امام المحاكم المختصة للفنائم فلا يطلب منه البرهان على شرعية اسره . لان الظن غالب بعداء السفينة الماسورة كما ثبت لديه من التحقيقات والمعابنة عند وقوع الاسر . وهناك ايضاً ظن غالب بان المشحونات هي بضاعة عدائية . واختلنت الدول في كيفية اقامة

البرهان وإثبات الأدلة والاثباتات فاكثفينا بالإشارة إليها خوفاً من الإطالة .
تنبيه . ومن أراد زيادة الإيضاح في ذلك فعليه بمطالعة تأليف العلامة دي بوك
استاذ علم الحقوق في كلية بوردو فقد وضع هذه المسألة مجلداً خاصاً وهو من أفضل
ما كتب في هذا الموضوع وقد افطننا هذا الفصل منه

❖ الفصل الثالث ❖

❖ في القرصان ولصوص البحر ❖

القرصان كلمة معربة عن الإيطالية (Corasre) وماخوذة من (Corsa) أي
المسابقة والمطاردة ولا أعرف لها مرادفاً في العربية . والقرصان هم البحارة الذين
ينطوعون في جند البحر لدولة من الدول أما للقتال معها أو الدفاع عنها . ولا بد
من التمييز بين القرصان ولصوص البحر لأن الفرق عظيم بين الفريقين في
حقوق الدول

ذكرنا في الحرب البرية شرعية انخراط الأفراد في الجندية وجواز مشاطرتهم
الجنود العاملين في القتال . وقد أجازوا في الحرب البحرية أيضاً تطوع البحارة
وأصحاب المراكب الخاصة بالأفراد أو التابعة للدولة المعادية والانخراط في بحريتها
الحربية ويعدونهم معاونين شرعيين يتفويض من ملك البلاد أو رئيسها الأكبر
ليعملوا بأذنهم ويحاربوا باسمه ويفعلوا باسمه . وليسوا أفراداً يقاتلون لأنفسهم كقفا
شاؤول بل هم مقيدون بشرائع الحرب ومكثفون بحفظ قوانينها ومع ذلك فإن بين
القرصان وبحارة السفن الحربية فرقاً عظيماً . لأن القرصان يقتتلون وتبعة قتالهم على
أنفسهم لا ينالون على ما يكابدونه من الأخطار والأنعاب غير ما تصل إليه أيديهم من
الغنائم والأسلاب التي يغنمونها من العدو . أما بحارة السفن الحربية فعلى خلاف
ذلك . ونعتبر القرصانية في حقوق الدول شرعية مع ما ينجم عنها من المظالم الفادحة
والتعديت الخائفة لتواعد الحرب . وما ذلك إلا لأنها تطابق القاعدة الحربية
الأساسية التي تجيز لكل مقاتل إلحاق الضرر بمخصو بكل وسيلة تصل إليها يد

❖ لمحة في تاريخ القرصانية ❖

لما سقطت الدولة الرومانية أصبحت البحار فوضى فكثرت اللصوص وعائلوا في فسجها

وافسدوا فيها فتعددت مظالمهم وتوالت نعدباتهم واحترار التجار في امرهم فعمدوا الى تأليف الشركات للدفاع عن مراكزهم والمحافظة على بضائعهم وكانت تلك الشركات تتولى القضاء لنفسها وتنقم من المعتدين بلا اجازة من حكوماتهم . وتجاوزت ذلك الحد حتى صارت تاخذ بثار غيرها من التجار . وتألفت في ثغور البحر المتوسط شركات كثيرة لهذه الغاية مما يدل على ضعف الحكومات في ذلك الزمان — هذا هو مبدأ القرصانية

ثم توالت الايام والسنون فانجلت تلك الشركات وانقلب القرصان لصوصاً وكثر شرهم وعم بلام الى القرن الرابع عشر فاصدرت بعض الحكومات نظاماً حرمت فيه القرصانية بلا اجازة خاصة من ملك البلاد . ذلك هو اول نظام القرصان . ثم تعاهدت الدول ان لا تعطي تلك الاجازة لرعاياها الا بعد ان يرفع المعتدي عليهم الى ملك المعتدين عريضة يطلبون بها التعويض عما لحق بهم من الاضرار فان ابي الملك عليهم ذلك منحوا الاجازة (معاهدة فرنسا واسبانيا ١٤٨٩) واشروطوا في المعاهدات التجارية التي أبرمت في القرن السادس عشر بانهم لا يجيزون القرصانية الا على سبيل الانتقام من المعتدين فقط اذا لم ينالوا التعويض عما لحق بهم من الضرر (معاهدة فرنسا وانكلتة ١٥١٨) واتفقوا في معاهدات القرن السابع عشر انه اذا لم يعوّض على المعتدى عليهم في مدة بين اربعة اشهر وستة مثلاً حتى لحكوماتهم ان يجيزوا لهم القرصانية . والاجازة المذكورة عبارة عن ترخيص يبيح للمتضرر ان ياخذ بثاره من اعتدى عليه او من احد مواطنيه . لانهم كانوا في ذلك الزمان يعدون المواطنين شركاء اديباً في ذنب الافراد . وبوخذ ذلك الثار في عرض البحار . على ان حقوق المثلل عدلت هذه العادة اليوم فاصبح ما يحدث من التعديات والاهانات وما ينجم عنها من الاضرار يعدّ ماساً بالحكومات وليس بالافراد وكانت الدول في القرون الوسطى تدعو جميع رعاياها للقتال برّاً وبحراً وتجهز الجميع ارباب السفن الهجوم على سفن العدو تجارية كانت او حربية والاستيلاء عليها او إلحاق الضرر بها بغير ان يكون لها اجازة في ذلك من قبل . فلما نشطت الدول اشترطت طلب الاجازة وحرمت كل حركة او اعتداء قبل الحصول عليها وجعلت جزاء المخالفة الاعدام . ثم اقترحت بعض الحكومات على ارباب السفن ان

نقدم ضمانة على الاضرار التي قد يلحقونها بمواطنيهم او بالاجانب المحايدين . واصدر برلمان انكلتة عام ١٤١٤ اقراراً قال فيه ان الغنائم والاسلاب التي تؤخذ على مراكب الاعداء يجب قبل ان نصير ملكاً للقرصان ان تعرض على محكمة خاصة تدعى « محكمة حفظة السلم » وهذا القرار هو منشأ المحاكم الخاصة بالاسلاب الباقية الى يومنا هذا

ولما نشبت الحرب المشهورة بين الولايات المتحدة الاميركانية للدفاع عن استقلالهم ضد الاسبانيين كثرت القرصانية الى حد عظيم رغبة من الاميركيين في تعطيل تجارة الاسبان الراهقة في تلك الايام . فتراكض الافاقون وغيرهم من اصحاب العطللة من كل صوب وانخرطوا في سالك القرصان للسلب والنهب . وبلغ منهم الشره الى انهم نطاولوا على مراكب الامم الاخرى المحايدة واضروا فيها ضرراً فاحشاً . واصبح للقرصانية اسم نفشعرمته الاندان حتى صارت مرادفة للصوصية . وظالت كذلك حتى اقرت الدول الاوربية على الغائنها في قرار باريس

❖ قرار باريس ❖

لم تتفق الدول على إلغاء القرصانية الا في اواسط القرن التاسع عشر في اول حرب القرم سنة ١٨٥٤ وذلك انه لما اشهرت كل من دولتي فرنسا وانكلتة الحرب على الدولة الروسية اعلنا عدولهما عن الاستعانة بمراكب القرصان . وقد ساعدهما ذلك العدول الموقت مساعدة كبرى . لان بعض السفن الانكليزية والفرنسية حاصرت الثعور الروسية في البحر المظليك والبحر الاسود في القسم الآخر ومنعت كل ابحار او علافة معها حتى لا يبقى للقرصان نصيب وافر . واعلنت النمسا وبلجيكا واسبانيا والبرازيل واسوج وبروج والدانمارك رفض السفن القرصانية في موانئها وعدت اصحابها لصوصاً . فكان ذلك العدول الموقت مقدمة لالغاء القرصانية . فلما انتهت حرب القرم بمعاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) ألحقت الدول بتلك المعاهدة ذيلاً قررت فيه الغاء القرصانية الغاء باتاً . ودعت بقية الدول التي لم تشترك في المؤتمر الى قبوله والعمل به . فاجابت الدعوة اربع وثلاثون حكومة الا اسبانيا والولايات المتحدة والمكسيك فانها رفضته

اما اسبانيا والمكسيك فاحتجنا بضعف عمارتيهما . واما الولايات المتحدة فكانت

جنبتها الفرق العظيم بين عدد سفنها التجارية وهي من المقام الثاني في عالم البحار وبين عمارتها البحرية وهي ضعيفة بالنظر الى قوات سائر الدول البحرية . فضلاً عن كونها حكومة جمهورية لا يتسنى لها اعداد قوة بحرية تناسب مركزها التجاري والجغرافي . وادعت ان مراكب القرصان اكبر مساعد لعمارتها في الحرب

ولا يخفى بان قرار باريس المذكور لا يجري الا على المتوائمين به اذا نشبت حرب فيما بينهم . اما اذا شبت الحرب بين الولايات المتحدة وانكلترا مثلاً فيحق لهذه الاستعانة بمراكب القرصان

وخلاصة القول ان القرصانية طريقة حرية شرعية تمد قوة مهمة في الدولة اذا كانت تجارتها كثيرة وعمارتها ضعيفة

ويعتقد بعض الشراح ولا سيما الرساويين بان الغاء القرصانية عاد على الدولة البريطانية بالمائة الكبرى . لانه كان سبباً في زيادة قوتها البحرية . نكتفي من الادلة على ذلك بتخليص ما كتبه العلامة هونتيل بهذا الشأن قال — « كانت القرصانية الذريعة الوحيدة لتعديل القوى البحرية بين الدول الاوربية والدولة البريطانية . فلما الغيت القرصانية اصحمت بريطانيا سيدة البحار بلا منازع فتعصر ثغور عدوها ببعض عمارتها ونظارده سننة التجارية وتعطل مستعمراته ببعض الآخر فلو لم تلغ القرصانية لاضطرت بريطانيا الى تفريق سفنها الحربية في فسيح البحار للمحافظة على سفنها التجارية والدفاع عن مستعمراتها العديدة . فكانت القرصانية الطريقة الوحيدة لتضربها وتخريب تجارتها وازعاج قوتها . اما الآن فقد بلغت قوتها البحرية الى حد يستحيل معه على دولة متفردة ان تمنعها من الوصول الى ما تسبو حتماً البحري وليس ثمة دولة تظاهرها في البحار . واما ضعفها فهو في سعة تجارتها الدولية وكثرة سفنها التجارية . فالقرصان وحدهم يستطيعون مطاردتها والحق الضرر بها فاضطر الى توزيع قوتها الهائلة وبتعذر حماية تجارتها ومستعمراتها » آه

وبؤيد قول العلامة هونتيل خطبة اللورد كلارندون في مجلس الاعيان بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٨٥٢ حيث قال « ان الغاء القرصانية خير عظيم للشعب تجارياً كالشعب البريطاني » . وما اعلن به بالمرستون في مجلس الامة في جلسة

٦ مارس وهو قوله « نحن الذين ربحنا من هذا الالغاء اكثر من سائر الدول (تصفيق) »

وهناك فئة من الكتبة والمشرعين يدعون بان ساسة انكلترا خدعوا مندوبي اوربا في مؤتمر باريس المذكور وباملون تخوير ذلك القرار المشهور

❖ الفصل الرابع ❖

❖ في الغنائم والمكاسب البحرية ❖

ان مدار الاحكام الشرعية المتعلقة بالغنائم والمكاسب في الحرب البحرية على الاوامر والنظامات والتعليمات التي اجمعت عليها الدول في قرار باريس سنة ١٨٥٦ والاسر والحجر لا يكونان الا في عرض البحار وبواسطة قوة من قوات الدول المتحاربة اما الدول اللاتي رضين بقرار باريس المتقدم ذكره فلا يحق لهن الاسر والحجر الا بواسطة بوارجهن الحربية . ولا يجوز لهن الاستعانة بالفرسان بخلاف الدول اللاتي رفضن ذلك القرار كاسبانيا والمكسيك والولايات المتحدة فانه حق لهن

❖ في زمان الحجز ومكانه ❖

جميع الحركات الحربية يجب ان تكون في عرض البحار او في مياه المتحاربين وليس في مياه المحايدين او المياه التي تقرر حيادها وقد اجاز بعض الشراخ وكتبة الجيل الثامن عشر اسر السفن المعادية في مياه دولة محايدة اذا بدأت المطاردة في عرض البحار . اما شراخ هذا اليوم فانهم منعه . وكل اسر او حجر يقع في مياه دولة محايدة لا يعمل به والحكمة الخاصة بالغنائم تحكم بنفساده ولو لزمتم الدولة المحايدة الصمت ولم تبد اعتراضا لمغايرة ذلك العمل لحقوق الدولية العامة

حق الاسر والحجر ينتهي عند اشهار الحرب وينتهي عند انقضائها . وقد ذكرنا فيما تقدم ان « الامباركو » اي القبض على المراكب التي يتفق وجودها في مين الدولة المتحاربة عند اشهار الحرب قد ابطال اليوم وتاريخ ابطاله حرب الفرم يوم اعطت كل من فرنسا وانكلترا الى المراكب الروسية التي اتفق وجودها في مين

الدولتين المذكورتين مهلة ستة اسابيع للخروج والالتجاء بشحنها الى مقر امين .
فقابلت روسيا ذلك العمل بالمثل . والدولة الفرنسية املت السفن الالمانية
التجارية في اشهار الحرب السبعينية ثلاثين يوماً وفي حربنا مع الروسية عام ١٨٧٧
تبادلت الدولتان امهال المراكب

اذا دخلت سفينة تجارية من سفن رعايا العدو الى احد مين الدولة المحاربة ولم
تكن عالمة باشهار الحرب فهل يجوز حجرها ؟ كانوا يجيزون ذلك قديماً اما
اليوم فانهم يملونها ريثما تخرج وتبتعد . ذكرنا ان حق الحجز والاسر عمل حربي
فاذا انتهت الحرب او بوشر بعقد الصلح سقط ذلك الحق . وانما اضطرروا لتعديل
هذه القاعدة — فاذا وقع الاسر والحجز في مياه بعيدة تعذر وصول خبر عقد السلم
اليها في وقتو وعدو ذلك الاسر باطلاً حرملوا الغانمين الذين جهلوا امر السلم
الانتفاع بغنائمهم . وتجنباً لتلك الصعوبات ضربوا آجالاً محدودة تختلف باختلاف
المسافات . فاذا انقضت وتحقق عندم وصول خبر السلم فكل اسر او حجر يقع بعد
انقضاء تلك المهلة يلغى . واما اليوم فقد سهل ابصال الاخبار باوقاتها لسهولة
المواصلات من فضل الكهرباء

* في كيفية الاسر والحجز *

يجب على كل سفينة ماخرة في عرض البحار ان ترفع في اعلى ساريتها علماً يدل
على جنسيتها — تلك قاعدة اساسية . ويحق للمحاربين اسر السفن التجارية
الخاصة بالافراد التابعين للعدو ومن واجباتهم صيانة سفن المحاربين الا اذا خالفت
شروط الحياد . فكل بارجة حربية التفت بسفينة تجارية فلربان البارجة الحق ان
يكلفها رفع علمها مهما كانت جنسيتها وله الحق ايضاً في اتخاذ الطرق التي تحسن لديه
استيثاقاً من صحة الراية وناً كيداً في حياد شحنها ولذا اجازوا اكل محارب تفتيش
كل سفينة تجارية ماخرة في عرض البحار

تلك عادة قديمة الزمن لم يعترض عليها احد . والغاية من تفتيش السفن امران .
الاول اثبات صحة تابعة تلك السفينة حتى اذا كانت تابعة للعدو اسرت والثاني
للبحث فيما اذا كانت محافظة على شروط الحياد فان كانت محافظة اطلقت
والا حجرت

وقد تقرررت كيفية تنفيذ السمن في المعاهدة التي أبرمت بين فرنسا وإسبانيا سنة ١٦٥٩ المعروفة بمعاهدة الميرنية . وقد اتبعت الدول جميعاً تلك الكيفية . وهي ان تقدم البارجة الحربية أولاً نحو السفينة المراد تنفيذها ثم تطلق مدفعاً محشواً بالبارود فقط انذاراً للسفينة بالوقوف ورفع علمها الوطني . فإذا كان الوقت ليلاً رفع فوق العلم مصباح . فإذا وقمت السفينة وقمت البارجة ايضاً على مسافة تختلف باختلاف الظروف وتبعاً لحالة البحر وقوة المدافع . اما اذا ظلت سائرة في طريقها فيجئ للبارجة مطاردتها وإطلاق بعض القنابل عليها ثم يولاً فإذا نشبت في فرارها جازاسرها عنوة والمسؤولية على ربانها بكل ضرر يصيبها . فإذا قامت القوة بالقوة أصبح اسرها حلالاً لارتكابها فعلاً عدائياً

وأما العادة الشائعة فأنه متى اشارت البارجة الى السفينة التجارية بالوقوف امتثلت هذه فيرسل ربان البارجة نفرًا من ضباطه وبجارتو اليها للبحث عن اوراقها وسجلاتها . ويجوز حمل تلك الاوراق الى الدارجة مع ربان السفينة الماسورة غير ان ذلك غير متفق عابو والغاية من تنفيذ سجلات السفينة واوراقها الاستيثاق أولاً من جنسيتها والبحث عن محلها المقصود ومعرفة ماهية البضائع المشعونة عليها وتابعة التتم . فإذا ثبت حياد السفينة وشعبها وان ليس فيها ما يخالف شروط الحياد قيدوا كل ذلك في دفتر السفينة اليومي المسسمى (الجورنال) وانقلب المفتشون الى بارجنهم اما اذا وُجد في السفينة امر يخالف ما تقدم اعلن اسرها وحجر بضاعتها فيترتب عليها حينئذٍ واجبات اخرى

❖ في حقوق الأسر واجباته ❖

ليس للأسر قاعدة مطردة عند جميع الدول على السواء وإنما العادة الشائعة هي « أ » الاستيلاء على اوراق السفينة وسجلاتها وتخنيصها بحضور ربان السفينة بعد تدوين بيانها في قائمة خاصة « ب » تدوين واقع الامر في (ضطنامة) مع بيان حالة السفينة باختصار « ج » معاينة البضائع المشعونة وإقفال كوى عنها بالسفينة والصناديق ومخازن المؤونة وخنيصها بعد اخراج ما يازم من الطعام والمشروب مدة الايجار « د » تدوين ما يخص بضباط السفينة وبجارتها . وبعد ذلك تساق السفينة المسأورة الى اقرب ثغر خاص بالأسر . فإذا حدثت احوال اوجبت نزع ربح السفينة

او دخولها الى مرفاء دولة محايده لاصلاح ما تعطل بها او للتزويد والتموين جاز ذلك على ان لا تقم مدة تزيد عن الوقت اللازم

ومن المبادئ الاساسية ان الأسر مكلف بحراسة غنيمته بنفسه وانما يحق له ارسال السفينة المأسورة بقيادة احد ضباطه . فادا وصلت الى الثغر المقصود وحسب على الأسر اخطار حكومته بذلك واعلام ناظر الجمرك او الدائر البحرية الخاصة لسدوين الواقع وتسليم الاوراق والسجلات التي وجدوها على السفينة . ويتفق احياناً في الأبحار ظروف توجب احوالاً اخرى . مثال ذلك « ١ » اذا نقص الزاد في البارجة الأسر او فرغ الفحم منها ووجدوا زاداً وفحماً في السفينة المأسورة حتى الأسر ان ياخذ من السفينة المأسورة ما يلزمه او ما نقص عنه على شرط ان يدرج ذلك في بيان خاص مع تقدير القيمة للمحاسبة حين الافتضاء . بين الدولة الاسر وصاحب الحق في المطالبة « ٢ » اذا احتاج الأسر الى استخدام السفينة المأسورة لقضاء حاجاته كنفل الرسائل او الجنود او المؤن او الذخائر فالفائون الفرساوي يجيز له ذلك بعد تقدير قيمة السفينة وما عليها من طرف مؤوض مؤلف من ثلاثة ضباط وادراج ذلك في مذكرة . فاذا غرقت تلك السفينة او تعطلت وهي في خدمة الأسر ثم صدر حكم المحكمة الخاصة بالغنائم بفساد ذلك الأسر وجب على الدولة الأسر التعويض ودفع البديل « ٣ » اذا غرقت السفينة او تلت زوبعة او عاصفة فلا يحق لاصحابها طلب التعويض فيما لو صدر الحكم بفساد الأسر « ٤ » هل يحق للأسر طلب فدية من السفينة المأسورة . — كانت هذه المسألة اهمية كبرى لما كانت الفرصانية مباحة فاجازتها بعض الدول وحرمتها دول اخرى . واصدرت الحكومة الفرنسية الى بوارجها في ابان الحرب السبعينية امراً يحرم اخذ الفدية الا في احوال غالبية « ٥ » ذكرنا ان من القواعد الاساسية ان يتود الأسر غنيمته الى اقرب ثغر خاص بدولته فاذا حدث في اثناء الطريق عطل في السفينة المأسورة منعها من الابحار كهبوب العواصف والارياح او كان يرها بطيئاً يحول دون لحاقها بالبارجة الأسر الامر الذي يعرضها للوقوع في ايدي العدو او ان بارجة اخرى معادية جاءت لاسعاقتها تطارد البارجة الأسر او غير ذلك من الظروف التي تعرض الغنيمه للخسارة فهل يجوز عند ذلك اتلاف السفينة او اغراقها . — نعم وقد

اجمع الشراع على ذلك « ٦ » اذا اسرت بارجة حربية سفينة معادية ثم جاءت بارجة اخرى من تابعيتها فانتزعتها من الاسر — هل تعتبر تلك السفينة ملك الذي استرجعها او تعود لمالكها الاصلي — لا خلاف بان العدالة والعقل يقضيان باعادة السفينة الى مالكها الاصلي ولكن بعض الشراع حكم بان تلك الغنيمة اذا بقيت في يد الاسر الاول اربعاً وعشرين ساعة ثم جاء العدو فاسترجعها منه غصباً سقطت منها حقوق المالك الاصلي . وحكم غيرهم بان حقوق المالك الاصلي لا تسقط قط بل عليه مكافأة الذين استرجعوا اليه ملكه والتعويض عليهم

❖ في المحاكم الخاصة بالغنائم ❖

ان أسر السفن وحجز اضايعها من ضروريات الحرب ودواعيها ولكن ينبغي احياناً ان يتجاوز الاسر شرائع الحرب وقوانينها المسنونة اما خداعاً منه في تابعة السفينة او جنسية شعبها او لوفوع الاسر في مياه المحايدين او غير ذلك من المالحافات الى تكثير في مثل تلك الاوقات ولهذا جرت العادة من سالف الزمن بان كل غنيمة توسر يصدر باسمها حكم بنضي بشرعيتو . وليس حق الاسر في غنيمة الى ساعة صدور الحكم الاّ عرضاً ولا يصح مالكا شرعياً الاّ بعد صدور الحكم بصحة اسره . متى ثبت لدى المحكمة الخاصة ان السفينة معادية وان الاسر وقع طبقاً للشرائع والمعادات المتبعة اصدرت حينئذ بذلك حكماً يجوز الاسر حق الملكية . وحتى الحكم خاص برئيس حكومة الاسر وهو يتنضي بنفسه او ينوب عنه بالانضاء . ولرب معترض بعد ذلك الحق حيقاً اذ يكون رئيس البلاد حكماً وخصماً في وقت واحد . ولكن اذا تناضى الفريقان امام حكومة المأسور كانت النتيجة سواء واذا تناضيا امام حاكم محايد تابع لدولة ثالثة كان ذلك مافياً لاستقلال الدول فضلاً عن انه يتعذر مراقبة الدول الاجنبية وتنفيد الحكم على خصمين اجبيين فتضطر الى الاستمانة باحدى الدولتين فتعود المسألة الى ما كانت عليه قبلاً مع زيادة التعقيد فضلاً عن ان حق الاسر هو من نتائج الحرب وعليه فالحقوق الدولية تلي على الحكومات مسؤولية اعمالها الحربية ومراقبة اعمالها ومنع كل مخالفة تصدر منهم . ولا يحق لاحد المتحاربين الاعتراض على صلاحية المحاكم الاخرى لانهم في المسألة شرع

* في تاليف المعاكم وصلاحياتها *

كل حكومة تؤلف معاكمها الخاصة بالغنائم والمكاسب البحرية تبعاً لاعدادها وتنظم معاملاتها وفقاً لصلحتها وتقرر احكامها مع مراعاة حقوقها . ولكن هناك عادة شائعة عند الدول جمعاء وهي ان المحاكم التي تؤلف لروية تلك الدعاوي لا تكون عاملة الا في زمن الحرب ولا تكون مراكزها الا في مدن المخارين ولا يجوز وجودها في ارض الهادين . ولا يحق لفنصل الدول المتحاربة الحكم في الغنائم والمكاسب اذا حملت الى الثغور ضمن دائرة اختصاصهم وانما يحق لهم التحقيقات الاولى والحكومات المتحاربة تنشر عند اشهار الحرب اعلامات خاصة بحقوق الاسر والحجرتفرقها في اصحاب السفن وراييتها

* في المعاملات والحكم *

تختلف المعاملات واحوال المحاكمات في هذه المسألة باختلاف البلدان والحكومات ولا يسعنا في هذا المختصر الا اجمال الامور الشائعة فيها . متى وصلت السفينة الى الثغر المقصود بشرعون اولاً في اجراء التحقيقات الاولى اما بواسطة المحاكم او على يد منوض خاص او من الدائغ البحرية ولا يخفى مالئك التحقيقات الاولى من الاهمية لانها تهبيء للمحكمة الخاصة مبادئ الحكم . فتمت تلك التحقيقات واخذت جميع الاحنياطات الموقنة لحفظ السفينة ومخوناتها من التلف او الضياع رفعت الدعوى الى المحكمة الخاصة بالمكاسب والغنائم الابتدائية فيقف الاسر بصفة المدعي واصحاب السفينة او الذين لهم علاقة بها او شحنها بصفة المدعي عليهم . . . (كذا) والاسر غير مكلف باثبات حجة اسره وشرعية عمله ولكن المطالدين مكلفون بنبرته انفسهم ولا يمكن تقديم البراهين على البراءة لان بعض الشرائع لا تقبل برهاناً غير مدون في الاوراق والسجلات التي توجد على السفينة المحجورة والبعض الآخر تجيز تقديم براهين اخرى

فاذا صدر الحكم من المحكمة الابتدائية المذكورة يحق لكل من الطرفين رفع الدعوى الى المحكمة الاستئنافية الخاصة بواسطة القومسيبر الخاص او من قبل المحكوم عليه . وتختلف مدة طلب الاستئناف من ثلاثة ايام الى ثلاثة اشهر ويكون الحكم البدائي احياناً قاضياً على السفينة فقط او على شحنها او على الاثنين معاً . فتستولي

حينئذ الحكومة الآسنة على الغنيمة وقد توزع شيئاً من قيمتها الى بحارة البارجة الآخرة . ويصدر الحكم باعادة السفينة الى وتكليفهم بنفقات الدعوى ورد مطالبهم في العطل والضرر او بفساد شرعية الاسر وتغريم الحكومة الآسنة بدفع البدل والتعويض عن العطل والضرر تلك فائدة اساسية لم يعترض عليها احد ولكن لم يعمل بها احد . . .

الفصل الخامس

* في الجهاد *

الجهاد تجنب الحركة العدائية نحو دولة او اكثر في حال الحرب او المحافظة على علاقتها السلمية مع كل منهن . قال العلامة جافكن « المحاربة حديثة لم يعرفها الاقدمون وانما كانوا يتعاملون على حفظ علاقتي الصداقة . والفرق ظاهر بين الصداقة والمحاربة وكانت الجهادية في بادئ الزمان عبارة عن مساعدة الدول بعضها بعضاً ومنع رعاياها من الانخراط في جيوش اخصامها . وفسر العلامة هال فقال — ان المحمد هو السبب الاول في مشا تلك العادة بين الدول المتحاربة منعاً للدول الأخرى من تحالفة العدو . والثاني استعادة الدول المسلمة من بقاء التجارة مفتوحة بينهم وبين الدول المتحاربة والامتناع من قناتها . فلما وجدت الدول مبدأ الجهاد عادلاً ومفيداً قررت في حقوق الملل وقيدته بشروط تعاهدت على العمل بها . ومبادئ الجهاد الاسياسية قائمة على حرية الدول واستقلالها اذ لكل منها الحق في ملازمة الجهاد او الدخول في الحرب الا اذا تعهدت من قبل بالبقاء على الجهاد او خافت ضرر المصلحة العامة

فاذا نشبت حرب اعلمت الدول المتحاربة رعاياها بالبقاء على الجهاد وبينت لهم الاعمال المحرمة وما يترتب من الجزاء على المخالفين . على ان ذلك النشر ليس واجباً على الدول وانما تعودت نشره دفعاً للالتباس وانذاراً للسكان بواجباتهم والظرف في عواقب اعمالهم . وجرت العادة ايضاً ان تبلغ الحكومات بعضها بعضاً بملازمة الجهاد

❖ في واجبات المحايدين ❖

يتضي الحياد على الدول بواجبات بعضها على الحكومات وبعضها على رعاياها . فمن واجبات الحكومة اجتناب كل ما يعود ، نائفة او ضرر على احد المتحاربين . فاذا أنت احداها شيئاً من ذلك عرضت نفسها للاحتجاج او العداء . ولكن الحكومات لا تسأل عن ائمال رعاياها ولو صح . واماها عنهم لاستغرقت المحاربات بشأن ذلك احياناً قبل ان تنهي . ولا تسأل حكومة عما يجري خارج حدودها الا اذا تعهدت بذلك من قبل . فاذا تمدي شروط الحياد احد في بلاد محايقة فعلى حكومتها معمة ومحاربانة ولو لم يكن من رعاياها . اما اذا فعل ذلك في عرض البحار فليعتبار بين الحق في اسره . وعلمهم ايضاً مع الاتجار الصائع المهرية او خرق النفور المحصورة . وكما يتعدى على الحكومات صيانة شروط الحياد في البحار فلا يحق لها الاعتراض او طالب رعاياها الذين يجرعون تلك الشروط بل تركهم ايماناً بجرائم حنته ايديهم

لا يحق للمتحاربين اصدار عر اختاريين على السلم او الحياد او الرصوخ اشرايع تحصر استقلالها او نقيد حريها . واما يسوع لم مع الدول المحايقة عن المداخلة في حركاتها الحربية وانفاد رعاياها عن تمدي شروط الحياد ولكن التاريخ اورد لنا حوادث تعدت بها الدول القوية تلك الحقوق عملاً بالمثل الفائل « الحق للفوي »

❖ في واجبات الحكومات ❖

قسم العلامة هافر واجبات الحكومة في الحياد الى ثلاثة اقسام يتفرع منها اقسام اخرى ثانوية .

الواجب الاول — على كل حكومة محايقة الاعتراض على كل حركة عدائية يجرها المتحاربون في املاكها . — الثاني — الامتناع عن مساعدة الحركات العسكرية او مناومتها طالما كانت الحرب خارجة عن ارض المحايدين — الثالث — عدم التشيع لاحد المتحاربين والبقاء على العلاقات السلمية التي كانت مع المتحاربين قبل الحرب .

فكل دولة تحالف هذه الواجبات تعرض نفسها للمغاللة بالمثل ولو ادى ذلك

الى اشهار الحرب ومن هذه الواجبات الاساسية تتمتع السنود الآتية :

١ على كل محايد مع كل حركة عدائية بحريتها احد المتحاربين في ارضه فاذا عجز عن ذلك لم يكن له من احتلالها على ان ارض المحايدين مصادرة شرعاً ولا يحق لاحد من المتحاربين ان يطأها وبالحري ان يتخذها ساحة للقتال او معتزلاً للاخصام فكل تعد من هذا النوع يعد ظلماً وتدنياً وإنما على المحايدين ان يظلوا في وسعهم من القوة في رده فان قصري ذلك نارادوا انقلب الحق عليهم لانه خالف شروط الحياد

وقد ذهب بعض الشرايع الى انه اذا اصطدم الجبشان وحي الوطيس وهرب احد الفريقين ولم يكن امامه الا ارض محايدة فالتحق اليها جاز للعدو مطاردته الى تلك الارض . ولكن فئة كبرى من متشرعي هذه الايام اعتزضوا على هذا الامر وحرموه تحريماً شديداً . فلا يجوز والحالة هذه مطاردة مصادرة معادية اذا التفتت الى مياه دولة محايدة وكل ما يقع سلباً من اسر او سحر يعد لغواً فاسداً على ان التاريج يدلنا على حوادث كثيرة تشالف هذه الناعف

ومن الامور الغير المشروعة ان تترص مارجة في مياه دولة محايدة فتغنى وراء جزيرة او صخرة كبيرة تترصد سفينة من سفن عدوها للهجوم عليها واسرها . فعلى المحايدين منع تلك المحاللات بجميع قواعم

٢ على المحايدين اجتناب المداخلة بين المتحاربين رأساً ولا صملاً لاي سبب كان . نعم ان الحرب تضر ضرراً كثيراً على تحارة الدول المحايدة ولكن تنفيذ هذا الشرط هين

٣ على الحكومات المحايدة الاعتماد عن التشجيع لاحد المتحاربين في علاقاتهم وعدم مشاطرتهم العداء باي وجه كان . فلو فرضنا مثلاً ان كل فريق من المتحاربين التمس مساعدة احدى الدول المحايدة على حدة فردتها على السواء فيجمل الا تكون النتيجة عند الفريقين متائلة وقس عليه

٤ لا يجوز للمحايدين الترخيص للمتحاربين بالتخيد في بلادهم . وقد كان بعض الملوك يوجرون جنودهم رغبة في الاستيلاء على اجورهم . ولكن الحرب كسرت قيود الاستعباد فلم يعد للملوك اليوم ذلك الاستبداد . كانت انكلتة في الجبل الثامن عشر قد تعاهدت مع الامارات الالمانية على استئجار جنودها لمساعدتها في الحروب

وكانت سويسرا أيضاً مرتبطة مع حكومات شتى على تقديم فرق من جندها . واما اليوم فالهاربون لا يجوز لهم جمع جنودهم من بلاد المحايدين وعلى هؤلاء تحريم ذلك على رعاياهم . وقد منعوا أيضاً الاستخدام في سفن النرسان عند الدول اللاتي رفضن قرار باريس الذي تقدم ذكره . لا يخفى ان كثيرين ينطوعون في الحروب في غير جنديهم فهل يحق لحكوماتهم منعهم من ذلك بالقوة . كلا .

٥ هل يجوز لدولة حماية الترخيص لاحد المتحاربين باجتيار ارضها . — اجاز ذلك بعض الشراخ الاقدمين . اما اليوم فقد وقع الاجماع على رفضه رفضاً باتاً لانه يعد شجعة وانتصاراً ويحق للفريق الذي يقع الضرر عليه ان يعتبر ذلك المحايد عدواً فاذا اجاز للفريقين اجتيار بلادهم عرضها لويلات الحرب . وجملة القول انه لا يجوز للمحايد الترخيص للمتحاربين في وطء ارضه او الالتجاء اليها او التجمع في اطرافها للقتال . وانما يسوغ له قبول الجنود النارة على سبيل الشفقة بشرط ان يجردهم من الاسلحة والذخائر ويقيمهم بعيدين عن ساحات القتال ويقوم بما يحتاجون اليه من ضروريات الحياة ويعاملهم معاملة اصدقاء خانهم الدهر لا معاملة اسرى الحرب . هكذا فعلت الحكومة السويسرية في الحرب السبعينية مع الجنود الافرسيه . فقد فتحت صدرها للذين فرؤا من وجوه الالمان على ان يسلموا مدافعهم واسلحتهم وذخائرهم وتمهدت بارجاعها الى الحكومة الفرنسية بعد نهاية الحرب والاستيلاء على ما تكون قد انفقته على الجنود . وهكذا فعلت الحكومة البلجيكية في معاملة جرحى الفرنسيين والالمانيين فانها عاملتهم على السواء .

وماذا يفعل المحايدون اذا التقيا اليهم اسرى حرب افلنوا من ايدي العدو . — الجواب . لا يتعرضوا لهم اذ لا يجوز القبض عليهم واعادتهم الى اسرهم بعد ان تخلصوا منه واعادتهم الى الاسر بعد خرقاً للحياد .

٦ ان شروط الاتجار من طبيعتها لا تسمح بتنفيذ شروط تلك المواد في المياه المحايدة وعليه فالمحايدون لا يجوز لهم ان يجعلوا مرافقهم وموانئهم ملبجاً لبوارج المتحاربين او سفنهم ولا الترخيص لهم بشراء الاسلحة والذخائر . بل يجب ان يمنعهم من ذلك بالقوة بغير ان يطلب الفريق الآخر منهم ذلك . وانما يجوز للسفن الحربية الاستئذان من الدول المحايدة في شراء الزاد والاقامة برهة قصيرة لاصلاح ما تعطل من ادوات

السفن سواء كان ذلك التعطيل ناتجاً من عاصفة او معركة . وعلى المحايدين حينئذ الترخيص لم بذلك . وإذا اذنت دولة محايمة لبارجة محاربة ان تدخل مرفأً من مرافئها وجبت عليها حمايتها من عدوها . والعادة عند الدول اذا اتفق وجود بارجنين لدولتين متحاربتين في مرفأ دولة محايمة ان تستفيقي البارجة الداخلة اربعة وعشرين ساعة بعد خروج البارجة المعادية سهيلاً لها في الابتعاد

٧ على المحايدين منع المتحاربين من تمليح سفنهم في موانئهم عملاً بالقاعة الاساسية « ان الارض المحايمة لا تكون ميداناً للاستعدادات الحربية » . والحكومات مكلفة بحفظ ذلك الشروط ومنع مخالفتها . ولكن تلك القاعة خربت مراراً وقد حدث من امثلة ذلك ما بين الولايات المتحدة وانكلترة في الحادثة المعروفة « بالالاباما » في اثناء حرب الولايات الشمالية والجنوبية

وذلك ان سفن الولايات الشمالية حاصرت ثغور الولايات الجنوبية وضيفت عليها فعمدت الولايات الجنوبية الى تعمير سفن حربية في البلاد الاوروبية ونسييرها في البحر لتعطيل تجارة الولايات الشمالية . فخرج من مياه انكلترة ثلاث سوارج اشهرها كانت تدعى « الاباما » وقد اضررت بتجارة الولايات الشمالية ضرراً اوجب احتجاجها واعتراضها . فلما انتهت الحرب طلبت الولايات الشمالية من انكلترة تعويضاً عما لحقها من الخسارة بسبب نسييرها في تعمير سفن الاعداء في بلادها واشتد الخلاف حتى افضى الى التفاوضي في مجلس تحكيم عقد في « جنيفيا » فحكم على انكلترة بدفع خمسة عشر مليون دولار تعويضاً على الولايات الشمالية عما لحقها من الضرر بسبب خرقها شروط الحباد

٨ لا يجوز للدول المحايمة الترخيص لاحد رعاياها ان يبيع سفناً لاحد المتحاربين ويجب ان تمنع اخراجها بما تصل اليه يدها من الوسائط

٩ لا يسوغ لدولة محايمة ان تشتري سفينة حربية التجأت الى احد ثغورها . ولا يسوغ لها بيع احد سفنها لاحد من المتحاربين ولا يحق لها ان تعيب المتحاربين او تبيعهم فحماً من مستودعاتها ولكنها تقدر ان تبيع ذلك لتجارها وتلقي النبعة عليهم .
١٠ هل يسوغ لدولة محايمة ان تبيع لاحد المتحاربين باف يدخل ثغورها الغنائم المكسوبة . كلا : وقد ذكرنا ان السفن الحربية اذا فجأتها زوبعة او عاصفة

جاز لها الانجاء الى ثغرها . وذلك الحق يجب ان يكون للفريقين . ولا يجوز بيع الغنائم في ارض المحايدين مالم يكن قد صدر حكم المحكمة الخاصة بشرعية الاسر او او الحجز . فاذا وقع البيع قبيل ذلك كان فاسداً

١١ لا يجوز للحكومة المحايدة ان تسلف نقوداً للمتحاربين . ولكنها لا تمنع رعاياها من الاكتتاب في قرض لاحد المتحاربين . ومع ذلك فالمسألة فيها نظر والشرع مختلفون فيها . فالحكومة الانكليزية لم تعترض على القرض الذي عقدته حكومة الدفاع الوطني الفرنسية عام ١٨٧٠ وهو القرض المعروف باسم « مورغان » ولا اعترضت على قرض ولايات المانيا الشمالية . ولما ارادت روسيا عقد قرضها المعروف بالقرض الشرقي لم تمنع الحكومات الاوربية رعاياها من الاكتتاب فيه

١٢ كل دولة محايدة تجلب سلاحاً او شيئاً من معدات القتال الى احد المتحاربين تعد خارقة لشروط الحياد ولكن اذا فعل ذلك احد رعاياها طمعاً بالكسب فهل يعد ذلك خرقاً للحياد ؟ كلا . اذ لا يخفى بان الاتجار جائز بين المتحاربين والمحايدين . وإنما يحق للمتضرر حجز تلك الاسلحة عند خروجها . ولكن للحكومات المحايدة الحق في مع ذلك المبيع سواء كان سببه ارتباطاً سابقاً او بواعث سياسية . كذلك فعلت سويسرة وبلجيكا في الحرب السبعينية . ويحق للحكومات المذكورة مجازاة المخالفين . ويذكر القراء كيف ان الحكومة الالمانية منعت معمل كروب من بيع المدافع الى انكلترة في الحرب التي لا تزال منشوبة لحد الآن في جنوبي افريقيا

١٣ ان الترخيص في بيع الزاد والمؤونة لجيش محارب لا يعد خرقاً للحياد على شرط ان لا يكون للحكومة يد فيه

❖ في واجبات رعايا الدول المحايدة ❖

ان المبادئ الاساسية في المحايدة تقضي على رعايا الحكومات المحايدة مثل قضائها عليها فعلى الافراد الاقتداء بحكوماتهم . ولكن الفرق عظيم بين الحكومات والافراد فمخالفة الافراد لا توجب ما توجب مخالفة الحكومات

فالقاعدة مثلاً انه لا يحق لرعايا الدول المحايدة الانخراط في جيوش المجاربين ولكن في الواقع كل انسان حر نفسه وعليه وحده تبعه عمله . اما اذا خالف تلك القاعدة وتجنبد لاحد المجاربين فيجزم نفسه من حماية حكومته ويحق للفريق الآخر

من المحاربين معاملة معاملة العدو . وعليه لا يجوز أيضاً للجارة الخدمة عند المحاربين بصفة دهادبة - أي ادلاء المراكب -

ذكرنا فيما تقدم انه لا يجوز للمفجار بيع بضائعهم ولو كانت من اسلحة وذخائر اذا وقع البيع في ارض محايدة ولكن للعدوان يترص ربنا تخرج تلك البضاعة من ارض المحايدين فيعتبرها بضاعة مهربة فيحق له الاستيلاء عليها

ويسوغ أيضاً الاتجار بين المحايدين والمحاربين بالحبوب والماشية وما اشبه ذلك ولا يعد هذا الاتجار خرقاً للحياد الا اذا حاول احدهم ادخال تلك البضاعة الى ثغور محصورة فيعد عملاً من قبيل مساعدة المحصور على الدفاع فيحق للمحاصر ان يحجز تلك البضاعة

والعادة الجارية ان تعلن الدول لرعاياها عن الثغور المحصورة وشروط الحصار . ويحتمل ان تحظر بعض الدول المحايدة على رعاياها بيع الراد والمؤونة الى المحاربين وتعيين الجزاء للمخالفين . ولكن تنفيذ ذلك الجزاء خاص بها ولا يحق لاحد المحاربين التملل به والاستناد عليه لالقاء المسئولية على الحكومة

الفصل السادس

في حقوق المحايدين

قد يقوم القارىء لاول وهلة انه طالما كان للام الحماية حق التمتع بقوتها واستقلالها في ابان السلم فمن الظلم ان يلحقها ضرر بسبب عداء خصمين . او قتال عدوين . ولكننا اذا انعمنا النظر قليلاً زال ذلك الوهم . لان مشاطرة الام الحيادة السياسية في المجتمع الانساني توجب على كل منها رعاية حرية المتقاتلين . وقد نقضي تلك الرعاية احياناً بواجبات تخرج مع الحقوق فتعد لها تعديلاً مؤقتاً ضمن دائرة الحدود اللازمة للحركات البحرية . وفي مسألة الحياد كما في جميع مسائل الحقوق الدولية تناسب وتدافع بين الحقوق والواجبات كما يظهر من الامور الآتية .

١ - من المبادئ الاساسية المقررة ان لكل دولة محايدة حقاً في حفظ سيادتها واستقلالها وحريتها ضمن حدود بلادها . وعليه فيكون لها حق الترخيص

لرعايا المتحاربين في دخول ارضها والاقامة فيها على شرط ان يكون ذلك الترخيص مطابقاً لواجبات الحياد التي تقدم ذكرها

٢ — من واجبات المعايدين الاعتراض على المحاربين اذا جاؤا اليهم رغبة في التجنيد او التأهب للقتال . ويناس على هذا المبدأ اذا دخلت بارجة محاربة الى مرفأ دولة محايمة وجندت منه نفراً بدون اذن ارباب السلطة فيكون ربان السفينة قد خرق بذلك شروط الحياد واخل بنظام حقوق الدول . فاذا عاد بعد ذلك سائماً غنيمة الى احد مرافق تلك الدولة حق لها اعتبار غنيمة غير شرعية واجباره على اعادتها لاصحابها وليس له حيثئذ ان يعتبر ذلك العمل خرقاً للحياد .

٣ — يحق لكل دولة محايمة ان تجبر المتحاربين على رعاية حيادها . فاذا اسرت سفينة مثلاً في مياهها المحايدة ثم سبقت تلك الغنيمة الى احد ثغورها فمن واجبات الدولة المحايدة ان ترجع السفينة لاصحابها ليس فقط لانها اسرت في مياهها بل تأييداً لحقوقها . واذا ساق الاسر غنيمة الى احد مرافقو فعلى الدولة المحايدة التي وقع الاسر بمياهها ان تحاكم الاسر امام المحاكم الخاصة وتطلب اعادة الغنيمة لاصحابها لعدم شرعية الاسر ولانه مناف لشروط الحياد

٤ — اذا رست بعض السفن الحربية في ثغر محايد فللدولة المحايدة حق في الترخيص لها بدخولها او عدمه . ولكن اذا اجازت ذلك فيكون من اجل التزويد والتموين او لاصلاح ما تعطل من الآلات وليس رغبة في الاذخار او التسليح ولكن المحايدة تقتضي على تلك الدولة باستعمال قوتها لمنع كل عداء يقع في مياهها او ارضها ولها ان تمسك السفن القوية وتجهز للسفن المعادية الضعيفة بالخروج والابتعاد منها اربعاً وعشرين ساعة منعاً لكل اقتتال في مياهها .

٥ — يبقى لجميع رعايا الدول المحايدة حق التمتع باملاكهم واموالهم الخاصة بهم والكائنة في ارض المحاربين ولو كانت في ساحات القتال . ولكن لا يمكن استثناء تلك الاموال من اخطار الحرب ومضارها . قال العلامة جافكن : « على المحاربين صيانة املاك المعايدين واموالهم اذا كانت في ارضهم وانما ليسوا بمجبورين على تمييزها عن سواها بل يجب معاملتها اسوة بغيرها فهي قابلة للتخفيض والضرائب ولا يحق لرعايا

الدول المحايدة طلب الخروج من مدينة محصورة وجدوا فيها أو الاقتراح بتميز
أموالهم أو غير ذلك .

ويجوز للمحارب تدمير سفن المحايدين إذا كانت في مياه العدو إذا اقتضت
الحركات الحربية ذلك على شرط التعويض بعدئذ .

٦ - لا يحق للمحاربين الاستيلاء على السفن المحايدة إذا كانت في عرض
البحار ما اقتضت ذلك ظروف القتال . ولا يخفى أن المحاربين مبالون بالطبع إلى
الشروع عن حقوقهم . وإعنادوا في تجريداتهم الحربية على استئجار مراكب محايدة
ولكنهم عدلوا في هذه الأيام عن تلك العادة لاخلالها بشروط الحياد .

٧ - من المبادئ المقررة التي لا خلاف فيها إطلاق الحرية التامة في الاتجار
بين رعايا المحايدين . ولكن كثيراً ما حدث ما يعرقل تلك الحرية .

٨ - ومن الأمور الواجبة أيضاً حرية الاتجار بين رعايا المحاربين والمحايدين
على شرط مطابقة تلك الحرية لشروط الحياد . لأن الاتجار يقسم إلى قسمين . (١)
البيع والشراء (٢) نقل البضائع بالإنجار . فالبيع والشراء يجب بقاؤه على حرية
تامة بين رعايا المحاربين والمحايدين في كل حال ولو كانا في الذخائر أو الأسلحة
على شرط أن تقع المتاجرة في أرض المحايدين . ونقل البضائع بين المحاربين
والمحايدين يجب بقاؤه حراً وليس على الدول المحايدة منع رعاياها من نقلها بل
للمحاربين التصدي لها حين خروجها إذا أريد ادخالها إلى ثغر محصور . ولهذا
كان القبض على البضاعة المهربة من حقوق المحاربين . وليس على الدولة المحايدة
ألا أنذار رعاياها بالآخطار التي يعرضون بضائعهم لها ثم السهر على تنفيذ الحقوق
الأولى بهذا الشأن

ذلك هو مختصر القواعد الدولية نظرياً ولكن لسوء الحظ لا تخلو حرب من
مغالطات فعلية فتتسبب اختلافات شديدة ومجادلات عنيفة وغير ذلك من الاعتراض
والاحتجاج التي قلما تغني الضعيف نحو القوي قليلاً

❖ في حرية تجارة المحايدين ❖

تختلف شروط الإنجار عند الأمم المحايدة في إبان الحرب عن شروطها في إبان

السلم . والاشكال انما هو في تحديد القيود الجديدة مع رعاية حقوق كل من المحاربين
والهادين .

فقد ذكرنا من حقوق المحاربين استخدام جميع قوام لغير بعضهم بعضاً ومنعاً لم
من الثبات في القتال مع رعاية حقوق الهادين الذين من واجباتهم ابقاء العلائق
حرة بين كل من المتقاتلين بدون الحاق ضرر او مساعدة احدهم . وعليه لم يتسن
حل ذلك الاشكال في كل آن على نمط واحد . لان المحاربين كثيراً ما يتوهمون ان
بقاء حرية الاتجار بين الهادين هو من فضل تساهلهم ليس الا . وكانوا يشترطون
شروطاً تختلف باختلاف اغراضهم واهوائهم

وبياننا لما تقدم نفترض القياسات الآتية . لو التقت بارجة معاربة في عرض
البحار او في مياهها بسفينة شاحنة بضاعة خاصة بمحاربين غير مهربة . او لو اتفق
لسفينة محاربة ناقلة بضاعة كلها او جزء منها ممنوعة او مهربة . او بسفينة محاربة مقلدة
بضاعة تخص العدو . او باخرى معادية . ناقلة شحناً خاصاً كله او بعضه بالمحاربين —
فباي من هذه الظروف يحق للمبارجة الاسر او الحجر . الجواب — لا يحق
لها اسر او حجر شيء . اذا كانت السفينة محاربة وناقلة بضاعة محاربة ولو كانت
وجهتها نفراً خاصاً بالعدو على شرط ان يكون محصوراً منه لان ليس في تلك
التجارة ما يضر بالعدو او بحركاته الحربية . فضلاً عن انه ليس للمحارب حق في مس
حرية اتجار الهادين مع المحاربين اذا كانت تلك التجارة محاربة فاذا كانت مهربة
جازلة ذلك . ولكن اذا كان في تلك السفينة شيء من العدا . سواء كان بها او
بمحمونها او بالاثنين معاً فحق المحاربين هنا غير تام التقييد . وانما تلك مسألة قد
اثارت بين الدول قديماً اختلافات شديدة ومنازعات عنيفة ولم تنتق على حلها منذ
اجيال وانما كانت كل منها تجري تبعاً للظروف والاحوال . واما الآن فقد اجمعت
الدول في قرار باريس = ١٨٥٦ = بان الرابة المحاربة تحمي بضاعة العدو الا
اذا كانت مهربة ولا يمكن حجر البضاعة المحاربة — الا المهربة — اذا كانت
تحت حماية علم محارب .

وجملة القول ان حرية الاتجار بين الهادين يجب ان تكون مصانة الا اذا
كان لها اساس في العدا . وعلى هذا لا يحق للعدو حجر بضاعة لعدوه اذا

كانت مشحونة في سفينة محايمة ولا توقفيها او تحولها عن وجهتها او الاخلال في سير حركتها او ما شابه ذلك . كما انه لا يجوز له حجب بضاعة المحايدين اذا كانت منقولة على سفينة معادية بل اسر يكون فقط على السفينة وليس على مشحونها .

❖ في بعض الشروط ❖

لتلك البحرية شرطان مهمان اولاً اذا كانت البضاعة المنقولة مهربة ثانياً اذا كانت خاصة بمحاصر ثغراحد المحاربين ولذا سنورد فصلين خاصين بها وإنما يوجد شرط آخر نذكر ملخصة هنا وهو — لا يجنى بان الدول لا تبيع عادة للسفن الاجنبية الابحار على شطوطها ونقل البضاعة من ثغورها (ما عدا المشرق) فاذا حدثت حرب يجوز للمهايد الابحار على شروط المحايدين . وهل يعد ذلك العمل خرقاً لشروط الحياد او شكلاً جديداً لحرية الانبحار . . قال العلامة مونيل = العقل بدل انه اذا كان للدولة حق في منع ذلك الابحار كان لها بالطبع حق الترخيص به . وعليه اذا حاول محاييد الابحار على احد الشواطىء عد عمله خرقاً للحقوق الداخلية الخاصة بتلك الدولة ويسمى اخلاقاً بالحقوق الدولية . وعليه لم يجزوا اذا رخصت دولة ما الى اخرى بالابحار على شواطئها اسر تلك السفن بحجة انها قد اخلت بشروط الحياد .

❖ الفصل السابع ❖

❖ في البضائع البحرية المهربة ❖

كان الملوك والامراء يجرمون في قديم الزمن على رعاياهم الانبحار في ابان الحرب مع المحايدين ببعض الاصناف . وقد اصدر بعض الباباوات في مجعبي لانتران الثالث والرابع رآآت حرمها بها الانبحار مع مسلمي الشرق والاندلس . واما في يومنا هذا فقد نشأت تلك المسألة من حقوق المحايمة . والتميز واجب هنا بين البضائع التي يجرم المحارب الانبحار بها على رعاياه اضطراراً اليها وبين التي تعد مهربة عند المحايدين

والمراد بالبضائع المهربة البضائع التي لا يمكن للمهايد نقلها الى محارب ما بدون

ان يخرق واجبات الحياد . لان نقلها بعد نوعاً من المشاطرة في العداء . ولذا فيبقى للخصم المتضرر منها واستناداً على هذا المبدأ اتخذت الدول البحرية قاعدة اجازوا بها للمحاربين حق تحديد حرية انجار المحايدين ومنع كل مخالفة تحدث . ثم وضعوا لها شروطاً وقبوضاً تختلف تبعاً للمعاهدات والواجبات وعملاً بشروط قوانين الدول الخارجية والداخلية .

﴿ المعاهدات ﴾

المعاهدات تحدد الاصناف والاشياء التي تعد في زمن الحرب بضاعة مهربة . وقد يحدث عتاً ومغالاة في تحديدها واعدادها . . ففي معاهدة (البرينه) التي عقدت بين فرنسا واسبانيا (١٦٥٩) عدوا من البضائع المهربة ما عدا الاشياء التي تستخدم عموماً لمخارج الحرب السروج والخبول وما اشبه ذلك واطلقوا الحرية للانجار في الحبوب والماكولات . وحذت الدول الاخرى حذو الدولتين المذكورتين واتخذت تلك المعاهدة مثلاً

واما في المعاهدة التي عقدت بين فرنسا وانكلترة عام ١٢٠٢ فقد عدوا جميع اسباب العيش والقوت من البضائع المهربة .

واما الآن فالبضائع المهربة هي الاسلحة على انواعها والادوات الخفاسية والنولاذية والحديدية التي تصنع ونهياً للاعمال الحربية برّاً وبحراً بدون اضافة شيء الى ذلك .

والمعاهدات لا توجب العمل بالطبع الا على المتعاهدين وعليه لا يوجد لحد الآن قاعدة عمومية دولية يجري بموجبها تعريفاً للبضائع المهربة ولهذا اضطرت كل دولة لوضع شروط خاصة اعلاماً لرعاياها بالالاخطار التي تخيق بتجارهم . فالمانيا مثلاً لا تزال تابعة للقوانين البروسانية القديمة التي لا تعد ملح البارود والكبريت من البضائع المهربة وانما تعد الخبول وسروجها بضاعة مهربة . وقد حاول بسمارك في الحرب السبعينية عدة النعم المتجري بضاعة مهربة . واما انكلترة فدهاؤها في هذه المسألة غريب عجيب اذ ليس لها قاعدة معلومة فهي تنبع في كل حرب مصلحتها السياسية او التجارية فتعزم احياناً ما تنجزه اخرى والعكس بالعكس تبعاً للظروف اذا كانت محاربة او تحايده . فاذا كانت محاربة حرمت كل شيء حتى

اسباب القوت وإذا كانت محايدة اجازت كل ما تريده خصوصاً اذا كانت البضاعة صادرة من معاملها وقد اتخذت منذ حيالين قاعدة سهلة وهي ان تصدر في كل حرب قراراً وزارياً تعدد فيه اصناف وماهيم البضائع المهرنة وتبلغه الى الدول الاخرى بكل جرأة . والحاكم الانكليزية تصدر احكامها في هذه المسألة تبعاً لما تقدم فهي تنظر احياناً الى البلاد الصادرة منها البضاعة . مثال ذلك ان الاخشاب والقطران اذا صدرت من بلاد روج تعدها مهرة وتعدّها محايدة اذا صدرت من غيرها وتعد القمح والطحين والارز والاساك والاملاج والسمن والحن والحمر والجمعة والعرق وغير ذلك بضاعة مهرة اذا كان يحمل تخصيصها الى جودرية او بحرية . وقد عدت الحلاف الذي حدث بين فرنسا والصين عام ١٨٤٥ حرباً فاعلست بان التهم المحجري بعد بضاعة مهرة معاً للسفن الفرنسية من نموين يوارجهما من مستعمراتها القريبة فقاتلت فرنسا ذلك المبع بعد الار بضاغة مهرة لاهية ذلك الخشب في تجارة الصين مع الانكليز خصوصاً فاحتجت انكلترة وعظم الجدال بونديس كل من جول فري واللورد غراييل . وفي حرسا مع الروسية عام ١٨٧٧ صرحت الدولة الروسية بانها تعد جميع انواع الاسلحة والذخائر والادوات التي تستخدم للقتال راً ومحراً وجميع ملوس الجنود بضاعة مهرة ونف عند هذا الحد اذ لا يسعنا تعداد كل صنف عند كل دولة في هذا المختصر

❖ في منع البضائع العربية ❖

ذكرنا بان الانجار بالبضائع المهرنة لا يعد مخالفاً للقوانين الدولية وإنما نقل تلك البضاعة وارسلها الى العدو او الى احدى ثغوره يجعل المحايد الناقل خارقاً لشروط الحياد . لان دخول تلك البضاعة الى العدو هو بلا خلاف من قبيل الاسعاف وعليه فان توجيه تلك البضاعة نحو معارب ما ليس بشرعي وإنما الوجهة وحدها ليست كافية فيجب التصميم وذلك مبداء مهم في هذه المسألة لانه يحتمل كثيراً ان يكثر الناقل من المحاولة والمخادعة . قال جافكن « البضائع المنقولة الى ثغور المحايد بن لا تعد مهرة وإنما لا يجب ان يكون ذلك العمل محايداً في الظاهر ومخالفاً في الباطن » وعملاً بهذه القاعدة اجاز وحجز البضاعة اذا كانت مهرة منذ خروجها من مرفأها ولولم تكن قاصدة رأساً احد ثغور العدو . لان الامور بمقاصدها

عل شرط تحقيق ذلك المصد . مثل ذلك حدث في حرب القرىم ان سفينة هانوفرية شحنت ذات يوم ملح بارود من انكلترة وابتحرت نحو ليسبون لتنتقل تلك البضاعة من تلك المدينة الى هامبورج ومنها الى روسيا . فحجزت تلك البضاعة بحق . هذا ويسمون طريقة ذلك القفل « متابعة الممر »

يجوز حجز البضائع المهرية اذا كانت مرسله الى العدو ولو كانت مشحونة على سفينة محايدة وقاصدة ثمرًا محايدًا لان العاية هي كافية لشرعية التجر لان الحاجز بعد السفرتين واحدة .

واعتماد المحاربون قديمًا الاستيلاء على البضائع المهرية اذا كانت مرسله الى ثغور العدو وتحويل ذلك التجر الى حق شرعي بمجرد حكم . ولا تزل تلك العادة مرعية مقبولة عند الدول الى اليوم .

التجر يكون احيانًا بضمانة دفع عطل وضرر . فيدفع الحاجز عطلاً فيما اذا كان ذلك مشروطاً في معاهدة او اذا كان الناقل جاهلاً ان البضاعة هي مرسله الى العدو او اذا كانت السفينة قد رفعت مراسمتها وابتحرت قبل اشهار الحرب . فاذا صودفت بعدئذ في عرض البحار فمن العدل ان يكون التجر بضمانة دفع العطل مالم ينزل الحاجز توجه السفينة الشاحنة الى ثغر محايد فاذا رفضت حشرت بلا عطل .

واجمع اكثر الشراخ على جواز الاستيلاء على البضائع المهرية وانما ذهب بعضهم بان لا يحق للحاجز حجزها الا مؤقتاً لينها تنهي الحرب .

هل يتناول حجز السفينة الشاحنة البضائع المحايدة الموحودة معها ؟ تلك مسألة قد اختلفوا في حلها رغماً عما في ظاهرها من البساطة اذ ليس من العدل حجز البضاعة المحايدة الغير المهرية وغير المرسله الى ثغارين بسبب مجاورتها بضاعة مهربة

التجر لا يكون الا في ابان الابطحار ولا يجوز ان يكون عند رجوع السفينة الى ثغرها كما كانت العادة قديمًا ولكن الانكليز لا يزالون يميزون ذلك ويحجزون البضاعة الموقولة على ظهر تلك السفينة ولو كانت محايدة وغير مشتراة بشن البضاعة المهرية كذا .

ليس من الامور الواحدة حر السبينة المحجوزة الى ثغر من ثغور الاسر بل يجوز
له نقل البضاعة الى ظهر سبينة وإطلاق حرية الاخرى بعد اعطاء وصل اربابها
بالبضائع المحجوزة .

كانت الحكومات قديماً تعاقب التجار ورئاسة السنين اذا ساعدوا المخاربين
اما اليوم فقد سحقت تلك العادة لان التجار حرة وليست تحت سلطة احد

❖ السبق في الاتباع ❖

يحدث كثيراً ان تغفل بعض الدوائر حق ايقاف السنين الحاربة اذا كانت قاصدة
تغراً للعدو والاسنيلاء على البضائع المشحونة عليها ولو كانت غير مهربة وإنما بعد
دفع قيمتها وعطائها . ويدعون ذلك الحق حق السبق في الاتباع او حق الشفعة .
وانما الشراع ليسوا على اتفاق في شرعية ذلك العمل . .

❖ في التعريب بالتناسب والمجانسة ❖

عد الشراع من البضائع المهربة الاشياء التي ليست من المواد الموسوعة كالاسلحة
والذخائر بل من قبيل المجانسة او المماسية كمقل الجلود والحجارة او غيرهم من
المنطوعين فكل ذلك بعد خرقاً لشرط الحياد كما لا يخفى وعليه فكل سبينة
نقدم على مثل هذا تنس حقوق حيادها ويجوز للعدو اسرها .
وعد بعض الشراع نقل الرسائل من هذا القبيل ايضاً ولكنهم ليسوا على اتفاق
في هذه المسألة .

وما يحسن ذكره هنا افادة وفكاهة ما حدث في عام ١٨٦١ في حرب الانشقاق
بين الولايات المتحدة الاميركية وذلك ان اربعة معتمدين من ولايات الجنوب
ركبوا في ٧ نوفمبر سبينة انكليزية اسمها « نرات » فاصدين اورما لطلب الاسعاف
وعقد بعض المحالقات وكان رمان السبينة عالماً بغاية المعتمدين المذكورين ولكمه
لم يكذب يخرج من مرفاه حتى تقدمت سبينة اميركية من سبن ولايات الشمال فاوقفت
السبينة الانكليزية رغماً عن احتجاج رمانها واستولت على المعتمدين عنوة واطلقت
حرية السفينة الانكليزية ولم يعترض لمشحونها . فاعترضت الحكومة الانكليزية على ذلك
الامر وطلبت اخلاء سبيل الاسرى مع التعويض . فامهات حكومة واشنطن انها تعد
المعتمدين المذكورين بضاعة مهربة . . كذا . ولكنهما لم تلت طويلاً حتى اخلت

سليم لعدم انماعها . هم واستند الشراع تصرف الحكومة الاميركية لان نقل . عثماني
المباينة المعادين لا بعد خرقاً للحياد واقرب شاهد لنا ما فعلته الحكومة الهولندية
اذا نفذت بارجة حربية لنقل كروجر رئيس حكومة التراسمال فلم تعد انكثرت
ذلك العمل خرقاً للحياد .

❖ الفصل الثامن ❖

❖ في حق الزيارة والتفتيش ❖

❖ وحركة مراكب المؤن والذخائر ❖

بحق لسوارج الممارين ريادة سنن المهادين التجارية وتنشيطها اذا كانت في
عرض البحار . اذ تلك واسطة للتفتيش فيما اذا كان المهادون قائمين بشروط
المهاد اولاً وليس في ذلك الامر مساس بشرف او حرية المرور او بحقوق السيادة
والاستقلال بل ذلك حق دفاعي من قبيل الاحتياط . وهذا الحق قديم جداً واما
لم يحددوا شروطه الا في الجيل السابع عشر وقد اجمع الشراع على اختلافهم بقوله
وقررته الدول في اكثر معاهداتها .

وهو خاص بالدول التجارية فقط . وليس للمهادين الحق ان يطلبوا من
الممارين تقديم الدهان على صفتهم في ابان الزيارة او التفتيش .

وقد ذكرنا ان ليس في ذلك التفتيش خرق لسيادة المهادين واستقلالهم لان
الغاية منها الاستيثاق اولاً من حياد السفينة ثانياً الاقتران بانها ليست قاصدة نغر
العدو . وثالثاً بانها ليست شاحنة بضاعة حربية مهربة له . اذ لا يكفي الاقتران
بحياد السفينة بالنظر لتاسعيتها بل يجب البحث والتأكد فيما اذا كانت محمية
بتصرفها ومشحونها وسيرها وان كانت لم تشارك العدو في احد اعماله الحربية . قد
سقى القول في كيفية توقيف السفينة وفحص اوراقها ومجلاها وعليه فاذا وجد بعد
ذلك البحث بان ليس في السفينة ولا في مشحونها او سيرها ما يخالف شروط المهاد
وليس فيها شبهة او خداع تركت السفينة في سيرها آمنة . ولكن اذا وجد بان
اوراقها ومجلاها غير كافية للاقتران او اشبه بمشحونها حتى حينئذ التفتيش الفعلي

اذ لا يخفى بان تزوير الاوراق والسجلات لاختفاء الضائع المهربة شائع كثير
استعمال الرايات المازورة تغييراً لصفة الجسمية والتفتيش جائر للسفن التجارية الخاصة
بالحايدين فقط واما الحرية . بها فهي مضافة على شرط اثبات صحتها ويجب ان تكون
تلك السفن اي التجارية في البحار الخاصة بالمحاربين او في عرض البحار وليست في مياه
محايطة . ان حقوق الدول نوح بالاعتدال والرعاية عند الزيارة والتفتيش ومع ذلك
فلا بد من نتائج مكرمة على اثرها لانها تصبح عرضة في كل حين للعص
وتدقيق كل سيرة محاربة ولهذا فقد عمدت الدول رفماً لتلك الرايات المكرمة
الى طريقة أخرى وهي ابحار السفن المحايطة تحت حماية بارجة حرية خاصة بدولتهم

❖ في حراسة السفن ❖

ان عادة حراسة السفن التجارية المحايطة قديمة وكانت الغاية منها قديماً وقائتها
من تعدي القرصان ولصوص البحر فكان رئاسة السفن بحكمهمون فيولون هبة
يسمونها (اميرة البحر) ويتخذون رئيساً عليهم ياتمونه بامر البحر وهو المعروف
بالافرنسية باسم (اميرال) .

وظلوا على تلك العادة اي على ارسال بارج حرية تحرس السفن التجارية في
ابحارها رفماً للتملة التفتيش . واول حراسة صدرت كانت من الملكة كريستين
في ١٦ افريل ١٦٥٣ في انان الحرب التي نشبت بين انكلترة وهولاندا .

وصار لامر تلك الحراسة اهمية كبرى في اواخر الجيل الثامن عشر واولائل التاسع
عشر وقرروا مبدئياً بان لا يسوع تفتيش السفن المحروسة متى صرح ران المحرسة
شماهاً بعد القسم بشرفو بان السفن الموضوعة تحت حراستهم تابعة للدولة المرفوع علمها
عليها . واذا كانت قاصدة تغرعدوان ليس بها بصاعة مهربة . والعادة ان يرسل
قومندان البارجة المحاربة ضابطاً الى قومندان السفينة المحارسة لاخذ قسمه وشهادته
فاذا اقتنع بها امتنع عن كل زيارة . ولكن اذا ابى قومندان المحرسة القسم واعطاء
الشهادة المذكورة اصحبت الزيارة والحجر شرعين . وكذلك اذا ظهر من تلك
الشهادة ان احدي تلك السفن غير خاصة بحراستهم او ان احداها خرقت شروط
الحماية . واذا ظهر شك بان المذكور قد خدع بصراخطارها . وحينئذ يصبح له وحده
الحق بزيارة السفينة المشبوهة وتنقيبها

هذا وقد قبلت أكثر الدول باعفاء السفن المحروسة من الزيارة إلا أن كثيرا مما أوجب معارك شتى في الأجيال الأخيرة . ورفضها كان السبب في صمت الدول عن هذه المسألة في قرار باريس « ١٨٥٦ » رغماً عن موافقة أكثر الشرائع على إعفاء السفن المحروسة من الزيارة والتفتيش . قال العلامة أوكلان « النارجة المحرّبة إذا كانت حارسة تمثيل ملك البلاد فيجب والحالة هذه تصديق قول رايانها والآ فالشك بعد اهانة للبلاد »

— هل يجوز لسفينة محاربة أن تطالب من إحدى بواخر المحاربين حمايتها ؟ —
كلاً — لأن الهايد إذا طلب حماية المحارب خرق شروط الحباد . ومع ذلك فقد أجاز بعض الشرائع طلب تلك الحماية

❖ في حجر السفن ❖

كل سفينة تجارية امتنعت فعلاً وقوة عن الرضوخ للزيارة والتفتيش عرضت نفسها للأسر والحجر . وقد اقرت أكثر الدول على ذلك الأمر . ولكن هل يفرض معارضة بسيطة أو يلزم الخروج الى العمل ؟ — جرت العادة ان المعارضة البسيطة كافية للحجر

على أي شيء يقع الحجر على السفينة وحدها أم عليها وعلى مشحونها معاً ؟ — اعتاد الانكليز على حجر السفينة ومشحونها إذا كان خاصاً برمان السفينة أو صاحبها . وأما الألمان والروسويون فقد ذهبوا الى الاكتفاء بحجر السفينة متى ثبت مان ليس اربانها وأصاحبها دخل في الشحن

❖ الفصل التاسع ❖

❖ في الحصار بحراً ❖

(Blocus)

الحصار في البحر قطع كل علاقة أو اتصال بين الثغور المحصورة وعرض البحار بواسطة قوة الدولة البحرية وإساطيلها . والغاية منه تعطيل تجارة العدو أو إبطائها

موقتاً واخضاعاً بالحاجة أو الجوع .

ولكن هل تعد تلك الواجبة شرعية ؟ — نعم لانها أخف مولاً من الطرق الحربية الاخرى اذ النضيق على تغور العدو تحمله على التسليم بدون اهراق دم او غيبه من وبيلات الحرب خصوصاً اليوم بعد ان وصلت الاختراعات الى ما وصلت اليه من استسباط آلات الهلاك والتدبير كالتوريل والسافات والسفن الغواصة الخ فليس ذلك الحصار الا وسيلة لاضعاف العدو وحرمانه من تجديد قواه فهي اذا طريقة شرعية مباحة في كل الحروب .

ومن المعلوم ان الحصار بحرّاً يجزّ ضرراً على المهادين نظراً لعملة حربة الانجار والابجار . ولكن اذا وحسب الوقوف عند هذا الامر واتناع ذلك المبداء نعتذر القتال واستغاثت الحروب لان الحرب تعود باضرار على المهادين اما رأياً أو تحويلاً .

• وعلى المهادين المحافظة على شروط الحصار والعمل بها . وكل عمل يصدر من محاييد لاعانة أحد المهادين كايصال ذخيرة أو مؤونة لغر محصور يعد خرقاً للحياد . ولم شروط الحصار أولاً أن تعد الدولة المعادية الدول الأخرى عن التغور التي شرعت بحصارها . وثانياً أن يكون الحصار واقعاً بالفعل . وكانت العادة قديماً أن يكون للحصار البحري ثلاثة أوجه . الاول حصار وهي أي انهم يهونون على الورق والخرائط فتكتفي الدولة المحاصرة بالمالع الاخرى حصارها تغور عدونها بدون ارسال القوة فعلاً . والثاني الحصار ببارجة واحدة سهرّاً على شطوط العدو على ان تكتفي بالامحار تجاها ذهاً وإيائاً . والثالث بالحصار البعلي اي بوضع شبه منطقة من بوارجها امام تغر العدو فتضع كل خروج أو عور .

❖ ملحة تاريخية ❖

ليس الحصار بحرّاً بقديم العهد ولم يرد ذكره في حقوق الامم ولم تلجاء اليه الدول الا في الجيل السادس عشر لان قوات الاقدمين البحرية كانت خفيفة لصغر سفنهم وضعف مدافعهم . فضلاً عن جهلهم شروط الحياد على انهم كانوا

يعبرون كل غير محالف عدوًا . وظل هذا الاعتقاد ماثلاً الى القرون الوسطى . ولم يلجأ الدول الى الحصار البحري الا في الجبل السادس عشر رغبة من البحارين في حرمان العدو من الاتجار مع بقية الامم الهائكة وإنما كانت اكثرها حصاراً افتراضية وهمية ما دعى الى تدمير الدول الاخرى وحمل الامبراطورة كاترينا قيصرة روسيا على رفض الحصار على تلك الصورة قانونياً بدعوى ان كل ثغر لم يكن محصوراً بسفن المحاصر لا يعد شرعياً وتهددت كل من يتعرض لسفن تبعها القارية انها تأخذ ثارها بقوتها البحرية فاذعنت الدول حينئذ الى رأيها . ولما هبت الثورة الفرنسية المشهورة أصدرت الدولة الانكليزية أوامرها بحظر جميع السفن مها كانت جنسيتها اذا كانت قاصدة الثغور الفرنسية اي انها اعلنت بذلك القرار حصار ثغور الدولة الفرنسية باجمعها . وقال (بت) كبير وزرائها يومئذ = يجب ان تسلم فرنسا عن بقية العالم سلماً تاماً =

واشهر الحصارات البحرية ما حدث في حروب نابليون مع انكلتة ولجأت انكلتة يومئذ الى الحصارات الوهمية اي بدون تطويق الثغور الفرنسية بسفنها البحرية فاعلنت في (٢٨ يونيو ١٨٠٢) بان جميع ثغور فرنسا وشواطئها من مصب نهر الالب مصب الونر محصورة فقابل نابليون ذلك القرار بحصاره المشهور والمعروف بالاوروي اي الكونتينتال . فانه امر بجمع جميع السفن الخارجة او الداخلة الى ثغور انكلتة او مستعمراتها ان تدنو من ثغور فرنسا وشواطئها . فاجابت انكلتة هذا التضييق باشد منه فاصدر نابليون حينئذ قراراً آخر في ميلان (١٧ ديسمبر ١٨٠٧) أعلن فيه ان جزر بريطانيا ومستعمراتها محصورة برّاً وبحراً وكل سفينة تذهب اليها ونجى منها فحجر وكل سفينة ترضخ لتفتيش البارج الانكليزية لها او تدخل احد ثغورها تخسر حقوق جنسيتها ونقض انكليزية .

فقبلت روسيا والدانمرك بذلك القرار واعلنت العمل و قبض الاميرال نلسون الانكليزي الحال الى امام كوبنهاغن عاصمة الدانمرك واطلق قنابلها عليها بدون ان يعطىها باسعار حرب الامر الذي اغاظ اميراطور روسيا كثيراً وحمله على الانضمام الى نابليون وقبول قراره المذكور . وحذا حذو كل من السبا

واسوج . واما الولايات المتحدة فثبتت على الحماد وسعت امكنة حتى سلخت روسيا واسوج من ذلك التحالف عام (١٨١٢) ثم تمكنت من سلخ روسيا عام (١٨١٣) ولما سقط نابوليون من شاطئ مجك سقط ذلك الحصار معه وحرب القرم كانت من الاسباب المهمة لتقدم حقوق الدول البحرية اذ قررت الدول عقيب تلك الحرب في مؤتمر باريس (١٨٥٦) بان الحصار بحراً لا يكون الزامياً الا اذا كان واقعاً فعلاً بوضع قوة كافية امام الثغر المحصور منعاً للدنو منه .

وفي حرب الاسفناق بين ولايات الجنوب والشمال الاميركية طهرت ولايات الشمال بعض ثغور ولايات الجنوب بالحجارة عجزاً عن حصرها بقوتها الفعلية . على ان ذلك الامر بعده تجاوزاً في الحد واهتضاماً لحقوق الامم

❖ في شروط الحصار بحراً ❖

يشترط في اعتبار الحصار شرعياً وفعالياً الامور الآتية :

- ١ = وجود حرب او عداة بين دولتين او اكثر
- ٢ = اعلان الحصار من سلطة يجوز لها ذلك
- ٣ = ان يكون المكان المحصور قابلاً للحصار
- ٤ = ان يقع الحصار فعلاً
- ٥ = ابلاغ الحصار الى الهابدين .

❖ في لزوم الحرب ❖

من المعلوم انه لا يجوز حصار ثغر قبل اشهار الحرب بين دولتين فاكثر .

وقد ذكرنا قبلاً ان الحصار السلمي الذي اخترعه ساسة الجيل التاسع عشر انما هو تعدي الدول القوية على الدول الضعيفة لانه لا يحق لاحد حصار ثغر ما قبل اعلان الحرب

ثم ان الهدنة لا تنطل الحصار لان المهادنة كما سبق القول لا تغير شيئاً من مراكز العدو وقواته فالحصار يبقى اذا الى عقد الصلح .

❖ في وجوب اعلام الحصار من ارباب الحل والعقد ❖

لكل محارب حق في الحصار برًا وبحرًا . فاذا انشئت حكومة جديدة لم تعترف الدول الأخرى بشرعيتها بل اعترفت لها بحقوق المحاربين يسوغ لها استعمال الحصار . كذا فعلت فرنسا وإنكلترة في حرب الانشقاق (١٨٦١) بين ولايات الشمال والجنوب الاميركية . وكذا فعلت الدول في الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا فانها واثمن لم تعترف بحكومة الدفاع الوطني التي انشئت بعد سقوط الامبراطور نابليون الثالث فلم يعترض حصارها ثغور (دياب وروان وفكامب) التي كان قد احتلها .

العادة ان السلطة الاجرائية اي الممننة للاحكام هي التي تدبر الشؤون الحربية ونعهد العمل بها الى أحد قوادها وامراء بحرها أو رؤسائها اساطيلها .

❖ في الامكنة القابلة للحصار ❖

يسوغ حصار ثغور العدو وشواطئها كلها أو بعضها على شرط أن تكون قابلة للحصار فعلاً .

ويجوز حصار ثغر محايد اذا احتلته العدو لان الاخلال بضيع حقوق الحيازة . ولهذا السبب يجوز لاي دولة حصار ثغورها اذا وقعت بيد العدو كما فعلت فرنسا في الحرب السبعينية لما وقعت مدن دياب وروان وفكامب « في يد الالمان . وقد استفادت فرنسا من ذلك الحصار لانها منعت المدد من المؤونة والذخيرة للعدو واستخدمت السفن التي كانت في تلك الثغور وقد بحق أيضاً حصار الثغور التجارية غير المحصنة لان الغاية من ذلك الحصار التضييق على العدو بالجموع كما تقدم

جميع مصاب الانهار قابلة للحصار اذا كانت خاصة بالعدو ولما اذا كانت خاصة بدول محايدة فالمسألة فيها نظر . كما ان لبعض الانهار معاهدات دولية خاصة اذا كان مجرى النهر او قسم منه في أرض العدو وكان مصبه باجمعو خاصاً بدولة محايدة فالحصار مستحيل لان الدول المحايدة غير مكنته باحتلال أعمال عدائية في أرضها أو مياهها . اما اذا كان المصب خاصاً باحد المتحاربين وكان

المجرى بجناب أرضاً محايطة فالمسألة تصمغ من ادق المسائل الدولية
ففي الحرب السبعينية لم نشاء فرنسا حصار مصب نهر ايس خوفاً من مس
أو اضرار هولندا . وفي حرب الفريم (١٨٥٤) حاصرت كل من فرنسا
وانكتف مصب نهر الطونة (الدايوب) وإنما رخصت للسفن النمساوية والمجرية
بالخروج دون الدخول منعاً للندن الروسية الكائنة على شاطئ النهر من التموين
والتزويد

وفي حربنا مع روسيا الاخيرة أعلنت الدولة العثمانية بان نهر الطونة هو
خط الدفاع وانذرت قوادها باخذ الاحتياطات اللازمة للحركات العسكرية ومنع
الاجار به خاصة . وإنما اعتبرت ان اسفل النهر محايداً حتى اللوات المروفة
بالحديدية

وليس الشراع على اتفاق في حل مسألة حصر الانهار وإن كان مفيداً
للمتخارين ولكنه كثير الاضرار على المحايدين . وقد أشار العلامة بونفيس بافضلية
حصار كل مدينة على حدة — قلنا وإنما يقتضي حيثذ قوة بحرية فاية خصوصاً فيما
إذا كان شاطئ النهر بعضه للمحاربين وبعضه للمحايدين

لا يجوز حصار المضائق اللازمة لحرية الاجار إلا إذا كان ذلك المضيق
يؤدي الى بحر خاص باجمعه للعدواو إذا كان شاطئ المضيق للعاصر
أما الاقنية الاصطناعية المنقذة فلكل منها نظام خاص بها كما وضع لقتال
السويس المعاهدة الخاصة المعروفة بمعاهدة الاستانة (٢٩ أو كطور ١٨٨٨)

❖ في الحصار الفعلي ❖

إذا أراد المحاربون ان يحترق المحايدين حركاتهم الحربية يجب ان تكون
تلك الحركات واقعة بالفعل وليس بالوهم أو العرض . وعليه متى أعلن المحارب
عزمه على حصار ثغر ما وجب عليه ارسال قوة حربية كافية لذلك الحصار . وإلا
إذا أقر المحايدين للمحاربين قبول حصارات فرضية وهمية فكانهم قد خولهم حقاً
مطلقاً استبدادياً فيصبح الحصار آلة في يد الاعداء لا يحتاج الى تجهيز قوة حربية
وبناء عليه فالحصار الوهمي بعد خرقاً لحقوق الامم والشراع باتفاق على هذه المسألة

تلك هي القاعدة وإما فعلاً فالتاريخ يدلنا بان جميع المحاصرات البحرية الى أوائل
الجيل التاسع عشر كانت افتراضية — وإما الآن فقد اتفقت الدول في قرار
باريس (١٨٥٦) بان الحصار لا يكون قانونياً إلا اذا كان فعلياً وكانت القوة
كافية لمنع كل دنو من أرض العدو . وبعبارة أخرى أن يكون الخروج والعبور
من ذلك الثغر المحصور خطراً . وبمختلف توزيع تلك القوة باختلاف المواقع
المحصورة وإنساعها ولا فرق في بعد المسافة وقربها اذا كانت السفن متربصة لمنع
كل دنو ولا بعد الحصار فعلياً اذا اكتفي بوضع بارجة واحدة مقبولة لانه يسهل
حيث خرق الحصار في ساعة ابتعادها ولكن متى صار الحصار فعلياً صار
الرضوخ لشروطه واجباً على المهايدين .

كل حصار يرفع مؤقتاً ثم يعاد تستلزم اعادته اتخاذ الطرق الشرعية التي تقدم
ذكرها . ولكن اذا هبت عاصفة أوجبت البوارج المحاصرة الابتعاد عن مراكرها
خوفاً من الاصطدام أو نحوه فهل يبقى الحصار معدوداً فعلياً ؟ والسفن المهاينة
التي تكون قد اغتنمت تلك الفرصة واجتازت الثغر هل يعد عملها خرقاً للحصار — ؟
المسألة فيها نظر والشرع ليسوا على اتفاق فيها .

❖ في ابلاغ الحصار ❖

البلاغ يجب أن يكون على ثلاثة اوجه . الاول بواسطة قائد الاسطول
المحاصر اعلاماً بيد الحصار وإنساع خطوطه فيخطر أرباب الحكومة المحلية وقناصل
الدول الاجنبية الثاني البلاغ السياسي انداراً للحكومات الهابة . الثالث
ويسمونه البلاغ الخاص وهو ابلاغ السفن التي تقرب أو تدنو من الثغر المحصور .

هل تلك الشروط الثلاثة واجبة كي يصبح الحصار شرعياً ؟ المسألة فيها نظر
أيضاً . مثلاً لو أرادت سفينة محايطة الخروج من الثغر المحصور فهل يقتضي ابلاغها
الحصار بصفة خصوصية . ؟ — كلاً . لان البلاغ الذي اعطي الى الحكومة المحلية
والى المهايدين يكفي لعلواذ يستعمل جهلة به وعليو اذا حاولت الخروج بتلك
الحجة جاز أسرها . ولكن لو جاءت سفينة من عرض البحار فيضلل جهلها فوجب
حيث ابلاغها الحصار .

والدلاغ الخاص لا يعد مخنومًا إلا إذا كان صريحًا مع تحديد مواقع المحصار .
وإن يصدر من رمان إحدى التواريخ المحاصرة وإن يكون خطياً على ورق السبينة
الرسمية مع تعيين اليوم والمكان (أي الطول والعرض) جغرافياً
❖ في نتائج ومفاعيل المحصار ❖

أن من مفاعيل المحصار قطع كل علاقة مع الثغر المحصور فلا يجوز الدنوية
لاي عذر كان سواء كانت تلك السفن تجارية أو حربية وسواء كانت بافلة
نضاعة للمحايدين أو مراسلات رسمية أو خصوصية أو غير ذلك .
ولكن إذا كان لا يجوز للمحايدين الدخول إلى الثغور المحصورة فهل يجوز
لهم الخروج منها ؟ — ليست الدول على اتفاق بذلك فالقوانين الروسية تجيز
للمحايدين الخروج من الثغور المحصورة ولكن لا تحيّرهما السفن التي تكون قد
دخلتها غلاً وبغص الدول تحيّر للسفن التي دخلت قبل المحصار الخروج منه بأي
وقت كان سواء كانت بافلة بصاعة أو ثغلاً . وغيرها تعطي مهلة معينة فإذا
انقضت لا يحق للسفن المحايدة الخروج فإذا فعلت حق أسرها
يحق للمحاصر تعديل شروط المحصار على شرط أن تكون سواء على جميع المحايدين
بلا استثناء وإلا فإذا وقع ميزة فقد اخل المحاصر بواجباته ويرتنع عن المحصار
حق لروميته .

ويضطر المحاصر أحياناً أن يعدل شروطه لأسباب أساسية . مثلاً لو كادت
سفينة محايمة أن تفرق لعطل أصابها أو لحرق حدث بها أو كادت يموت بحارها
جوعاً فعلى المحاصر أن يسمح لتلك السفينة بالالتجاء إلى الثغر المحصور إلا إذا كان
في وسعه إسعافها .

ليس المحصار الرامياً على السفن المحايدة أو سفن العدو فقط بل على السفن
الخاصة برعايا المحاصر أيضاً أو رعايا الدول المحايلة له لأن الغاية كما ذكرنا قطع
كل علاقة مع الثغر المحصور .

❖ في خرق المحصار ❖

يجب أن يكون الخرق واقعاً بالفعل وليس بالنية وإنما يشترط أن يكون المحصار
قانونياً كي يعد الخرق خرقاً فإذا لم يكن جامعاً للشروط المنقذ ذكرها وأسر

المحاصر سفينة ما فيكون قد خالف حقوق الام ووجب عليه التعميض ودفع العطل والضرر .

اذا بوغثت سفينة وهي تحاول خرق الحصار سولاً كانت قادمة من عرض البحار أو خارجة من الثغر المحصور حتى أسرها بعد اثبات محاولتها ولا صعوبة في ذلك لان العمل وحن كافٍ لاثباته .

ومثل ذلك فيما لو أسرت سفينة في حين عورها خطوط الحصار رغماً عن الاشارات والاعلامات .

وقد أجمعت الدول ما عدا انكثرة والولايات المتحدة على الغاء حتى الاسر استدراكاً واستباقاً كما انهم حرملو حجر بضاعة في عرض البحار اذا كانت مرسله الى ثغر محصور بحجة انها ستدخل اليه بطريق آخر رراً لان ذلك يبطل حرية الاجار والانتجار .

اذا خرقت سفينة حصاراً سولاً كانت داخلية أو خارجة من الثغر في أية وقت يكون الحجر قانونياً شرعياً ؟ — الشراع ليسوا على اتفاق في هذه المسألة فالانكليز والامريكيون منهم ذهبوا بانة يجوز أسر السفن طالما لم تصل الى الوجهة المقصودة ولولم تطاردها بارجة معادية اذ الجرم عندهم يعد منذ ابتداء العمل حتى ولو حدث في الطريق عوارض شتى منعت السفينة من اتمام عملها .

أما بقية الشراع فلم يجبروا ذلك واشترطوا وحوب الاشداء بخرق الحصار فعلاً أي اجنباز خطوطهم ثم اضافوا قولهم ولكن اذا كانت السفينة تحاول خرق الحصار وجأتها بارجة تصادرها فوات هارئة الى عرض البحار يحق للبارجة أسرها ولولم تلحق في خرق الحصار . الاسر يجب أن يكون بواسطة احدى السفن الحربية وكي يصح الغنم شرعياً يجب ان يصدر به الحكم من محكمة المكاسب والغنائم لا يمكن اعداد بحارة السفينة المهجوزة اسراء حرب وانما يجوز حجبهم مؤقتاً لاعطاء الشهادة امام المحكمة الخاصة بالغنائم . آه



❖ الفصل العاشر ❖

❖ في حجر السفن المحايدة ❖

- يجوز حجر سفن المحايدين على الشروط الآتية
- ١ = اذا اخطرت واذنرت بالوقوف لاجل زيارتها وتفنيشها فاجابت ذلك الانذار بمقاومة فعلية او استعدت للقتال والدفاع
 - ٢ = اذا تعذر على ربان السفينة اثبات صفة حيادها
 - ٣ = اذا اشتهه في قول الربان او اذا لم يوجد سجلات واوراق رسمية على ظهرها او اذا كانت مزورة وما اشبه ذلك
 - ٤ = اذا غيرت سير وجهتها بدون عذر كاف او اذا ثبت بان سيرها الظاهر كان خدعة او كان مشعوبها بجنوي على بضاعة حرية مهربة .
 - ٥ = اذا كانت قاصدة ثغراً خاصاً بالعدو واثن كان غير محصور او كانت ناقلة اليو بضاعة مهربة او جرداً او رسائل
 - ٦ = اذا حاولت حصار ثغر قد اعلن حصاره رسمياً بجميع شروطو القانونية المتقدم ذكرها .

هذا وكيفية اسر السفن التجارية المحايدة مثل طريقة اسر السفن المحايدة يجب عرض صلاحية وشرعية حجرها على المحاكم الخاصة بالغنائم كالسفن المحايدة ولا يصح نملكها الشرعي الا بعد اصدار الحكم بذلك .

ومن يكون الحكم يا ترى في الغنائم المكسوبة من المحايدين ؟ — قد ذكرنا فيما تقدم ان السفن المأسورة تحاكم امام المحاكم الخاصة بالأسر . تلك هي العادة المتبعة عند الدول وقد اتخذوها ايضاً عند اسر السفن المحايدة لان الدولة المحاربة هي وحدها قادرة على الحكم في تصرف مجارتها وكيفية تنفيذ اعلامها وقوانينها . ومع ذلك فقد اثار تلك العادة مشاحنات بين الشراع لا يسعنا ذكرها .

ولرب معترض يقول وكيف يجوز للمحاكم الخاصة بالمحاربين الحكم على السفن المحايدة اذا اسرت في عرض البحار وهي محايدة وليست تحت مطلق سلطة احد ؟ — يصح ذلك الاعتراض جدلياً ولكن لو قلنا الافتراض انقلبتمجة على نفسها فيما

لو اجازوا الى محاكم المهاجرين بشرعية الحكم . وقد اقترح مجمع حقوق الدول تأليف محكمة روسية للنظر في تلك المسائل والحكم في اسر السفن المهاجرة اذا سبقت سفينة قد اسرت في عرض البحار الى ثغر مهايد لا يمكن للحاكم تلك الدولة الفصل بامرهما اذ لا صلاحية لها ان تقضي في امر وقع في عرض البحار تحت راية دولة محاربة ولكن اذا وقع الاسر في مياه هي تحت سلطة تلك الدولة المهاجرة حق لها حينئذ اجبار الاسر على اطلاق سراح غنيمة .

ولكن اذا سبقت السفينة الى ثغر خاص بدولتها — وهذا امر نادر جداً — حق المحكمة الخاصة القضاء في شأنها واطلاق سراحها اذا لم تخرق شروط الحياد او الحكم على الاسر . ومن الغريب ان شرائع اكثر الممالك توجب على المأسوران يكون الطالب وليس المدافع .

على اي شيء تنبى الاحكام في اسر السفن المهاجرة ؟ — قد اجمع الشرايع بوجوب اتباع نص المعاهدات المشروطة فان لم يكن ثمة معاهدة يجب اتباع القانون الدولي والا فنجري تبعاً للاحكام الصادرة سابقاً .

الفصل الحادي عشر

في نهاية الحرب وعقد الصلح

في ايقاف العداء والقتال

يتفق أحياناً ان يكف المتحاربون عن القتال فيحدث من ذلك الامر وقوف في العداء العملي وينتج عنه سلم ليس مقررًا في معاهدة او وثيقة . فيحفظ كل من المتحاربين مراكزه التي تحت من القتال ويبقى الغالب مستولاً عما غنمه ويترك الخاسر ما خسر فيصبح الاول سيداً فيما افتتحه . ولا بعد ذلك صلحاً لان الخلاف الذي من اجله قد اشهرت الحرب لم ينصل . ويمكن ان تطول تلك الحالة الموقنة الى اجل بعيد فتصبح نهائية وربما تعاد العلاقات السلمية بين المتحاربين بسلم يعقد بينها بواسطة دولة ثالثة بمعاهدة يفررون بها ان يترك المغلوب للغالب ما غنمه

من ارضه . كذلك انتهت الحروب التي نشبت في اوائل الجيل الثامن عشرين بولونيا واسوج . وبين فرنسا واسبانيا وبين روسيا والعجم (١٨٠١) ولم تعد العلاقات بين فرنسا والمكسيك بعد الحرب التي انتهت عام (١٨٦٢) الا عام ١٨٨١ فتأمل

❖ في الاخضاع والافتتاح ❖

الغاية من الافتتاح الاخضاع ويكون متى انتهت الحرب بفشل احد المتحاربين فشلاً تاماً الى حد ان يستولى الظافر على بلاد عدوه اجمع ويلغي حكومتها السابقة الغاء كاملاً . وكانت هذه العادة كثيرة الشيوع في قديم الزمن . اما اليوم فقد اصبحت نادرة بين الامم والشعوب المتقدمة . ومع ذلك فان الحروب الايطالية عام ١٨٦٠ والحرب الالمانية سنة ١٨٧٠ قد بحثت من خارطة اوربا مالك عديدة لان تلك الحروب كانت حروب افتتاح رغماً عما اخترعوه من الاعذار مثل توحيد جنسية الامم والشعوب اذ تلك حجج باطلة لا تغير شيئاً من حقيقة الحال

اذا كان في نية الغالب الاستيلاء على ارض المغلوب فلا يمكن بالطبع عقد الصلح لعدم بقاء حكومة معروفة . ولكن يحق بالطبع للغالب اذا شاء حفظ هيئة الحكومة المغلوبة ورد ما غنمه من ارضها اليه او قسم منها والاعتراف بحكومتها . واذا لم يشأ عدو عملة فتحاً ونصبح البلاد المغلوبة ملكاً له . فالصلح اذا يكون اجبارياً بلا لزوم الى معاهدة مشروطة . ولما يتفق ان يخلل ذلك الاخضاع تسليم البلاد على شروط يتفق عليها الغالب والمغلوب خاصة بالجيش والمأمرين او متعلقة بامير البلاد او مملكتها وعائلته واسرتهم او املاكهم الخاصة التي يجب ان تكون مصانة كقيمة املاك الافراد الا اذا وجب حجزها لاسباب سياسية . مثال ذلك استيلاء حكومة سردينيا عام ١٨٥٩ على مملكة سيسليا ودوقية لانوسكان وبارم ومودان . وافتتاح رومنة عام ١٨٧٠ من الدولة الايطالية والغاء سلطة البابا الزمنية . واستيلاء بروسيا عام ١٨٦٦ على دوقيات هاس وهانوفر وناسو وانكفورت . وافتتاح فرنسا للجزائر عام سنة ١٨٣٠ ومداغسكر سنة ١٨٩٥ والغاء دولة بولونيا من خارطة اوربا واقتسامها بين روسيا والنمسا والبروسيا

ومجمل ان يكون الاخضاع غير تام فيكتفي الغالب ان تعترف الدولة المغلوبة

بجاية الدولة الغالبة كما فعلت فرنسا مع مملكتي ايام وكسورج ، الخ

❖ في الصلح ❖

اذا لم يفشل المغلوب فشلاً تاماً او اذا عجز الغالب عن اخضاع عدوه خضوعاً كاملاً يتفق المتحاربون حينئذ على صلح بموجب معاهدة منصوصة والفرق بين عقد الصلح والمهادنة هو ان الصلح يكون نهائياً الى اجل غير معلوم والمهادنة هي عبارة عن توقيف القتال الى مدة مضروبة . والصلح يفصل الخلاف الذي من اجله اشهرت الحرب فتترك الاسباب تركاً تاماً مطلقاً . ما لم يشترط ذكرها في المعاهدة . فاذا حدثت حرب ثانية بعد عقد الصلح فتكون لاسباب جديدة اخرى . لان الاسباب القديمة قد زالت بزوال الحرب الاولى بخلاف المهادنة فان الحرب تعود الى ما كانت عليها طال زمن الهدنة للاسباب عينها . ومن البدهة ان لكل حكومة حقاً في اشهار حرب كما لها حق في عقد صلح . والا فمن العبث ان يكون للحكومة ما حق بداية حرب وليس لها حق نهايتها والعادة ان يكون لرؤساء الحكومات كالمملوك والولاة وحدهم الحق في اشهار الحرب وعقد الصلح . قلنا عادة لانه بمنحى ان يكون في دستور بعض الحكومات الشورية شروطاً تنفي عليهم استشارة ومصادقة مجالس نواب الامة واعيانهم . وفي دستور الحكومات الشورية ان الملك وحده حق اشهار حرب وليس له حق عقد صلح اذا كان يجب عليه اخلاء بلد من بلاده . فان البند الثامن من الدستور الفرنسي الذي وضع حين تأسيس الجمهورية الفرنسية الحاضرة يقول صريحاً بان معاهدة السلم لا تصبح نهائية ما لم يقترح عليها مجلسي النواب والشيوخ

ولما خلع الفرنسيون امبراطورهم نابليون الثالث بعد خسران معركة سيدان واعلنت حكومة الدفاع الوطني في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ — ارادت تلك الحكومة الجديدة مفاخرة بشارك في امر الصلح فاجابها ذلك الداهية انه يجب بادىء بدء ان تعترف الامة الفرنسية بالهزيمة المحاكمة الجديدة باجتماع نوابها بجمعية وطنية وكانت غايته استدراكاً لاحتمال انكار الامة ما تصادق عليه الحكومة الجديدة ولما ارادت السرب عقد الصلح مع امارة البلغار عام ١٨٨٦ اعتبرت الدول

انه لا يحق للبغار عقد الصلح وحدها لانها تحت سيطرة جلالة السلطان فانفذ جلالة من لدنو معتمداً للخارجة في عقد الصلح . وقد افتتحت تلك المعاهدة هكذا « باسم الله القادر على كل شيء لما كان جلالة السلطان امبراطور العثمانيين بصفة كونه سيداً لامارة البغار راغباً بالاتفاق مع جلالة ملك السرب وسمو امير البغار في عقد صلح بين كل من السرب وامارة البغار النخ »

❖ في توطئة الصلح وتمهيدته ❖

يعقد المتحاربون في أكثر الاحيان او تقريباً على الدوام معاهدة تتضمن شروط الصلح المهمة رغبة في اعادة العلائق السلمية وتكون تلك الشروط توطئة للمعاهدة النهائية او تمهيداً للرغبة في توقيف القتال . فاذا كانت الغاية الاولى فالمعاهدة النهائية تكون تكملة وختاماً وان كانت الثانية امكن حيثئذٍ تحويلها وتعديلها . ويجب ان تعرض تلك المعاهدات على رؤساء الحكومات المتحاربة للمصادقة عليها ولا يجب الخلط بين المعاهدات النهائية وبين التي تعقد اولاً تمهيداً لها وتوطئة يعهدون عادة الى المأمورين السياسيين كالوزراء والسفراء . بتمهيدتها مقدمات السلم لان ذلك ليس من شؤون قواد الجيوش . ومن امثلة ما تقدم الحرب التي نشبت بين الدانمرك والنمسا وروسيا فقد انتهت في المعاهدة التي عقدت تمهيداً في فيينا اول اغسطس سنة ١٨٦٤ — والمعاهدة النهائية كانت في اول اكتوبر . وقد انتهت الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا بمعاهدة فرساليا التمهيدية في ٢٦ شباط عام ١٨٧١ وختمت نهائياً في معاهدة فرانكفورت في ١٢ مارس عام ١٨٧١ وحربنا الاخيرة مع روسيا انتهت بمعاهدة سان ستفانو البدائية في ٢ مارس عام ١٨٧٨ . وصار تحويلها وتعديلها بناء على اقتراح انكلترا والنمسا في مؤتمر برلين الذي عقد في ١٢ يوليوس عام ١٨٧٨ —

❖ في محاورات السلم ❖

السلم يعقد بعد محاورات تمهيدية بين المتحاربين ولا يجوز للحالف مفاتيحة العدو بامر الصلح خفية عن حليفه ما لم يكن قد رخص له بذلك في معاهدة التحالف وكل صلح يعقد منفرداً يعد تركاً للحالفة . وقد يجادل ان يرفض الحالف شروط الصلح فيجب عليه اتمام الحرب وحده . وقد فاتح نابليون الثالث روسيا في حرب الترم في

امر الصلح خفية عن انكلترة مما اوجب حق اللورد بالمرستون يومئذ كثيراً
يجوز لدولة محاربة عرض وساطتها لمخابرات السلم ويحتمل ايضاً ان تتوسط دولة
او اكثر فيجبرون المتحاربين على شروط السلم فيضغطون على الظافر او على الاثنين
معاً لاسباب يسمونها الموازنة السياسية واكثر ما تقع في الممالك الشرقية . . اما
خيفة من ابادة بعضها بعضاً او منعاً لاطالة زمن الحرب ورفعاً لضررها عن الامم
والشعوب وغير ذلك من الاعذار

وقد كثرت بحث الشراع في حفية تلك المداخلات وعدمها وذهب الاكثرون بجوارها
واضافوا الى الاسباب المتقدم ذكرها اسباباً داخلية واقتصادية واسانية
ومن الطبع انه يحق للمتحاربين روض مداخلات دولة اجنبية ورد وساطتها على
شرط القوة

ويحدث احبائنا ان يقترح المتحاربون على بعض الدول مشاطرتهم في عقد الصلح
زيادة في اهمية المعاهدة كما حدث في مؤتمر برلين . وكما فعلت فرنسا والمانيا وروسيا
في معاهدة الصلح بين الصين واليابان عام ١٨٩٥ —
وتنتهي المحاورات احبائنا في مؤتمر او مجتمتع يتفقون على اختيار مكان سائفاً

❖ في شروط معاهدات الصلح ❖

قد خصصنا في القسم الثالث من هذا الكتاب (الذي سيصدر بعد هذا)
فصلاً طويلاً في المعاهدات وشروطها ونكتي بالقول في هذا الباب بان
المعاهدات يجب ان تعقد بحرية بدون ضغط او ارهاب او وعد او وعيد وبصحبة
العقل والجسم . وكل مدبوب بوقع امضاء على معاهدة وهو ليس على شيء من ذلك
او في حالة السكر بعد ذلك لغواً والمعاهدة فاسدة . وجميع المعاهدات والمواثيق
يجب ان تكون خطية وقد اعتادوا نشرها متى تمت المصادقة عليها كقبة المعاهدات
على صفحات الجرائد . وقد كانت تنشر قبلاً باحتمالات خاصة

❖ مضمونها ❖

وتتضمن تلك المعاهدات تارة اموراً عامة وطوراً اشياء خاصة فيذكرون بها
مثلاً شروط الغرامة التي تقرر دفعها وقبولها وشروط السخرة والسكك الحديدية
والعطل والاضرار وكيفية اخلاء بعض المقاطعات والبلدان وقبول المهاجرين واخلاء

سبيل الاسرى وما يتعلق بالمعاهدات السابقة التي كان معمول بها قبل الحرب وغير ذلك ما يطول شرحه . ويقرون ايضاً في بند يتفقون فيه على كيفية نصيب حكم اذا حدث خلاف في تفسير بعض بنود المعاهدة الخ
❖ في الغرامات ❖

ان امر دفع الغرامة الحربية عادة متبعة منذ سالف الزمن . وانما اتسعت في اواخر الجيل التاسع عشر اتساعاً فائق الحد اذ اصبحت الغرامة اليوم ليست للتعويض على ما خسر الظاهر في تلك الحرب بل صارت فرصة للاثرام والربح وكثير شيوع التفرغ في حروب نابوليون الاول وقد فاقت المانيا جميع امم الارض في نهما . فان الغرامة التي اقترحتها على النمسا في حربها سنة ١٨٦١ كانت باهظة جداً وانما لم يسع باهظ مما اقترحت على فرنسا بعد الحرب السبعينية وهي خمس مليارات من الفريكات اقتضتها في ثلاث سنوات

وقد اقترحت روسيا في حربنا الاخيرة معها في معاهدة سان ستفانو الشروط الآتية . ١ - دفع تسعماية مليون روبل بدلاً من مصاريف الحرب (كدفعة الجند ومعدات القتال) - ٢ - اربعمائة مليون روبل تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بحوالي روسيا وتعطيل تجارتها وصناعاتها وسككها الحديدية - ٣ - مائة مليون روبل تعويضاً عن الاضرار التي لحقت القوقاس من زحف الجنود العثمانية . ٤ - عشرة ملايين روبل تعويضاً للرعايا الروسين الذين كانوا مقيمين في بلاد الدولة العثمانية . المجموع الف واربعماية وعشرة ملايين روبل .

ثم اقترحت في البند التاسع عشر من تلك المعاهدة ما يأتي . نظراً لارتباك مالية الدولة العثمانية وبناء على رغبة جلالة السلطان قد قبل جلالة امبراطور روسيا بابدال القسم الاكبر من الغرامة المذكورة باخلاء المدن الآتية لروسيا . وهي باطوم واردخان . والقرص والشكرد وبايازيد في اسيا وتوتجو في اوربا بدلاً من مليون ومائة الف روبل . هذا ويتفق ايضاً ان يضيفوا الى معاهدة الصلح بنوداً بسمونها اضافة تيميا لما وقع عليه المندوبو السياسيون بمفوض خاص بواسطة معتمد آخر

❖ في تنفيذ معاهدة السلم ❖

متى تم عقد السلم بين البخاريين وجب العود الى الصداقة القديمة فتعاد العلائق

الودية بين الدولتين وتعقد بينهما المواصلات السياسية ويعملون بالمعاهدات القديمة ما لم يكن قد اشترط تعديلها وغير ذلك . والسلام يجب ان يكون مستمرا . ولا يستفاد من هذا حرمان المتصالحين الحق في اشهار حرب ثانية . كلاً لانه لا يستطيع احد اشتراط هذا الشرط ولا يمكن لاحد ان يقبل بذلك التعهد

✽ في الصفح العام ✽

الصلح يحو ما وقع من المخالفات في زمن الحرب ومعاهدة السلم تلغي جميع الشكايات والمظالم التي نتجت من جراء اقتال . وهذا ما يسمونه العفو العام . فلا يجوز بعد اعطائهم قبول التشكي والمطالبات . ويقيدون ذلك الشرط في بند خاص في المعاهدة . والمنصوص بالمخالفات والشكايات هنا ما يحدث احيانا بين الوطنيين من المخاريين سواء كان من اجل مسألة دينية او جنسية فقط . ولا يتناول ذلك العفو عن الجرائم والجنايات التي ترتكب في زمن الحرب مثال ذلك ما جاء في البند الثامن من معاهدة سان ستيفانو إذ اشترطت روسيا فيه ان يمنح الباب العالي عفواً عاماً يشمل جميع العثمانيين والذين تداخلوا واتهموا في مشاركة العدو في الحرب (كذا) واطلاق سراح جميع الذين سجنوا او نفوا من اجل ذلك . واشترطت في البند ايضا عدم مجازاة احد من العثمانيين الذين اشتركوا مع الجيش الروسي مع اطلاق الحرية لهم اذا ارادوا لمخافة بدون معارضة قلنا ولا يخفى ان العامة في الشرق صارت تضرب المثل بالشروط الروسية فيقولون مثل شروط المسكوب) وفي حربنا الاخيرة مع اليونان اشترطت الدول علينا مثل هذا العفو

✽ في تنفيذ المعاهدات ✽

من العادة ان متى تمت المفاوضة بشأن عند الصلح يكون قد كف المخاريون عن القتال اتفاقاً بعد مهادنة يوجلون مدتها مراراً ريثما يفرغ السياسيون من المفاوضة والمفاوضة . فان لم يكن ثمة مهادنة فمضى عند الصلح ابطال كل داء وقتال بالحال من ساعة التوقيع على شروط المعاهدة بدون انتظار المصادقة عليها من المدن رؤساء الحكومات او مجالسها النهائية اذا كانت شوروية

فاذا وقع بعد ذلك الصلح مناوشات فلا تعد داء بل تكون من قبيل المخالفات وتوجب الجزاء على فاعليها . واذا حدث قتال جهلاً بالصلح وأسر بعض السفن في البحار

بعد ذلك الاسر لغواً فتمعاد الغنيمة لاصحابها بعد التحويل عليهم ولا تلقى مسئولية العمل على الضباط او الاشخاص بل على الحكومات حمل تلك المسئولية المعاهدات يجب ان تنفذ بصدق نية وإخلاص طوية فاذا حدث خلاف في تفسير او تأويل بعض المواد المهمة يؤمنون مفوضاً لحلها وتفسيرهم وينفون واحيائاً قسماً من الجيش محتلاً بعض مقاطعات من البلاد ريثما يتم تنفيذ المعاهدة بشروط كما فعلت المانيا بعد الحرب السبعينية . ومتى اخلى العدو ارضاً كان قد احتلها عادت السلطة للحكومة الاصلية بجميع حقوقها وشروطها

وكان الفراغ من تسويده في ليلة ٩ ايار (مايو) من سنة ١٩٠١ في مدينة بروكسل عاصمة بلجيكا^(١)
(امين ارسلان)

المنقح
١٩٥٨



(١) (تنبيه واعتذار) قد تعذر نظراً لبعده المسافة بين القاهرة و بروكسل اصلاح جميع الاغلاط المطبعية فنسأل القراء عذراً كريماً

كتاب

في معاني القرآن

القسم الرابع

في الحرم

» تأليف

سید

کتاب